



دراسة حول
سياسات القطاع الزراعي
الوطني وتقرير تحليل الوضع



قام بإعداد هذه الدراسة مركز تنمية وتطوير المجتمعات (إدكو) من خبير التخطيط والسياسات د. نبيل أبو شمالة لصالح شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية للإسهام في تطوير سياسات القطاع الزراعي الفلسطيني وتقييم الاحتياجات والفجوات في السياسات والإجراءات المتبعة.

ديسمبر 2020 - دولة فلسطين



فهرس المحتويات

1	المخلص التنفيذي
13	الجزء الأول: مقدمة عامة
13	الواقع الجيوسياسي المعقد والحوكمة الضعيفة
13	دولة تحت الإنشاء في سياق جيوسياسي معقد بشكل خاص
14	السلطة الفلسطينية وحدود الحكم الضعيف
14	السيادة على الموارد والحدود
16	الفصل الأول: خلفية الدراسة، إشكالياتها وأهميتها
16	أهمية القطاع الزراعي
18	إشكالية الدراسة
18	أهداف الدراسة
18	أهمية الدراسة
20	الفصل الثاني: منهجية الدراسة
20	المنهج التشاركي ومشاركة الفاعلين الرئيسيين في القطاع الزراعي
23	الفصل الثالث: الإطار النظري والسياسات العامة
23	المبحث الأول: السياسات الزراعية
23	أولاً: مصلحة المزارعين واحتياجاتهم للتغلب على جملة المعوقات والمشاكل التي تواجههم
23	ثانياً: الموازنة بين مجموعة من الأهداف المختلفة
24	ثالثاً: الأخذ بعين الاعتبار السياسات العامة للدولة وسياسة القطاعات الأخرى ومدى دعم هذه السياسات للسياسة الزراعية
24	رابعاً: التناقض بين أصحاب المصالح المختلفة
24	خامساً: معايير السياسة الفعالة
24	1. السيادة على المعابر والموارد
24	2. الشرعية الكافية والدعم الشعبي
24	3. توفر الدعم اللازم لتنفيذ السياسة
24	4. الاعتماد إلى رؤية واضحة بشأن الدور المطلوب والأداء
25	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
25	1. الأطر القانونية الخاصة بالزراعة: نحو سياسات تشريعية فعالة (ورقة سياسات)
26	2. الوثيقة الاستراتيجية لقطاع الزراعة إعداد (شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية)
27	3. دراسة حول السياسات الوطنية في القطاع الزراعي (اتحاد لجان العمل الزراعي)
29	4. الأوضاع الإنسانية والاعاثية في فلسطين في ظل انتشار جائحة كورونا "قراءة تحليلية للتقارير الأهمية"
30	5. أهمية التشريعات في التنمية الزراعية، وتسليط الضوء على الفجوة القانونية والتشريعية الناتجة عن تعطل المجلس التشريعي
31	6. أجندة السياسات الوطنية للأعوام 2017-2022
35	الفصل الرابع: الاستراتيجيات والممارسات الاحتلالية ضد القطاع الزراعي وعملية التنمية للقطاع الزراعي
35	المبحث الأول: استراتيجيات جيومكانية متكررة تهدف إلى عزل وتفكيك المناطق الفلسطينية:
35	أ. إقامة المستوطنات
37	أ. بناء ممرات لربط المستوطنات وتجزئة المناطق
37	ب. إقامة مناطق عسكرية في قلب الضفة الغربية:
37	ج. جدار الفصل العنصري
37	د. فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية
38	المبحث الثاني: استراتيجيات وممارسات للتحكم في مصادر المياه
39	مصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة ومحدداتها
39	مصادر المياه في الضفة الغربية
39	1. الأمطار في الضفة الغربية
39	2. مياه الوديان أو المياه السطحية في الضفة الغربية
39	3. المياه الجوفية في الضفة الغربية

40	الجدار الفاصل وأثره على الموارد المائية في فلسطين
41	التغير المناخي في فلسطين وتأثيره على الموارد المائية في فلسطين
43	الفصل الخامس: استراتيجيات اقتصادية وتجارية تركز على التنمية للاقتصاد الإسرائيلي
43	اتفاقية باريس:
43	أ. أثر اتفاقية باريس على صعيد الواردات:
44	ب. الإغراق الممنهج للأسواق الفلسطينية:
44	ج. أثر اتفاقية باريس على صعيد الصادرات:
45	د. تمويل وموازنة القطاع الزراعي
46	الجزء الثاني
48	الفصل الأول: فاعلية السياسات الزراعية
48	السياسة الزراعية الفلسطينية واستراتيجياتها
49	المبحث الأول: وجود الاحتلال وضعف السيادة من قبل السلطة الفلسطينية على الأرض والموارد والمعايير
49	ضعف السيادة على الموارد الطبيعية الأساسية للقطاع الزراعي (الأرض والمياه)
54	المبحث الثاني: عدم توفر المعايير الكافية لجعل السياسات الزراعية فعالة
54	1. الشرعية والتوافق والدعم الشعبي ومراعاة أصحاب الشأن:
54	2. ضعف الدعم المقدم للسياسات الزراعية سواء من خلال (ضعف التمويل الموجه للقطاع الزراعي، أو ضعف الاستثمار والإقراض في المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي)
57	3. عدم توفر رؤية واضحة لتنفيذ السياسات الزراعية من خلال الخطط والقرارات الفنية و(استراتيجية الصمود والتنمية وإنشاء العناقيد الزراعية مثالاً)
61	
67	الفصل الثاني: البناء المؤسسي والحوكمة في المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي
67	المبحث الأول: وزارة الزراعة... مظلة كافة المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي
69	المبحث الثاني: المؤسسات الحكومية والسلطات المحلية ذات الأثر في القطاع الزراعي
70	المبحث الثالث: مؤسسات الإقراض والتمويل الزراعي
80	الفصل الثالث: مناطق ج والأغوار... خطورة السياسات الإسرائيلية وخطط الضم فيها
80	المبحث الأول: خصوصية القطاع الزراعي في مناطق الأغوار والمنطقة ج وسياسات الاحتلال الإسرائيلي في تلك المنطقة
81	المبحث الثاني: أثر خطة ضم الأغوار وبعض أجزاء مناطق ج وصفقة القرن على القطاع الزراعي بشكل عام
82	المبحث الثالث: الفرص المتاحة للسلطة الفلسطينية والمؤسسات الأهلية لتعزيز صمود القطاع الزراعي في الضفة الغربية ومناطق ج والأغوار
85	الفصل الرابع: الخلاصة والتوصيات
85	المبحث الأول: الخلاصة
86	المبحث الثاني: التوصيات
92	المراجع
93	ملحق المقابلات
94	فريق البحث

فهرس الأشكال البيانية

16	رسم توضيحي 1: يوضح نسبة مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي GDP
17	رسم توضيحي 2: القيمة المضافة وقيمة مستلزمات الانتاج وقيمة الانتاج الزراعي لقطاع غزة خلال الفترة 2005 حتى 2018 (مليون دولار)
17	رسم توضيحي 3: القيمة المضافة وقيمة مستلزمات الانتاج وقيمة الانتاج الزراعي للضفة الغربية خلال الفترة 2005 حتى 2018 (مليون دولار)
20	رسم توضيحي 4: منهجية الدراسة (اعداد الباحث، 2020)
36	رسم توضيحي 5: المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية

مقدمة

يعتبر وجود دولة مستقلة ذات سيادة معترف بها دولياً من أهم مقومات التنمية، وتكمن أهمية سيادة الدولة في السيطرة على الأراضي والموارد التابعة لها، وكذلك المعابر الداخلية والخارجية والقدرة على توقيع وتنفيذ اتفاقيات ثنائية أو متعددة أو الدخول في تحالفات اقليمية أو دولية وهي من أهم دعائم التنمية. تبرز كذلك أهمية الدولة في تمويل عملية التنمية وتوفير البنية التحتية المناسبة، إضافة إلى سن القوانين والتشريعات وحمايتها لتوفير إطار قانوني مساند في إعداد السياسات والإستراتيجيات الوطنية وتطبيقها.

إن غياب دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة معترف بها من المجتمع الدولي أتاح للاحتلال (بفعل القوة العسكرية) فرصة التحكم بالموارد والمعابر وفرض سياساته الجيومكانية والاقتصادية الهادفة إلى تقسيم الأراضي الفلسطينية وتجزئتها والسيطرة على اقتصادها. فهل تستطيع السياسات الزراعية وإستراتيجياتها تحقيق تنمية زراعية مستدامة في مواجهة الاحتلال وسياساته إضافة إلى التحديات الداخلية.

في فلسطين نقع معظم الأراضي الزراعية وكذلك موارد المياه (الخرانات الجوفية والعيون والآبار) في المناطق المصنفة (ج) حسب اتفاقية أوسلو والتي تخضع للسيادة الإسرائيلية مما يتيح القدرة لدولة الاحتلال تنفيذ سياساتها التوسعية التي تعرقل تنفيذ السياسات الزراعية الفلسطينية التي تفقد معظم مقومات الدعم من حيث السيادة والدعم المؤسسي والمالي.

جميع هذه العوامل أدت إلى تراجع القدرة التنافسية للقطاع الزراعي، وتراجع نسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي، بالإضافة إلى تراجع قيمته المضافة التي شهدت نمواً محدوداً في الضفة الغربية وتراجعاً ملحوظاً في قطاع غزة خاصة في السنوات الأخيرة. تلك العوامل أدت إلى تدني ربحية المزارع وهجرته الأرض الزراعية ليعمل أجيراً في المستوطنات الإسرائيلية وفي الداخل المحتل مما شكل عاملاً أساسياً في تراجع التوازن الديموغرافي في الريف الفلسطيني وفي تراجع التنمية الزراعية والريفية.

هنا يبرز السؤال الرئيسي "أين دور الحكومة ووزارة الزراعة، وما مدى فعالية السياسات والاستراتيجيات الزراعية في مواجهة هذا الواقع وفي تحقيق أهداف التنمية الزراعية".

إشكالية الدراسة

يعود تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي وكذلك القيمة المضافة للقطاع الزراعي بالدرجة الأولى إلى الواقع الجيوسياسي اللايقيني، حيث تعتبر دولة الاحتلال الفاعل الأكثر تأثيراً ونفوذاً في عملية التنمية من خلال استراتيجيات جيومكانية وممارسات ذات طابع أيديولوجي تعرقل عملية التنمية، إضافة إلى ذلك فإن معوقات داخلية كثيرة إلى جانب تلك التي يضعها الاحتلال تشكل تحدياً لعملية التنمية الزراعية.

في إطار هذه التحديات هل يمكن الحديث عن تخطيط لتنمية زراعية مستدامة، وما هو شكل هذه التنمية؟ وهنا يكمن السؤال الرئيسي لدراستنا حول كفاءة وفعالية السياسات والاستراتيجيات الزراعية في مواجهة التحديات المختلفة؟

يتفرع من هذا السؤال عدة أسئلة فرعية هي:

1. ما هي خصائص السياسة الزراعية الفعالة؟
2. ما مدى فعالية السياسات والاستراتيجيات الزراعية في مواجهة الاستيطان والتهويد ومخططات الضم؟
3. ما مدى فعالية هذه السياسات في مواجهة التحديات الداخلية؟
4. ما مدى فعالية هذه السياسات في تحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة؟
5. ما هو دور المؤسسات الداعمة في تنفيذ السياسات والاستراتيجيات؟
6. ما دور السياسات المالية والضريبية وسياسات الإقراض والحماية في دعم الاستراتيجيات الزراعية؟

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى دراسة فعالية السياسات الزراعية وقدرتها على مواجهة التحديات الجيوسياسية المتعلقة بسياسة ضم الأراضي والتهويد والحصار إضافة إلى التحديات المتعلقة بالموارد وندرته وصعوبة الوصول إليها، فيما يلي أهم أهداف الدراسة:

1. دراسة الواقع الجيوسياسي ومدى تأثيره على القطاع الزراعي.
2. تحليل السياسات والاستراتيجيات الزراعية ودراسة مدى ملاءمتها للظروف الجيوسياسية.
3. دراسة السياسات والخطط الوطنية ومدى دعمها للسياسة الزراعية.
4. دور السياسات القطاعية الأخرى في دعم السياسة الزراعية.
5. دراسة المؤسسات ذات العلاقة ودورها في تنفيذ السياسات والاستراتيجيات.
6. تحليل دور الفاعلين الرئيسيين في تنفيذ الاستراتيجيات الزراعية للتأثير على أدوارهم.

أهمية الدراسة

1. تعالج قضية السياسات الزراعية واستراتيجياتها في وقت حساس جداً يتعلق بالانقسام وصفقة القرن وسياسة التهويد والضم، إضافة إلى الأزمة المالية التي تمر بها السلطة الوطنية الفلسطينية.
2. تقديم توصيات إلى كافة الفاعلين بهدف زيادة فاعلية السياسات والاستراتيجيات الزراعية.
3. وضع آليات للضغط والمناصرة من أجل سياسات أكثر فعالية.
4. تعبر الدراسة عن وجهة نظر الفاعلين في القطاع الزراعي باستخدام أدوات البحث التشاركية وهذا يكسبها موضوعية وأهمية كبرى.

منهجية الدراسة:

للإجابة على تساؤلات الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتغطية الفجوة في المعلومات من خلال الوصول إلى الفاعلين الرئيسيين بطرق مختلفة، تم اختيار أدوات بحث تشاركية تتناسب مع المنهج الوصفي. لعبت المنهجية التشاركية دوراً مهماً في إعداد الدراسة نظراً لدورها الواضح في تحليل مواقف الفاعلين واطهار التناقض بينهم بهدف الوصول إلى رؤية مشتركة، وإيجاد نقطة التقاء يتم التوافق عليها واعتمادها؛ وبهذا كانت الدراسة تمثل إلى جانب وجهة نظر معدّها نوعاً من التوافق بين الفاعلين في القطاع الزراعي بكافة أطيافه الحكومية منها والأهلية والدولية والمنتديات الزراعية المحلية. استخدمت المنهجية أدوات بحث تشاركية مختلفة أهمها المقابلات الهيكلية وورش العمل والمجموعات البؤرية.

نتائج الدراسة

أ. ما يتعلق بالسياسات الزراعية وفعاليتها

خلصت الدراسة إلى وجود فجوة في السياسات الزراعية على مستوى السياسة نفسها وعلى مستوى التنفيذ، إضافة إلى وجود فجوة واضحة في السياسات بين الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة الانقسام الفلسطيني. بالرغم من ذلك فإن هذه الفجوة قد تقلصت هذا العام نتيجة جهود الحكومة مع وزارة الزراعة ومع الوزارات المعنية وبدعم فني من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). حيث تم اعتماد الخطة الوطنية لسلامة الغذاء (NFSS) العام الماضي، وكذلك تم اعتماد السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوية (NFSNP) وخطة الاستثمار الوطنية شهر نوفمبر من العام الحالي. جميع هذه السياسات والاستراتيجيات جاءت متناعمة مع الهدف الثاني للتنمية

المستدامة الذي أقرته الأمم المتحدة وهو القضاء على الجوع وتحسين الأمن الغذائي ودعم الزراعة المستدامة كما أفاد السيد تشيرو فيرولي مدير منظمة الأغذية والزراعة في فلسطين.

وبرغم اعتماد تلك الاستراتيجيات إلا أن المشكلة تكمن في تمويلها وفي تطبيقها، لأن تطبيقها يحتاج إلى توفر السيادة على الأرض والموارد والمعايير، وتعتبر سياسات الاحتلال الممنهجة في تقييد الوصول للموارد من أرض ومياه ومنع استخدامها في كثير من الأحيان والسيطرة على المعايير، أهم التحديات التي تواجه تنفيذ السياسات والخطط الزراعية؛

فيما يلي أهم الخلاصات التي توصلت إليها الدراسة:

أولاً: الفجوة المتعلقة بإعداد السياسات والشرعية والتوافق والدعم الشعبي ومراعاة أصحاب الشأن:

1. **خلصت الدراسة إلى وجود فجوة في إعداد السياسات تتعلق بالشرعية والتوافق والدعم الشعبي ومراعاة أصحاب**

الشأن يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. ضعف القوانين والتشريعات

- وفقاً للقانون الفلسطيني، يجب أن تحظى السياسات الزراعية بالشرعية الكافية من خلال اعتماد القوانين التي تعطيها الشرعية اللازمة وكذلك اعتماد الخطط الزراعية وموازنتها من قبل المجلس التشريعي، بالإضافة إلى المساعدة في تنفيذها وفي تنفيذ الاستراتيجيات الزراعية.
- إن غياب المجلس التشريعي أثر أيضاً في إحداث فجوة قانونية تتمثل في عدم انسجام القوانين والتشريعات فيما بينها متمثلاً في "عدم انسجام الأطر القانونية الناظمة للزراعة والمزارعين في النظام القانوني الفلسطيني، وحالة الإرباك التي أحدثتها هذه التشريعات لدى تطبيقها على أرض الواقع، وارتباط تطبيق بعضها ببعض الآخر، وعدم انسجامها مع المنظومة القانونية الداخلية عمودياً وأفقياً، عمودياً مع القانون الأساسي المعدل للعام 2003، وأفقياً مع التشريعات الداخلية من ذات المرتبة التشريعية". ملخص الأطر القانونية الخاصة بالزراعة: نحو سياسات تشريعية فعالة. اتحاد جمعيات المزارعين الفلسطينيين.

ب. غياب التوافق

- أجمع الخبراء في جميع الورشات على عدم التوافق في السياسات الزراعية بين غزة والضفة الغربية، ما يضعف موقف أي من تلك السياسات ويقلل فرص تعميمها وحشد التمويل اللازم لتنفيذها.
- هناك عدم تكامل في السياسات الزراعية فيما بينها، وكذلك عدم تكامل مع السياسات الوطنية الأخرى كسياسات الاستثمار الوطنية وسياسات التسويق والسياسات الضريبية والسياسات المائية، بحيث نجد تلك السياسات لا تخدم القطاع الزراعي والمزارعين بالشكل الكافي.
- لقد أثر غياب تفعيل المجلس التشريعي في ضعف تفعيل السياسات والخطط الزراعية، بالإضافة إلى ضعف تنظيم العلاقة بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي.
- غياب الأطر القانونية والتشريعية المنظمة لعمل المؤسسات الزراعية مثل مؤسسة الإقراض الزراعي وصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، بالإضافة إلى المجالس والتعاونيات والاتحادات الزراعية.

ج. الدعم الشعبي

- أكدت الدراسة أن السياسات الزراعية واستراتيجيتها لم تحظ كثيراً بالدعم الشعبي الكافي بسبب:
- غياب المجلس التشريعي لأنه من المفترض أنه يمثل الشعب وهو الذي يعتمد السياسات والخطط الوطنية ويعتمد موازنتها.

- ضعف مشاركة أصحاب الشأن أنفسهم خاصة في المستويات القاعدية في رسم السياسات وإعداد الخطة في كافة مراحلها؛ حيث يشير مزارعو الأغوار إلى عدم إشراكهم في تحديد الاحتياجات الخاصة بهم أثناء إعداد استراتيجية الصمود والتنمية.
- السياسات المنظمة لقطاع الري تفتقر إلى الدعم الشعبي لعدم توفر البيئة الاقتصادية والاجتماعية لتطبيقها، كما تفتقر إلى الدعم الشعبي المرتبط بتوفر المياه وبأسعارها.
- غياب الدعم الشعبي فيما يتعلق بإعادة استخدام المياه المعالجة والاقبال عليها خاصة في بعض مناطق قطاع غزة.

د. مراعاة السياسات الزراعية لأصحاب الشأن خاصة صغار المزارعين والمرأة

- أكدت الدراسة أن السياسات الزراعية لم تراعي بالشكل المطلوب أصحاب الشأن في القطاع الزراعي خاصة صغار المزارعين والمرأة، ويمكن توضيح هذا الضعف في النقاط التالية:
- عدم مراعاة مصالح صغار المزارعين فيما يتعلق بملفات الاسترداد الضريبي، نظراً لعدم قدرتهم على فتح ملفات ضريبية في وزارة المالية ونتيجة لاستغلال كبار التجار لهم لأنهم في العادة يشترون مدخلات الإنتاج بالبيع الآجل ما يفقدتهم القدرة على الحصول على إعفاءات ضريبية.
 - ضعف الجمعيات التعاونية التي من المفترض أن تنظم صغار المزارعين وتدافع عن حقوقهم وتمثلهم ككتلة واحدة يمكنها الاستفادة من الإرجاعات الضريبية.
 - قوانين الاستثمار المطبقة لا تراعي صغار المزارعين.
 - لا يستطيع صغار المزارعين المنافسة على مستوى اقتصاديات الحجم الكبير لعدم توفر القدرة الكافية لديهم على الاستثمار والمخاطرة، لأن كلاً من صندوق الإقراض وصندوق درء المخاطر غير مفعلين بالدرجة الكافية، هذا بالإضافة إلى عدم وجود سياسات تعزز من منافستهم لكبار المستثمرين الزراعيين.
 - يتعرض صغار المزارعين للاستغلال من تجار مدخلات الإنتاج ببيعهم إياها بسعر أعلى لأنهم يشترون بالبيع الآجل، ما يؤدي إلى انخفاض ربحيتهم وعدم قدرة منتجاتهم على المنافسة.
 - لم تؤكد الاستراتيجية على حقوق الصيادين بالشكل اللازم ولم يحظ قطاع الصيد بالدعم الكافي.

ثانياً: الفجوة المتعلقة بتنفيذ السياسات

أ. وجود الاحتلال وضعف السيادة من قبل السلطة الفلسطينية على الأرض والموارد والمعابر

1. ضعف السيادة على الموارد الطبيعية الأساسية للقطاع الزراعي (الأرض والمياه)

تم التوصل من خلال الدراسة ومراجعة الأدبيات السابقة إلى أن السبب الرئيس لضعف السياسات الزراعية وعدم القدرة على تنفيذ الاستراتيجيات الزراعية المتتالية هو تقسيم و عزل الأراضي الفلسطينية، وضعف السيادة عليها بالإضافة إلى صعوبة الوصول إليها وصعوبة تطويرها وتأهيلها؛ فعلى الرغم من وجود عدد من الخطط والاستراتيجيات الزراعية لدى الحكومة سواءً كانت استراتيجية طويلة المدى أو خطط تنفيذية متوسطة أو قصيرة المدى؛ إلا أن جميع تلك الخطط لا تطبق بشكل كامل يتحقق معه الأثر بسبب مجموعة من العوامل التي تعود بالأساس إلى الواقع السياسي والأمني على الأرض والمرتبطة بوجود الاحتلال الإسرائيلي وتهديداته المستمرة لأي خطط تنموية، ففي ظل وجود الاحتلال وفرضه السيطرة شبه الكاملة على الموارد الطبيعية الأساسية للقطاع الزراعي التي تتمثل أساساً في الأرض والمياه (كمداخل رئيسية لعمليات الإنتاج الزراعي)، فإننا نتحدث عن عدم إمكانية استثمار تلك الموارد بحرية لتنمية القطاع الزراعي.

2. الجدار العازل

أدى إقامة هذا الجدار إلى عزل 10% من حجم أراضي الضفة الغربية بمساحة تصل إلى 160-180 ألف دونم. كما تم عزل 30 بئراً ارتوازيماً خلفه في محافظتي قلقيلية وطولكرم بطاقة إنتاجية تصل 3.8 مليون كوب/سنة، خاصة وأن محافظتي قلقيلية وطولكرم تقعان على الحوض المائي الغربي الذي يحوي ما نسبته 52% من حجم المياه في الضفة الغربية، وهذا يعني فقدان الفلسطينيين 18% من حصتهم المائية في هذا الحوض والتي تبلغ 22 مليون كوب/ سنوياً من أصل 362 مليون كوب حسب اتفاقيات أوسلو.

3. مصادر المياه ... فائض لا يمكن الوصول إليه

يتميز الخزان الجوفي الفلسطيني في الضفة الغربية، بفائض مائي يقدر بمائتي مليون متر مكعب سنوي لا يستطيع الفلسطينيون الاستفادة منها بسبب القيود الاحتلالية تحت ذريعة الأمن واتفاق أوسلو ووقف عمل لجنة التنسيق المشتركة. تعتبر ندرة المياه وصعوبة الوصول إليها من أهم معوقات التنمية الزراعية، وفي ظل سيطرة الاحتلال على هذه الموارد وغياب السيادة الكاملة إضافة إلى ضعف الحوكمة وضعف القدرة على تنفيذ السياسات الزراعية من وجهة نظر المهندس ربحي الشيخ نائب رئيس سلطة المياه السابق¹، والذي بدوره يؤدي إلى ضعف كفاءة استخدام الموارد المائية لعدم توفر الإطارات المؤسسية المنظمة لقطاع المياه أو ضعف دورها في كثير من الأحيان. كذلك يؤكد المهندس شداد العتيلى رئيس سلطة المياه السابق² أن قدرة السلطة الفلسطينية على تنفيذ السياسات محدودة في ظل غياب السيادة وهيمنة الاحتلال على الأرض والمياه والمشاريع.

4. ضعف السيادة على المعابر وحصار قطاع غزة وإغراق الأسواق الفلسطينية بالمنتجات الإسرائيلية

من المؤكد أن السياسة التسويقية وحماية المنتج الوطني من أهم مقومات السياسة الزراعية وعامل مهم لنجاح الخطط والاستراتيجيات، وتكمن أهمية السياسة التسويقية في الحفاظ على الأسعار من خلال تسويق وتصدير الفائض حيث أن الإنتاج الزراعي في الضفة والقطاع مبكر ويتميز بفائض مهم ويتمتع بميزة نسبية في محاصيل الخضار. إن سيطرة الاحتلال الإسرائيلي بموجب اتفاقية أوسلو واتفاقية باريس الاقتصادية على المعابر الفلسطينية يجعله يتحكم بحركة الاستيراد والتصدير من وإلى الخارج، ولا يمكن الحكومة الفلسطينية من تنفيذ سياسة تسويقية فعالة أو حماية المنتج الوطني الفلسطيني، ولا حتى من تنفيذ كثير من الاتفاقيات التجارية مع دول مختلفة وخاصة الدول الأوروبية التي منحت السلطة كوتة معفاة من الجمارك في بعض المنتجات الزراعية. بالإضافة إلى ذلك فإن هذا الاتفاق يحرم السلطة من الاستيراد من دول عديدة لا تقيم إسرائيل علاقة معها مما حرم السلطة من استيراد سلالات حيوانية جيدة تناسب البيئة الفلسطينية من دول عربية.

في قطاع غزة كذلك، مارس الاحتلال الإسرائيلي حصاراً ممنهجاً مستغلاً فيه سيطرته على معابر وحدود القطاع، حيث فرض قيوداً على استيراد مدخلات الإنتاج الزراعي؛ بالإضافة إلى عدم السماح بحرية تصدير المنتجات الزراعية. كما عمل الاحتلال على سد الطرق أمام التواصل مع العالم الخارجي في مجال تبادل الخبرات وتدريب الكوادر وإدخال أجهزة وتقنيات زراعية جديدة. كما شمل الحصار أيضاً تقييد مسافة الصيد البحري المسموح بها للصيادين لتتراوح ما بين 3-6 ميل بحري.

¹ مقابلة هيكلية بتاريخ 2020/10/8

² مقابلة هيكلية بتاريخ 2020/10/7

في المقابل تواجه الأسواق الفلسطينية خاصة في المنطقة ج أيضاً إغراقاً ممنهجاً بالمنتجات الزراعية الإسرائيلية وتحت حماية جيش الاحتلال خاصة منتجات المستوطنات، وذلك عبر المهربين الفلسطينيين في أوقات المواسم الزراعية؛ الأمر الذي يحرم المزارعين الفلسطينيين من الاستفادة من تلك المواسم لا سيما أن المنتجات الإسرائيلية مدعومة وتكاليف إنتاجها أقل من المنتجات الفلسطينية، ويعود ذلك بالأساس إلى ضعف سيادة السلطة الفلسطينية على تلك المنطقة، حيث يوجد 3750³ نقطة تهريب في أسواق الضفة خاصة في مواسم كطف المحاصيل (موسم العنب، موسم البطيخ، موسم الفواكه، الخضار، البيض، الدواجن)، ما يشكل سياسة غير عادلة لأن المنتجات الإسرائيلية مدعومة ومدخلات الإنتاج الخاصة بها مدعومة كذلك.

5. موارد بحرية وثروة سمكية مقيدة الوصول

- يواجه قطاع الصيد البحري العديد من المشكلات والعوائق التي تحد من حجم الإنتاج أوقد تتسبب بارتفاع التكلفة أو بمشكلات صحية وبيئية عديدة، ويمكن تصنيف هذه المشكلات على النحو التالي:
- عدم توفر مساحة صيد لمزاولة هذه المهنة بسبب القيود التي تفرضها قوات الاحتلال الإسرائيلي على حركة الصيادين في البحر، حيث أن مساحة الصيد المسموح بها في غالب الاوقات بعمق لا يزيد عن 3 ميل بحري.
 - إغلاق منطقة الصيد لمدة طويلة، وخاصة في فترات مواسم الصيد تحت حجج أمنية، كما حدث في انتفاضة الأقصى.
 - يتعرض الصيادون للاعتقال وتوقيفهم عن العمل ومصادرة قواربهم داخل إسرائيل بحجج المخالفات الأمنية، والتي تؤدي إلى حجز مراكبهم لمدة طويلة قد تزيد عن عام في بعض الأحيان.
 - يتم إغراق مراكب الصيد لبعض الصيادين بشكل متعمد من قبل البحرية الإسرائيلية.

ب. ضعف الدعم المقدم للسياسات الزراعية سواء من خلال (ضعف المؤسسات، ضعف التمويل الموجه للقطاع

الزراعي، أو ضعف الاستثمار والإقراض في المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي)

1. ما يتعلق بالبناء المؤسسي والحوكمة في المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي

- يحتاج تنفيذ السياسات إلى مؤسسات فاعلة لتنفيذ هذه السياسات بفاعلية، إلا أن الدراسة أظهرت ضعف مؤسساتي أهمه:
- تعاني معظم المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي بما فيها وزارة الزراعة من ضعف في البناء المؤسسي والحوكمة الخاصة بهم، ويتضمن ذلك الضعف الهيكلي في تلك المؤسسات وتراجع المفاهيم المتعلقة بالحوكمة بكافة عناصرها.
 - هناك نقص حاد في المعلومات الزراعية حيث أن الإحصاء الزراعي لم ينفذ منذ العام 2010، ما يعني عدم تحديث المساحات والحييزات الزراعية منذ عشر سنوات، بالإضافة إلى النقص في بيانات الواردات الزراعية بسبب التهريب وكذلك أيضاً نقص في المعلومات المتعلقة بالمياه الجوفية.
 - تعاني وزارة الزراعة خاصة في قطاع غزة من نقص في بعض التخصصات الفنية مثل تخصص التربة والمياه وفي كافة التخصصات المخبرية ونقص حاد في المرشدين وفي تدريبهم خاصة في قطاع غزة الذي يخضع لحصار منذ 2007.
 - يعتبر دور المؤسسات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص فاعلاً وذا أثر في تنمية القطاع الزراعي، لكنه بحاجة إلى المزيد من التفعيل وزيادة التنسيق.

³ م. محمود فطافطة : مقابلة شبه هيكلية

2. ضعف التمويل الموجه للقطاع الزراعي (التمويل الحكومي وتمويل الجهات المانحة عبر المؤسسات الأهلية)

- إن توفر التمويل يعتبر من أهم العوامل الضرورية لتنفيذ الخطط والاستراتيجيات الزراعية، ويعتبر نقص التمويل الحكومي والخاص في القطاع الزراعي من أكثر المعوقات التي تشكل عائقاً أمام تنفيذ السياسات والاستراتيجيات، وتواجه صانع القرار
- يواجه القطاع الزراعي نقصاً في التمويل الموجه إليه، ومعظم التمويل يعتمد على جهات مانحة في الغالب لا تنسق مع القائمين على السياسات الزراعية في وزارة الزراعة بشكل مستمر.
- هناك حاجة ماسة لوجود مؤسسات التمويل والاستثمار والإقراض الزراعي وصناديق ضمانات للقروض، لكنها تفتقر إلى التمويل اللازم لتشغيلها والمفترض أن يكون من أموال الاسترداد الضريبي الذي تستفيد منه عادة مؤسسات المجتمع المدني، هذا بالإضافة إلى أن قرارات إنشائها لم تدرس بشكل جيد ولم يتم التأكد من وجود قبول شعبي لها.

3. ضعف الاستثمار الزراعي والإقراض الزراعي:

يعاني الاستثمار الزراعي والإقراض الزراعي من نقص كل من الاستثمارات والقروض الزراعية، حيث أظهرت الدراسة ما يلي:

- لا يوجد سياسات تدعم الاستثمار الزراعي خاصة لصغار المزارعين، وكذلك لا يوجد قوانين خاصة بالاستثمار الزراعي تراعي خصوصيته والمخاطر المختلفة التي تتعرض لها الاستثمارات الزراعية.
- ضعف الاستثمارات الخاصة بسبب نقص التمويل والمخاطر الشديدة ولا يوجد تأمين أو ضمانات للقروض أو تعويض لهذه الاستثمارات بسبب عدم تفعيل نشاط صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية بالخصوص.
- لا توجد سياسات مطبقة خاصة بالإقراض الزراعي.
- تم تحويل مؤسسات الإقراض ذات الطابع التنموي إلى شركات خاصة بتاريخ 2011/12/29 بواسطة قرار بقانون، مما جعلها ترفع سعر الفائدة كبقية مؤسسات الإقراض التجارية وبالتالي حرمت المزارعين من الاستفادة من هذه القروض.
- ترتب على النقطة السابقة، عدم توفر الدعم الكافي لتعزيز الصناعات القائمة على منتجات زراعية من خلال غياب سياسات متكاملة ومتناسقة وعدم توفر آليات واضحة لتنفيذ هذه السياسات، على مستوى قوانين الاستثمار وسياسة الإقراض الزراعي وسياسة حماية المنتج الوطني.
- بعض القوانين لا تراعي خصوصية القطاع الزراعي مثل قانون الاستثمار أو قانون تشجيع الاستثمار.

4. ما يتعلق بالسياسات المائية والتغيرات المناخية

- يواجه القطاع الزراعي عجزاً كبيراً في المصادر المائية، على الرغم من وجود فائض في معظم الخزانات الجوفية المرتبط استغلالها باتفاقيات أو سلو التي لا تتيح للفلسطينيين حرية الوصول إلى تلك المصادر، خاصة مع تعطل اللجنة المشتركة لحفر الآبار الزراعية وسيطرة الاحتلال على الموارد المائية.
- هناك فرصة كبيرة لتوفير مصادر مائية للري الزراعي من خلال مشاريع الحصاد المائي.
- تعتبر مشاريع الري بالمياه المعالجة فرصة لتوفير مصادر مياه إضافية للري في الضفة الغربية.
- أجمع خبراء القطاع الزراعي على التأثير الواضح للتغير المناخي على القطاع الزراعي ومصادر المياه في السنوات الخمسة عشر الأخيرة، مثل ارتفاع درجة الحرارة وتأثيره في انتشار حشرة توتا أبسيليوستا على محصول الطماطم، وما ترتب عليه من انخفاض في الإنتاج وزيادة في تكاليف مستلزمات الإنتاج (استخدام مبيدات بكميات أكبر لمكافحة الحشرة)، بالإضافة إلى توقف أو تراجع كمية المياه في 18 نبعاً في طوباس، وتوقف نبع العوجا والآبار الجوفية لفترات طويلة عن الضخ. مع زيادة ملحوظة في مياه الآبار الجوفية التي وصلت في بعض المناطق إلى 9000 مليجرام/لتر مع عدم القدرة على حفر آبار جديدة بسبب سياسات الاحتلال.

التوصيات

أ. توصيات موجهة للحكومة الفلسطينية

1. تبني منهج شمولي متكامل يجمع بين السير في طريق الوصول لحل سياسي عادل يضمن الحقوق السياسية والسيادة على الموارد والمعابر من خلال تفعيل الضغط والمناصرة والاتجاه نحو محاكم دولية لاسترداد الحق في الأرض والمصادر المائية الفلسطينية ومنع إنفاذ خطة الضم وكذلك فتح ملف اتفاقية أوسلو فيما يتعلق بالموارد المائية.
2. ضرورة تنفيذ السياسات والاستراتيجيات التي تم اعتمادها مؤخراً من الحكومة (الاستراتيجية الوطنية لسلامة الغذاء، السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي والاستراتيجية الوطنية للاستثمار) وكذلك ضرورة توفير التمويل اللازم لهذه الاستراتيجيات.
3. التركيز على برنامج التنمية الريفية الشاملة وتبني مناهج تنمية جديدة مثل برنامج العناقيد الزراعية في الضفة وغزة وتعزيز سلاسل القيمة، واستعمال التكنولوجيا الحديثة لزيادة الانتاجية، بالإضافة إلى خلق فرص عمل خارج المزرعة في المناطق الريفية لتعزيز صمود الريف الفلسطيني.
4. دعم المنتج الوطني وحمايته من الإغراق من خلال زيادة التنسيق بين الجهات المعنية لوقف تهريب المنتجات الإسرائيلية إلى السوق الفلسطيني.
5. العمل على إنهاء الانقسام السياسي لما له من تداعيات طالت كافة القطاعات الاقتصادية والعمل على انتخابات مجلس تشريعي يمثل فئات الشعب كافة، بحيث يتم من خلاله اعتماد كافة الخطط والسياسات والتشريعات والقوانين الزراعية لكي تحظى بالشرعية والفاعلية وتكون موحدة بين شطري الوطن.
6. العمل على تضمين القطاع الزراعي ضمن الأجندات والسياسات الوطنية كأولوية في موازنتها وتدخلاتها.
7. تنظيم وتفعيل القوانين الداعمة للقطاع الزراعي مثل تفعيل قانون الاسترداد الضريبي وفقاً لتعديلات اللجنة الخاصة بالاسترداد الضريبي، وتعديل القرار بقانون رقم 8 لسنة 2015 لمنح تسهيلات للمزارعين في عمليات الإقراض من صندوق الإقراض على أساس تكافؤ الفرص، وتعجيل سن الأنظمة التي تحكم عمل المجالس الزراعية لتعزيز وجودها وتفعيل دورها تحت رقابة وسيادة القانون وتطوير قوانين حماية المستهلك.
8. إعادة النظر بقانون هيئة العمل التعاوني وبشكل جذري حيث أنه أنشئ تحت مسمى قانون بقرار، ووضعت له معايير إدارية وتدخلات في القطاع التعاوني في حال طبقت سوف تسهم في القضاء على القطاع التعاوني في فلسطين.
9. تفعيل صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية وإعادة هيكلته بما يتناسب مع وظيفته، وتعديل القرار بقانون رقم 12 لسنة 2013 حيث يعنى بالتخفيف من شروط التأمين لدى صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية حتى يستطيع صغار المزارعين الاستفادة منه.
10. ضرورة تفعيل مؤسسة الإقراض الزراعي وكأنها بنك زراعي، لكن يجب أن تكون هناك آليات واضحة لتنظيم وإدارة المصادر المالية وأن تركز على دعم صغار المزارعين.
11. استقطاب التمويل الخارجي وتوظيفه لخدمة المزارعين والقطاع الزراعي والحرص على التوزيع العادل للدعم المالي دون واسطة أو محسوبية ويتأتى ذلك من خلال الرقابة والتنسيق مع المؤسسات غير الحكومية من قبل الحكومة.
12. دعم المزارعين بتوفير الآلات والمعدات اللازمة لحفر الآبار الزراعية وتسوية الأراضي، والعمل على تعويضهم عن الأضرار التي تلحق بهم جراء الاعتداءات الاسرائيلية من خلال مؤسسة الإقراض الزراعي وصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية على أساس مبدأ تكافؤ الفرص.
13. الاستفادة من مياه الجريان السطحي من خلال تشجيع مشاريع الحصاد المائي وزيادة الاستفادة من المياه الجوفية عن طريق الضغط من أجل تسهيل حفر الآبار الجوفية أو إعادة تأهيل الموجود منها ورفع قضايا أمام المحاكم الإسرائيلية بخصوص حفر الآبار، واعتماد خطط صغيرة لا مركزية لإدارة المياه الزراعية، حيث تمنح مثل

هذه الخطط السلطة الفلسطينية القدرة على الالتفاف على المعوقات الإسرائيلية ويسمح لها بالعمل بشكل منفرد.

ب. توصيات موجهة لوزارة الزراعة

1. إعادة النظر في الاستراتيجيات والسياسات الزراعية لتعكس علاقة الزراعة والاقتصاد ومدى ارتباطها بالمشروع الوطني والدفاع عن الأرض والهوية من خلال تبني سياسة إحلال الواردات وتعزيز نسبة الاكتفاء الذاتي لتحسين الأمن الغذائي، كذلك تبني مفهوم السيادة الغذائية الذي يعزز الاعتماد على الموارد المحلية ويعزز صمود المزارعين.
2. بناء قاعدة بيانات زراعية تحتوي على معلومات تتعلق بالمنتجين وأصناف المنتجات ورتبها وأسعارها وحجم الإنتاج من كل نوع، وضرورة إنشاء سوق وطني الكتروني للمنتجات الزراعية الفلسطينية، والعمل على انفتاح السوق ووضع خطة تسويق عادلة، وتطوير عمليات النقل الخارجي.
3. أهمية إعادة النظر في طبيعة خطط الطوارئ وكيفية التعامل معها حيث أثبتت مواجهتنا لجائحة كورونا ضعفا واضحا في مواجهة الطوارئ.
4. تعزيز التواصل والصلة بين مقري الوزارة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوحيد القرارات الوزارية الصادرة عنها منعاً لإرباك المزارع أو الموظف المسؤول وكذلك ضرورة فتح أبواب التسويق بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة لما له من دور هام في رفع المستوى الاقتصادي لشطري الوطن.
5. زيادة التنسيق الفاعل بين الوزارة والمؤسسات الأهلية، من خلال مشاركة المؤسسات الأهلية في جميع مراحل التخطيط وكذلك التمويل المتاح عبر المانحين.
6. تدريب وزيادة الكادر الفني في وزارة الزراعة باعتبارها المؤسسة الأم لكل المؤسسات وتوزيعهم جغرافياً بما يتناسب مع المساحات الزراعية وتقييم دقيق لتعيين الموظفين وترقياتهم لتقديم أقصى دعم ممكن للمزارعين في أراضيهم، ورفع الحوافز الممنوحة للمرشدين وخاصة العاملين في منطقة الأغوار والمناطق الأخرى التي ينطوي العمل بها على مخاطرة، وكذلك العاملين في مجال الاستزراع السمكي والتلقيح الصناعي.
7. تطوير المنظومة الإرشادية وزيادة عدد المرشدين وانشاء منتدى للإرشاد تشارك فيه كافة المنظمات الأهلية حسب تخصصها واهتمامها، والعمل على خصخصة الإرشاد على المدى المتوسط، بالإضافة إلى تطوير رزنامة زراعية مبنية على الطلب السوقي وزيادة الإنتاجية والاهتمام بالمحاصيل التصديرية ذات القيمة العالية والقدرة التنافسية.
8. تشجيع البحث العلمي التطبيقي وتفعيل مركز البحوث الزراعية في قطاع غزة وتوفير التمويل اللازم وكذلك تطوير محطات التجارب ورفدها بالكادر الفني والتفاهم لعودة جميع المختصين لاستئناف عملهم في القطاع بعد تركهم إياه نتيجة الانقسام عام 2006.
9. زيادة الدعم الموجه للمزارعين خاصة في الأغوار ومناطق C من خلال تفعيل أكبر لعمل المرشدين الزراعيين في الميدان وحماية أراضيهم من التعديت السكانية، وكذلك من خلال تخفيض الرسوم المفروضة على المدخلات الزراعية، وعقد ندوات توعية للمزارعين حول الطرق المثلى لزراعة المحاصيل والاستفادة من مصادر المياه المتاحة.
10. تنمية العلاقات مع المؤسسات الدولية والمانحين وتفعيل مجموعات العمل القطاعية ذات العلاقة والتي تعنى بدعم وتمويل القطاع الزراعي، وتوجيه التمويل بما يلبي احتياجات وأولويات القطاع الزراعي ولائم الاستراتيجية الزراعية.
11. زيادة الدعم المقدم للمزارعين المتضررين من ممارسات الاحتلال ومنحهم أولوية عند ترشيح مستفيدين للمشاريع المقدمة من الجهات المانحة.
12. تعزيز سلاسل القيمة، واستعمال التكنولوجيا الحديثة لزيادة الإنتاجية وتوفير بنية تحتية وخدماتية مناسبة لمعاملات ما بعد الحصاد، من خلال زيادة جودة تخزين المنتجات الزراعية والتغليف والشحن لتقليل الفاقد.

13. تبني سياسات سعرية فعالة للحد من التذبذب في كثير من أسعار المنتجات الزراعية الرئيسية خاصة الدواجن والطماطم وكذلك اعتماد سياسات بهدف ضبط الأسعار الخاصة بالمدخلات الزراعية ومنع عمليات الاحتكار من قبل كبار المنتجين والتجار.
14. مراعاة وصول صغار المزارعين للموارد والمياه وصولاً عادلاً، ومساعدتهم في تسويق عادل لمنتجاتهم وفتح أسواق تصديرية لها، ومنحهم تسهيلات وتخفيض رسوم الاستيراد والتصدير في إطار التخفيف عن كاهل المزارعين الصغار ومراعاة دخلهم الضعيف.
15. الحد من تداعيات تفتت وتشتت الحيازات الزراعية عن طريق الإيعاز للجمعيات الزراعية بأن تكون مسؤولة عن تنظيم صغار المزارعين للمساعدة في الاسترداد الضريبي وإدارة الحيازات لتحقيق الاستفادة القصوى من مصادر المياه المتاحة والطرق التكنولوجية المستعملة، على أن يتم ذلك تحت رقابة الوزارة.
16. التكيف مع آثار التغيرات المناخية على قطاع المياه من خلال:
- زيادة التوعية ومرونة التعامل مع مخاطر التغير المناخي والتصحر والجفاف وانجراف التربة، وإدارة الكوارث الطبيعية.
 - تعزيز وتمكين البحوث العلمية وبناء القدرات لاستخدام التكنولوجيا الحديثة الخاصة بنماذج التغير المناخي بما يشمل رصد وإدارة التغير المناخي وإدارة الجفاف.
 - الأخذ بعين الاعتبار مخاطر تغير المناخ عند رسم السياسات المائية المستقبلية من قبل صانعي القرار.
17. تعظيم الاستفادة من الكميات الكبيرة من مياه الأمطار، من خلال:
- مشاريع كبيرة مثل إقامة السدود بجميع أنواعها مثل سدود حجز المياه أو السدود التعويقية التي تعمل على تخفيف سرعة جريان المياه السطحية مما يعطي الوقت الكافي للمياه لترشح من خلال قطاع التربة، كما أن مثل هذه السدود تحافظ على التربة من الانجراف.
 - أو إقامة مشاريع صغيرة على مستوى المزرعة مثل إنشاء البرك التجميعية لتجميع مياه الأمطار من على أسطح الدفيئات الزراعية أو المنازل.
18. زيادة الاهتمام بمجال الري بالمياه المعالجة كمصدر إضافي مساعد للمياه التقليدية من خلال:
- العمل على معالجة المياه العادمة للمستوى الذي تتوافق فيه مع المعايير الفلسطينية لإعادة الاستخدام (PS 742/2003).
 - زيادة التنسيق بين وزارة الزراعة وسلطة المياه وتحديد مسؤولية كل طرف.
19. زيادة حملات التوعية للتعريف بأهمية الري بالمياه المعالجة، وتعويضها للعجز في الموازنة المائية، وعدم محاربة مشاريع الري بالمياه المعالجة.
20. التأكيد على إنشاء جمعيات مستخدمي المياه Water Users Associations، ليكون لها دور في إدارة هذه المشاريع كمزود خدمة.

ج. توصيات موجهة للمؤسسات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في القطاع الزراعي

1. تعزيز الحوار بين الفاعلين في القطاع الزراعي بهدف زيادة قدرة المجتمع المدني على التأثير في السياسات الزراعية وكذلك العمل على تقييم تلك السياسات وأثرها على تنمية القطاع الزراعي.
2. تعزيز الممارسات الديمقراطية والحوكمة في المؤسسات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية، المجالس الزراعية، الجمعيات والتعاونيات الزراعية).
3. تعزيز دور المؤسسات الأهلية في مواجهة نشاطات الاحتلال الاستعمارية، لتثبيت المزارعين لمواجهة تلك النشاطات من خلال تزويدهم بمدخلات الإنتاج في مناطق "ج" وفي المناطق التي يعزلها الجدار، كذلك مساعدتهم في تسويق منتجاتهم وحماية حقوقهم المائية، والسعي في الملاحقات القانونية للاختراقات الاحتلالية حتى

- يمكن المزارع من مقاومة الأطماع التوسعية الاحتلالية، وكذلك مساعدة المزارعين في تثبيت شرعية ملكيتهم للموقع والتأكيد على حرية الوصول والتصرف بحقوقه كافة.
4. المساهمة في رفع كفاءة وقدرة مؤسسات قطاع الزراعة للاستمرار في تقديم خدمات مستدامة تعزز دور قطاع الزراعة ومؤسساته نحو النهوض بقطاع الزراعة من خلال إعادة هيكلة هذه المؤسسات وبناء قدرات موظفيها، بالإضافة إلى تنفيذ مشاريع ذاتية مدرة للدخل من خلال الجمعيات والمؤسسات الأهلية لضمان استمرارية واستدامة عملها وتحقيق أهدافها.
 5. زيادة انخراط الجمعيات والمؤسسات الأهلية الزراعية مع المؤسسات الحكومية وإبرام الاتفاقات والتفاهات التي تصب في صالح القطاع الزراعي وخدمة المزارعين.
 6. تعزيز الحوار بين الجمعيات الأهلية والمنظمات الدولية والعمل معا على حشد التمويل وتنفيذ برامج ومشاريع مشتركة
 7. إحياء العمل التعاوني وتطوير التعاونيات وتنظيم المزارعين فيما بينهم لتكوين جسم موحد يستطيعون من خلاله شراء مدخلات الإنتاج بسعر أقل والاستفادة من الفواتير الضريبية لتقديمها لوزارة المالية والحصول على الإرجاعات الضريبية.
 8. تقييم دور المجالس الزراعية من أجل تقييم مدى جدواها، وما هي الصورة والوضعية والتركيبية القانونية والإدارية التي يجب أن تكون مبنية عليها بهدف تعزيز ومأسسة دورها في تنظيم القطاع الزراعي، حيث أنها تعتبر أساسية وداعمة للقطاع الزراعي.
 9. الضغط باتجاه الإسراع في اعتماد قانون ناظم للمجالس الزراعية وتقديمه لمجلس الوزراء ليتم المصادقة عليه ومنح الشرعية للمجالس الزراعية لتتمكن كل منها من تنظيم قطاعاتها المختصة بها.
 10. ضرورة مراعاة التخصصية في تنفيذ المشاريع الزراعية من قبل منظمات المجتمع المدني تتناسب مع كفاءة وقدرات عاملها.

د. توصيات موجهة للمانحين والمؤسسات الدولية، ومؤسسات التمويل الزراعي

1. توفير مصادر تمويلية ميسرة للمزارعين وتوفير ضمانات للقروض لإنشاء المشاريع الزراعية الريادية النباتية أو الحيوانية ومشاريع التصنيع الزراعي وتدوير المخلفات واستخدام الطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء.
2. توجيه التمويل حسب الاستراتيجية الزراعية وليس حسب أجندة المانحين بحيث تكون المشاريع التي تمولها الجهات المانحة تنسجم مع السياسات والخطط التي تضعها الحكومة.
3. ضرورة ربط المشاريع الإغاثية بالتنمية من أجل استدامتها ومشاركتها في زيادة دخل المزارعين.
4. ضرورة تركيز الجهود بشكل أفضل من منظمة الفاو باتجاه دعم الاقتصاد الزراعي وتحسين الأمن الغذائي وضرورة أن يكون للفاو دور أكبر في حث المانحين على تمويل القطاع الزراعي.

هـ. توصيات لدعم القطاع الخاص

1. توجيه الاستثمار الزراعي نحو المنتجات الزراعية المستدامة والتنوع الإنتاجي.
2. رفع تعزيز التنسيق مع الوزارات المختصة لحماية المنتج الوطني.
3. رفع مستوى جودة الإنتاج، توفير الميكنة والتكنولوجيا الزراعية المناسبة.
4. ضرورة التوجه نحو الصناعات التحويلية المعتمدة على المنتجات الزراعية.
5. فتح أسواق تصديرية للمنتجات الفلسطينية والتي توفر فرص عمل وزيادة الموارد الفلسطينية من العملات الصعبة.
6. تقديم الحوافز للمزارعين والقطاع الخاص والمساعدة في تسويق المنتج.
7. الاستثمار في المياه المعالجة وصناعة الكومبوست من الحمأة كموارد إنتاجية مستدامة منخفضة التكاليف.

الجزء الأول

مقدمة عامة

الجزء الأول: مقدمة عامة

لم تستطع السلطة الفلسطينية منذ نشأتها وضع برنامج تنموي مستقل عن التعاون مع دولة الاحتلال بفعل سيطرة الأخيرة على الحدود والموارد، وبسبب اتفاق باريس الاقتصادي الذي كرس التبعية الاقتصادية للاقتصاد الفلسطيني الذي يقوم على التعاون مع إسرائيل في المجال الاقتصادي خاصة في الاستيراد عبر الموانئ الإسرائيلية، وكذلك في جباية ضريبة القيمة المضافة على الواردات التي تتحكم فيها إسرائيل بشكل كامل والتي تشكل أكثر من 70% من موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية.

هذا الارتباط جعل السلطة مجبرة على غض الطرف عن الاستراتيجيات الجيومكانية التي تتعارض مع المصالح الفلسطينية (مصادرة الأراضي والسيطرة على الموارد، التوسع الاستيطاني، التحكم في الحدود وفي الصادرات والواردات)، هذه الحالة تحدث عنها فضل النقيب في عام 2003 عندما تطرق إلى عجز السلطة الفلسطينية عن وضع برنامج تنموي يقوم على المقاومة والنضال ضد الاحتلال الإسرائيلي لأنها كانت ستفقد المساعدات المالية والدعم الدولي (النقيب، 2003). لذلك عندما قررت السلطة الوطنية مؤخرًا رفض خطط الضم وصفقة القرن والتطبيع والتخلي عن التبعية لدولة الاحتلال، جوبهت بسلسلة من العقوبات الأمريكية والإسرائيلية أهمها وقف التمويل وحجز أموال المقاصة.

في ظل هذه الظروف الاستثنائية لا بد من تبني سياسات وطنية تحظى بالإجماع والتوافق لمواجهة هذه التحديات الكبرى، ولا شك أن السياسة الزراعية هي أهم هذه السياسات نظرًا لأنها تتعلق بأكبر قطاع من حيث المساحة والموارد، وهذا يأتي في صلب دراستنا هذه التي تعنون مدى فعالية السياسات الزراعية في مواجهة التحديات الجيوسياسية والمعوقات الداخلية.

نظرًا لأهمية القطاع الزراعي والنشاط الزراعي الذي يستغل مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية والمراعي والتي تقع في مناطق (ج) التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية حسب اتفاق أوسلو، فإنه من الصعب فهم أداء هذا القطاع والاستراتيجيات اللازمة لتطويره دون دراسة الواقع الجيوسياسي المعقد المفروض على المناطق الفلسطينية وخاصة المناطق الزراعية.

الواقع الجيوسياسي المعقد والحوكمة الضعيفة

إن الأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع التي تتبع للسلطة الوطنية الفلسطينية، حسب اتفاق أوسلو، هي أراضٍ غير مترابطة، مهددة بعدة عوامل، أهمها وأخطرها الاستراتيجيات الجيومكانية الإسرائيلية، تلك الاستراتيجيات جعلت من مناطق السلطة حالة فريدة ومحددة ومثيرة للاهتمام للعمل البحثي، فيما يتعلق بالظروف السياسية والجغرافية والسكانية والاقتصادية، إن هذه الظروف لها تأثير قوي على أهم عنصرين من عناصر التنمية وهما السيادة والحوكمة الضعيفتين بفعل انعدام التواصل الجغرافي بين الأراضي التابعة للسلطة الفلسطينية، ولهذا السبب، خلال دراستنا سنتحدث عن مناطق وليس منطقة جغرافية واحدة فقط.

دولة تحت الإنشاء في سياق جيوسياسي معقد بشكل خاص

إن حقيقة أن فلسطين في طور التأسيس تحت الاحتلال العسكري حيث سيطرة إسرائيل على الحدود والموارد يضعف ديناميكيات الاقتصاد ويضعف القيود المفروضة على القطاع الزراعي. إن إسرائيل هي "فاعل مكاني" (Spatial Operator) يستخدم بكثافة لا مثيل لها أدوات قوية للغاية من "استراتيجية جغرافية مكانية" واستغلال الفرص والأزمات التي تهدف إلى السيطرة على الموارد الفلسطينية وإبطاء ظهور مشروع تنموي حقيقي في البلاد.

السلطة الفلسطينية وحدود الحكم الضعيف

تم إنشاء السلطة الفلسطينية نتيجة لاتفاقية أوسلو التي وقعت بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل بتاريخ 13 سبتمبر 1993 عرفت الاتفاقية باتفاقية غزة وأريحا أولاً ثم امتدت لتشمل على قطاع غزة والضفة الغربية، وبناء عليه تخضع السلطة الفلسطينية لقيود الاتفاقيات الموقعة مع دولة إسرائيل وحدودها وتناقضاتها (اتفاقيات أوسلو). إن السياق السياسي الحالي في فلسطين غامض، يمثله سلطة ضعيفة لا تتحكم فعلاً بحدودها التي لم يتم تحديدها حتى يومنا هذا، لا تتمتع هذه المؤسسة بالسيادة الكاملة على أراضيها المجزأة، هذا السياق تميزه ثلاثة عناصر محددة حيث إنه بلد تحت الإنشاء، مع حكم ضعيف، تتجلى فيه عملية جادة من الفصل والتجزئة إلى مناطق صغيرة وتستمر بلا هوادة على الرغم من الضغط الدولي، وهذا يشكل معوق رئيسي أمام عملية التنمية بشكل عام والتنمية الزراعية بشكل خاص.

السيادة على الموارد والحدود

لا تزال قضية الحدود وحقوق الملكية على الموارد الطبيعية في قلب الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وتبقى هذه المشكلة عقبة حقيقية أمام المفاوضات بين إسرائيل وفلسطين للتوصل إلى حل عادل ودائم. تقع معظم موارد المياه الطبيعية والمراعي والمحميات الطبيعية في المنطقة (ج) وبالتالي تخضع لسيطرة إسرائيل عسكرياً. وهذا يطرح مشكلة صعبة للغاية، إن لم تكن مستحيلة، بالنسبة للفلسطينيين في الوصول الحر والدائم إلى هذه الموارد وإحداث تنمية مستدامة وهذا ما عبر عنه السيد رئيس الوزراء د. محمد شتيه أخيراً (أنه لا تنمية مستدامة في ظل الاحتلال).

أعطت اتفاقية أوسلو كذلك لإسرائيل السيطرة على الحدود بين قطاع غزة ومصر وبين الضفة الغربية والأردن والمعبر بين قطاع غزة والضفة الغربية. كما يحق لإسرائيل إغلاق هذه الحدود لأسباب أمنية. كثيراً ما تستخدم إسرائيل هذا الحق الذي ينتج عنه -أي الإغلاق- عواقب وخيمة على الاقتصاد الفلسطيني. إن القطاع الزراعي هو القطاع الأكثر تضرراً لأن الصادرات والواردات يجب أن تمر عبر إسرائيل مما يخلق وضعاً اقتصادياً هشاً يعتمد على الاقتصاد الإسرائيلي.

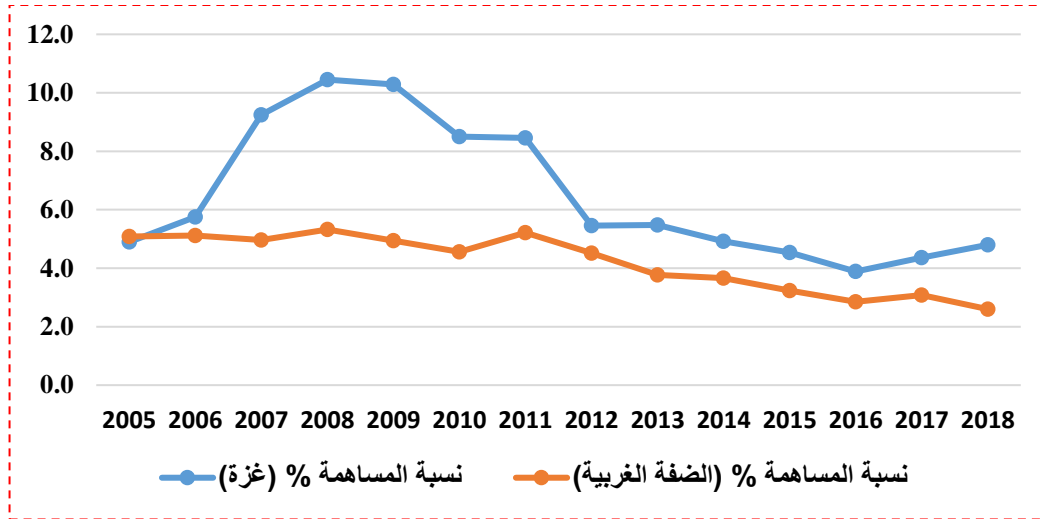
الفصل الأول

خلفية الدراسة، إشكالياتها وأهميتها

أهمية القطاع الزراعي

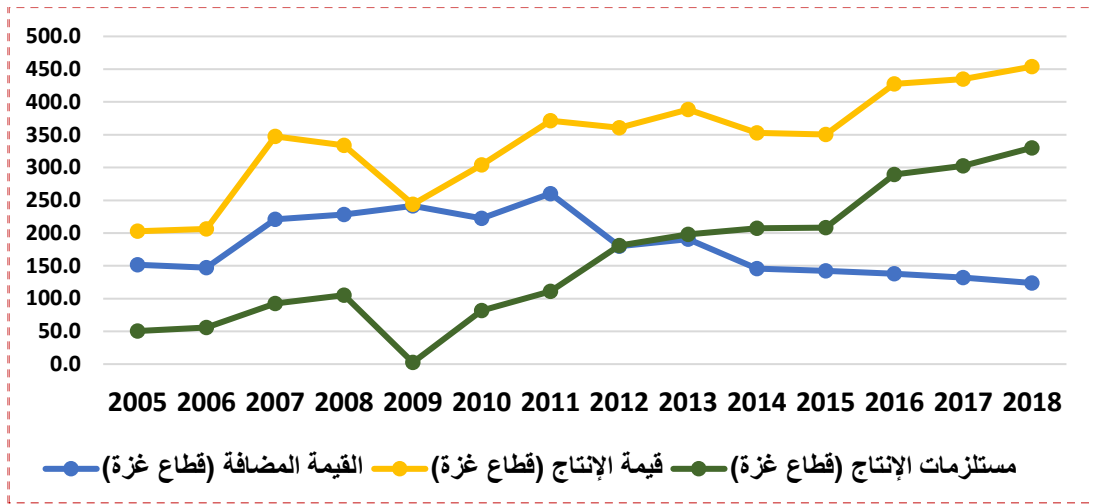
تاريخياً، شكلت الزراعة أهمية اقتصادية واجتماعية كبرى لدى الشعب الفلسطيني نظراً لارتباطها بالأرض والتاريخ والتراث وتكمن أهمية الزراعة فيما يلي:

1. المساهمة في إجمالي الناتج المحلي.
 2. المساهمة في تشغيل عدد مهم من الأيدي العاملة خاصة في الريف الفلسطيني.
 3. المساهمة في الصادرات وتقليل الواردات.
 4. المساهمة في زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي وتحسين الأمن الغذائي.
 5. تعزيز صمود الفلاحين في أراضيهم وحمايتهم من المصادرة.
- ولكن بالرغم من هذه الأهمية إلا أن القطاع الزراعي شهد تراجعاً ملحوظاً في نسبة مشاركته في إجمالي الناتج المحلي خاصة في السنوات الأخيرة كما هو موضح في الشكل التالي:

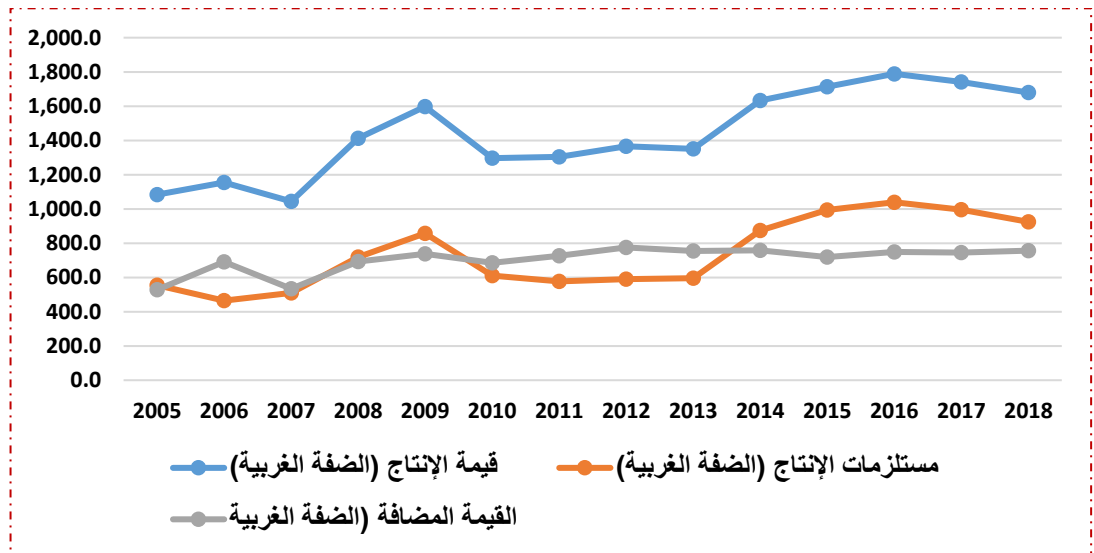


رسم توضيحي 1: يوضح نسبة مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي GDP

يعود تراجع القطاع الزراعي إلى ضعف الدعم الحكومي من جهة، حيث ركزت الحكومة بشكل أساسي على تطوير ثلاث قطاعات هي (الخدمات والسياحة والتجارة)، وإلى الممارسات الاحتلالية التي استمرت في سياسة مصادرة الأراضي والسيطرة على المعابر من جهة أخرى. بالإضافة إلى تراجع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي، فإن القيمة المضافة للقطاع الزراعي شهدت نمواً محدوداً في الضفة الغربية وتراجعاً ملحوظاً في قطاع غزة، وذلك على الرغم من ارتفاع قيمة الإنتاج الزراعي بشكل عام حسب الرسمين البيانيين في الأسفل.



رسم توضيحي 2: القيمة المضافة وقيمة مستلزمات الإنتاج وقيمة الانتاج الزراعي لقطاع غزة خلال الفترة 2005 حتى 2018 (مليون دولار)



رسم توضيحي 3: القيمة المضافة وقيمة مستلزمات الإنتاج وقيمة الانتاج الزراعي للضفة الغربية خلال الفترة 2005 حتى 2018 (مليون دولار)

يعود تراجع القيمة المضافة للقطاع الزراعي إلى ارتفاع تكلفة مدخلات الإنتاج المستوردة من جهة وعدم إعفاء تلك المدخلات من ضريبة القيمة المضافة من قبل الحكومة الفلسطينية بالإضافة إلى تدني الإنتاجية بسبب إهمال استخدام التكنولوجيا الحديثة والقيود التي يفرضها الاحتلال على دخولها كذلك وخاصة في قطاع غزة والأغوار ومناطق الزراعة المطرية التي لا يوجد بها مصادر مياه للري الزراعي، هذه الحالة أدت إلى تراجع القدرة التنافسية للقطاع الزراعي والمنتج الفلسطيني الذي بات عرضة لمنافسة غير عادلة من المنتج الإسرائيلي الذي يحظى بكافة أنواع الدعم الحكومي ويجد طريقه إلى الأسواق الفلسطينية عن طريق أكثر من 750 نقطة تهريب موجودة في الضفة الغربية، إذ أدى إلى تدني ربحية المزارع وهجرته الأرض الزراعية ليعمل أجيرا في المستوطنات الإسرائيلية وفي الداخل المحتل مما شكل عاملا أساسيا في تراجع التوازن الديموغرافي في الريف الفلسطيني وفي تراجع التنمية الريفية.

هنا يبرز السؤال الرئيسي "أين دور الحكومة ووزارة الزراعة، وما مدى فعالية السياسات والاستراتيجيات الزراعية في مواجهة هذا الواقع وفي تحقيق أهداف التنمية الزراعية".

إشكالية الدراسة

يعود تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي وكذلك القيمة المضافة للقطاع الزراعي بالدرجة الأولى إلى الواقع الجيوسياسي اللايقيني، حيث تعتبر دولة الاحتلال الفاعل الأكثر تأثيراً ونفوذاً في عملية التنمية من خلال استراتيجيات جيومكانية وممارسات ذات طابع أيديولوجي تعرقل عملية التنمية، إضافة إلى ذلك فإن معوقات داخلية كثيرة إلى جانب تلك التي يضعها الاحتلال تشكل تحدياً لعملية التنمية الزراعية، في إطار هذا التحديات هل يمكن الحديث عن تخطيط لتنمية زراعية مستدامة، وما هو شكل هذه التنمية؟
وهنا يكمن السؤال الرئيسي لدراستنا حول كفاءة وفعالية السياسات والاستراتيجيات الزراعية في مواجهة التحديات المختلفة؟

يتفرع من هذا السؤال عدة أسئلة فرعية هي:

1. ما هي خصائص السياسة الزراعية الفعالة؟
2. ما مدى فعالية السياسات والاستراتيجيات الزراعية في مواجهة الاستيطان والتهويد ومخططات الضم؟
3. ما مدى فعالية هذه السياسات في مواجهة التحديات الداخلية؟
4. ما مدى فعالية هذه السياسات في تحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة؟
5. ما هو دور المؤسسات الداعمة في تنفيذ السياسات والاستراتيجيات؟
6. ما دور السياسات المالية والضريبية وسياسات الإقراض والحماية في دعم الاستراتيجيات الزراعية؟

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى دراسة فعالية السياسات الزراعية وقدرتها على مواجهة التحديات الجيوسياسية المتعلقة بسياسة ضم الأراضي والتهويد والحصار إضافة إلى التحديات المتعلقة بالموارد وندرته وصعوبة الوصول إليها، فيما يلي أهم أهداف الدراسة:

1. دراسة الواقع الجيوسياسي ومدى تأثيره على القطاع الزراعي.
2. تحليل السياسات والاستراتيجيات الزراعية ودراسة مدى ملاءمتها للظروف الجيوسياسية.
3. دراسة السياسات والخطط الوطنية ومدى دعمها للسياسة الزراعية.
4. دور السياسات القطاعية الأخرى في دعم السياسة الزراعية.
5. دراسة المؤسسات ذات العلاقة ودورها في تنفيذ السياسات والاستراتيجيات.
6. تحليل دور الفاعلين الرئيسيين في تنفيذ الاستراتيجيات الزراعية للتأثير على أدوارهم.

أهمية الدراسة

1. تعالج قضية السياسات الزراعية واستراتيجياتها في وقت حساس جداً يتعلق بالانقسام وصفقة القرن وسياسة التهويد والضم، إضافة إلى الأزمة المالية التي تمر بها السلطة الوطنية الفلسطينية.
2. تقديم توصيات إلى كافة الفاعلين بهدف زيادة فاعلية السياسات والاستراتيجيات الزراعية.
3. وضع آليات للضغط والمناصرة من أجل سياسات أكثر فعالية.
4. تعبر الدراسة عن وجهة نظر الفاعلين في القطاع الزراعي باستخدام أدوات البحث التشاركية وهذا يكسبها موضوعية وأهمية كبرى.

الفصل الثاني

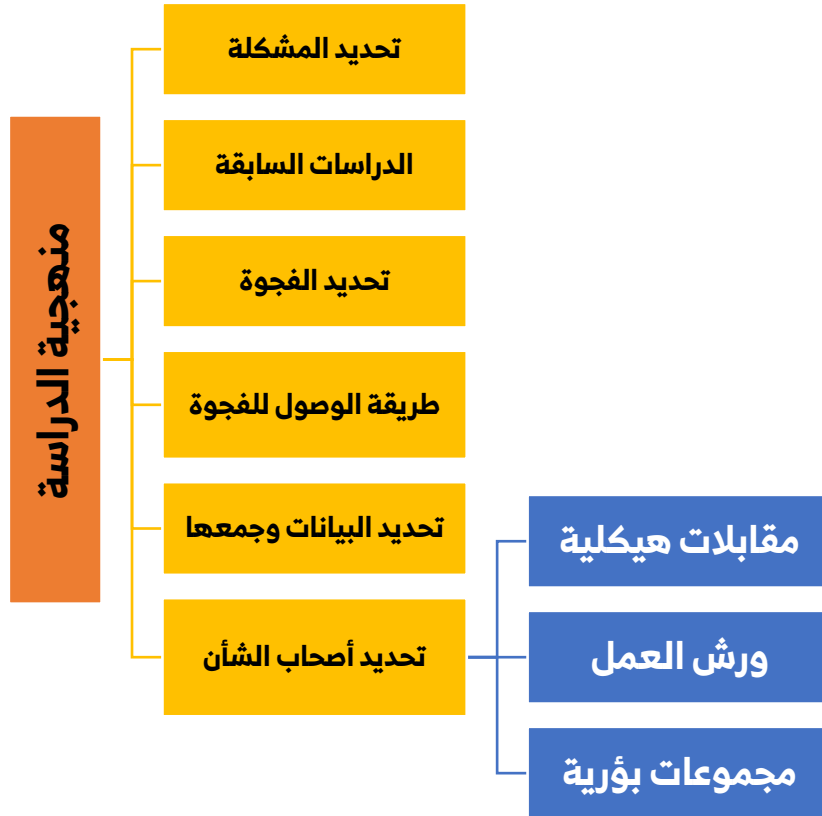
منهجية الدراسة

المنهج التشاركي ومشاركة الفاعلين الرئيسيين في القطاع الزراعي

للإجابة على تساؤلات الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتغطية الفجوة في المعلومات من خلال الوصول إلى الفاعلين الرئيسيين بطرق مختلفة، حيث يعتبر هذا المنهج مناسباً لهذا النوع من الدراسات. حيث يقدم حلاً عملياً قابلاً للتطبيق لأهم المشكلات والمعوقات التي تحول دون نجاح السياسات والاستراتيجيات المنفذة في تنمية وتعزيز صمود القطاع الزراعي.

استخدمت المنهجية أدوات بحث تشاركية لعبت دوراً مهماً في إعداد الدراسة نظراً لدورها الواضح في تحليل مواقف الفاعلين وازدهار التناقض بينهم بهدف الوصول إلى رؤية مشتركة، وإيجاد نقطة التقاء يتم التوافق عليها واعتمادها؛ وبهذا كانت الدراسة تمثل إلى جانب وجهة نظر معدّها نوعاً من التوافق بين الفاعلين في القطاع الزراعي بكافة أطيافه الحكومية منها والأهلية والدولية والمنتديات الزراعية المحلية.

تم استخدام أدوات بحث تشاركية مختلفة أهمها المقابلات الهيكلية وورش العمل والمجموعات البؤرية كما هو موضح أدناه:



رسم توضيحي 4: منهجية الدراسة (اعداد الباحث، 2020)

وقد اتبعت المنهجية الخطوات التالية:

1. تحديد المشكلة: نتيجة تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وتراجع القيمة المضافة، فقد تم تحديد إشكالية البحث في مدى فاعلية السياسات والاستراتيجيات الزراعية المتبعة.
2. لفهم المشكلة بشكل أعمق تم الاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة والاستفادة منها وتحديد الفجوة البحثية إضافة إلى تحديد القضايا التي لم تعالجها لمعالجتها في هذه الدراسة.
3. تحديد البيانات اللازمة وتم الحصول عليها من مصادرها الأولية في وزارة الزراعة في كل من غزة ورام الله وكذلك عن طريق الجهاز المركزي للإحصاء.
4. تم الحصول على المعلومات الثانوية من أصحاب الشأن في القطاع الزراعي عن طريق المقابلات الهيكلية وورش العمل التفاعلية والمجموعة البؤرية.

✓ الفاعلين في القطاع الزراعي.

إن المقصود بـ "الفاعلين في القطاع الزراعي" هو كل من له علاقة دائمة بالقطاع الزراعي بحيث يؤثر ويتأثر به بشكل مباشر أو غير مباشر، وفي ضوء ذلك فإن هذا المصطلح يشمل الأفراد والجماعات والمؤسسات والهيئات على المستوى المحلي والدولي التي تشارك في عمليات اتخاذ القرار في القطاع الزراعي من حيث توفير البنية التحتية الأساسية ومدخلات العملية الإنتاجية وغير ذلك.

الفصل الثالث

الإطار النظري والسياسات العامة

الفصل الثالث: الإطار النظري والسياسات العامة

في هذا الفصل سوف نتطرق إلى مفهوم السياسة العامة والسياسة الزراعية وكذلك إلى الدراسات السابقة ذات العلاقة ونهني بأجندة السياسات الوطنية 2017-2022.

المبحث الأول: السياسات الزراعية

تُعرف السياسات الزراعية بأنها منظومة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تسنّها الدولة من أجل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية، تهدف السياسات الزراعية لتحقيق عدة أهداف غالباً ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي وتحقيق أقصى درجة من الاكتفاء الذاتي وزيادة العائد من الصادرات وتكثيف الجهود لتضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه.

هذه الأهداف تأخذ بين الاعتبار التوازن بين السياسة العامة للدولة وبين الفاعلين الآخرين سواء مؤسسات أو أفراد، لذلك تأخذ السياسة الزراعية عدة أمور بعين الاعتبار أهمها:

1. مصلحة المزارعين واحتياجاتهم للتغلب على جملة المعوقات والمشاكل التي يواجهونها.
 2. الموازنة بين مجموعة من الأهداف المختلفة للدولة.
 3. السياسات العامة للدولة وسياسة القطاعات الأخرى.
 4. التناقض بين أصحاب المصالح المختلفة.
- وسوف نتطرق إلى الأمور السابقة بشيء من التفصيل وذلك لفهم السياسة الزراعية الفلسطينية بشكل أعمق:

أولاً: مصلحة المزارعين واحتياجاتهم للتغلب على جملة المعوقات والمشاكل التي تواجههم

يجب على السياسة الزراعية أن تراعي أولاً مصلحة المزارعين، ذلك أنهم هم الفاعلين الرئيسيين في عملية التنمية الزراعية، وهذا يتم من خلال عدة عمليات مترابطة ومتناسقة أهمها:

1. تحديد احتياجاتهم وترتيب أولوياتهم بمشاركتهم في أماكن تواجههم حتى تعكس السياسة والاستراتيجية احتياجاتهم الحقيقية.
2. دعم منتجاتهم وحمايتهم من الإغراق من المنتجات المنافسة خاصة وأنهم يعيشون أوضاعاً إنتاجية صعبة.
3. تنظيمهم وتطوير مؤسساتهم لتمثيلهم بشكل أفضل والدفاع عن مصالحهم أمام الجهات الرسمية وللتأثير بشكل ملموس في السياسات والاستراتيجيات.
4. خلق بيئة قانونية مناسبة لأنشطتهم من خلال الحفاظ على تنفيذ القوانين وتطويرها مثل قانون الملكية وقانون استخدام الأراضي الزراعية والقوانين الأخرى ذات العلاقة.
5. توفير الدعم المالي من خلال مؤسسات الإقراض الزراعي والمشاريع التطويرية التي تبتناها الحكومة.

ثانياً: الموازنة بين مجموعة من الأهداف المختلفة

غالباً ما تتعارض أهداف السياسات والاستراتيجيات، والسياسة الفعالة هي التي تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الأهداف أهمها:

1. تلبية احتياجات السوق المحلي والحاجة إلى التصدير.
2. الموازنة بين الطلب والعرض للوصول للتوازن بين العرض والطلب وسد الفجوة الغذائية كلما أمكن.
3. زيادة الإنتاج والإنتاجية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم استنزافها.
4. التكامل بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي.

ثالثاً: الأخذ بعين الاعتبار السياسات العامة للدولة وسياسة القطاعات الأخرى ومدى دعم هذه السياسات للسياسة الزراعية

لا يمكن أن تعد أو تنفذ السياسة الزراعية بمعزل عن السياسات الأخرى للدولة التي يمكن أن تكون داعمة لها ومتكاملة معها، أهم هذه السياسات هي:

1. السياسات الاقتصادية للدولة خصوصاً السياسات النقدية والمالية وسياسة الاستثمار.
2. السياسة المائية والتي تعتبر العامل الرئيسي لنجاح السياسة الزراعية.
3. سياسات الحكم المحلي فيما يتعلق باستخدامات الأراضي والتوسع الحضري والحفاظ على الأراضي.

رابعاً: التناقض بين أصحاب المصالح المختلفة

السياسة الزراعية الفعالة يجب أن تراعي المصالح المختلفة للفاعلين الرئيسيين وتصل بالتناقض بينهم إلى الحد الأدنى، أهم الفاعلين:

1. المنتج والمستهلك: ضمان جودة المنتج الزراعي وسياسات سعرية وإنتاجية تضمن سعر عادل للطرفين.
2. ضمان حقوق المالك مع الحفاظ على حقوق المزارع.
3. المنتج وأصحاب الصناعات الغذائية فيما يتعلق بالتزام الأول بإمداد المصانع بالكميات اللازمة واحترام شروط الجودة، والتزام الطرف الثاني بالسعر العادل.

خامساً: معايير السياسة الفعالة

لكي تكون السياسة الزراعية فعالة يجب أن تلبى مجموعة من المعايير أهمها:

1. السيادة على المعابر والموارد

- السيطرة على المعابر والحدود والمنافذ التجارية.
- السيطرة على الأراضي والممرات بينها.
- السيطرة على مصادر المياه والمراعي والمناطق الزراعية.

2. الشرعية الكافية والدعم الشعبي

- يجب أن تكون معتمدة على التشريعات والقوانين.
- متوافق عليها وطنياً بين كافة الأطراف والجماعات.
- يجب أن تكون متوافقة مع مصالح الشعب وتحظى بدعمهم.

3. توفر الدعم اللازم لتنفيذ السياسة

- الدعم القانوني من خلال تحديث القوانين والتشريعات والحرص على تطبيقها.
- دعم مؤسسي عبر المؤسسات الداعمة لها من صناديق إقراض ومجالس زراعية واتحادات وتعاونيات.
- مصادر دعم مالي واضحة من خلال توفير موازنة مستمرة لا تعتمد على التمويل الخارجي المشروط.
- التقييم المستمر للخطط والاستراتيجيات لتحسين الأداء.

4. الاعتماد إلى رؤية واضحة بشأن الدور المطلوب والأداء

- يجب أن تشمل السياسة على رؤية تمثل مصالح أصحاب الشأن وتراعي تأثيرهم ونفوذهم.

- أن تكون هذه الرؤية واضحة من خلال إجراءات شفافة وملموسة.
- تتضمن أهداف على المدى المتوسط والبعيد.
- تضمن حشد الموارد اللازمة واستغلالها الاستغلال الأمثل.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

1. الأطر القانونية الخاصة بالزراعة: نحو سياسات تشريعية فعالة (ورقة سياسات)⁴

تتعدد القوانين المنظمة لقطاع الزراعة في فلسطين، ويرجع ذلك لتعدد الحقب الحاكمة لفلسطين خلال القرن الماضي، بدءاً بالحقبة العثمانية ومروراً بالبريطانية ثم الاحتلال الإسرائيلي وفترة حكم الإدارة المصرية لقطاع غزة والإدارة الأردنية للضفة الغربية، ولكن ما يعنينا - هنا - القوانين الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث تبنت السلطة الوطنية الفلسطينية منهج توحيد التشريعات، ولعل أهم النظم القانونية التي تحكم القطاع الزراعي في فلسطين تتمثل في قانون الزراعة رقم 2 لسنة 2003 المعدل لسنة 2005، والقرار بقانون رقم 8 لسنة 2015 بشأن المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي، والقرار بقانون رقم 12 لسنة 2013م بشأن صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، وقانون الاتحاد العام للمجالس الزراعية لسنة 2016، ونظام المكوس على المنتجات المحلية رقم 5745 لسنة 1985م المطبق في الضفة الغربية.

بالاطلاع على هذه الأطر القانونية نجد حالة من عدم الانسجام بينها والتي أدت إلى الازدواج لدى تطبيقها على أرض الواقع، إذ اعتري نصوص تلك القوانين العديد من الثغرات التي لابد من تداركها لتحقيق التكامل في الإطار القانوني الناظم للقطاع الزراعي.

أهم هذه الثغرات: ما جاء في قانون الزراعة والذي نص على إنشاء مجالس زراعية دون أن يضع أطراً واضحة لصلاحياتها ومهامها، فقد نص قانون الموازنة العامة في المادة (6) منه على: "لا ضريبة ولا رسم إلا بقانون" وعليه فإن تلك المجالس لا تستطيع جباية أية مبالغ مقابل الخدمات التي تقدمها، ترتب على عدم وجود أطر قانونية واضحة لتلك المجالس قلة فعالية وجودها في بعض الأوقات عن تقديم الخدمات المرجوة من إنشائها، وفي ذات السياق نذكر ما جاء في قرار إنشاء مجلس العنب والفواكه الفلسطيني حيث أعطى الوزير للمجلس صلاحية فرض الغرامات والرسوم والذي يعتبر مخالفة دستورية صريحة لنص المادة 6 من قانون الموازنة العامة، أضف إلى ذلك أن إنشاء تلك المجالس قد جاء مخالفاً للطريق الدستوري الذي نص عليه القانون الأساسي لسنة 2003م بخصوص إنشاء الهيئات التي هي اختصاص أصيل لمجلس الوزراء.

نلاحظ أيضاً صدور القرار بقانون الخاص بإنشاء مؤسسة الإقراض الزراعي، والقرار بقانون الخاص بإنشاء صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية بعد أكثر من 12 عام على النص على وجوب إنشائها وفق ما جاء في قانون الزراعة، وهو الذي وقف حائلاً دون تقديم الدعم الفني والمادي للمزارع طوال هذه المدة، مع الإشارة إلى أن المؤسستين المذكورتين لا تحقق أهدافها في تعزيز صمود المزارعين حتى بعد إنشائها، لما يعتري أنظمتها القانونية من تناقض وتعارض مع القوانين الأخرى الناظمة للقطاع الزراعي، ونشير هنا إلى ما يواجهه صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية من معوقات مالية، إذ ارتبطت إيراداته المالية بالإيرادات الضريبية بما نسبته 30% وذلك وفقاً للمادة (24) من القرار الخاص به، وذلك في ظل عزوف المزارعين عن فتح ملفات ضريبية نظراً لضعف الدخل من ناحية واستغلال أصحاب الانتاج لهم من ناحية، كذلك فإن 49% من رأس مال الصندوق يتأتى من مساهمة الاتحادات والمنظمات الأهلية والمجالس الزراعية - وذلك بموجب المادة (23) من القرار - في ظل ضعف الأخيرة عن تقديم خدماتها بشكل فاعل نتيجة ضعف أطرها القانونية. إن تعدد الأنظمة القانونية الناظمة للقطاع الزراعي وعدم انسجامها مع بعضها البعض ترتب عليه آثاراً اقتصادية واجتماعية وسياسية ومالية غير محمودة، أهمها عدم قدرة تلك المؤسسات على تقديم الدعم الكافي للمزارعين،

⁴ محمد علاونة ورقة سياسات لصالح اتحاد المزارعين الفلسطينيين، 2017.

وبالتالي عدم المساهمة الفاعلة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي، وأدى أيضاً إلى ظهور اشكالية التهرب الضريبي نتيجة عدم ثقة المزارع بالحكومة، يتزامن مع الممارسات الاسرائيلية التي تهدد أراضي المزارعين ومصادر المياه وتتحكم في الوصول إلى أراضيهم خاصة في مناطق (ج).

لذلك لابد من التوجه نحو تفعيل القوانين المتعلقة بالقطاع الزراعي كزرمة تشريعية واحدة تكمل بعضها البعض مع تعديل النصوص التي تؤدي إلى التضارب أو تداخل الصلاحيات من أجل تفادي الاشكاليات التي تنجم عن هذا التضارب بين المنتجين والمزارعين وبين المزارعين بعضهم البعض وبين المزارعين وسياسات الدولة، مع التأكيد على أهمية سد الثغرات القانونية المتعلقة بإنشاء المجالس الزراعية عن طريق تحديد صلاحياتها ومهامها ومواردها المالية بقرارات صادرة عن مجلس الوزراء وتفعيل الدور الرقابي للدولة بشكل شامل ونزيه.

ملاحظات على الدراسة

- نلاحظ أن الدراسة ركزت على الجوانب القانونية التي تنظم عمل القطاع الزراعي، حيث جاءت لتؤكد على النقاط التالية:
1. رغم أن السلطة الوطنية الفلسطينية تبنت منهج توحيد التشريعات، ومع ذلك نلاحظ حالة من عدم الانسجام بينها، والتي أدت بدورها إلى الازباك عند تطبيقها على أرض الواقع، إذ اعترى نصوص تلك القوانين العديد من الثغرات.
 2. تأخر صدور بعض القرارات بقوانين مثل القرار بقانون الخاص بإنشاء مؤسسة الاقراض الزراعي، والقرار بقانون الخاص بإنشاء صندوق درء المخاطر والتأمينات بعد أكثر من 12 عام على النص على وجوب انشائهما.
 3. تؤكد الدراسة على إن تعدد الأنظمة القانونية النازمة للقطاع الزراعي وعدم انسجامها مع بعضها البعض ترتب عليه آثاراً اقتصادية واجتماعية وسياسية ومالية أضرت بالقطاع الزراعي، كان من أهمها عدم قدرة تلك المؤسسات على تقديم الدعم للمزارعين.
 4. ما يستفاد من الدراسة أن الأطر القانونية بشكلها الحالي لا تدعم السياسات الزراعية أو الاستراتيجيات الزراعية، لذلك أوصت الدراسة بأنه لابد من التوجه نحو تفعيل القوانين المتعلقة بالقطاع الزراعي كزرمة تشريعية واحدة تكمل بعضها البعض مع تعديل النصوص التي تؤدي إلى التضارب أو تداخل الصلاحيات من أجل تفادي الاشكاليات التي تنجم عن هذا التضارب.

2. الوثيقة الاستراتيجية لقطاع الزراعة إعداد (شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية)⁵

أولاً: مبررات اعداد الوثيقة الاستراتيجية لقطاع الزراعة:

تتحدث الوثيقة عن مبررات هذه الدراسة والتي من أهمها:

1. تطوير سبل التنسيق القطاعي داخل منظمات القطاع ومع المؤسسات الدولية والهيئات الحكومية.
 2. توسيع أنشطة الضغط والمناصرة.
 3. مساعدة المنظمات العاملة في قطاع الزراعة على تطوير قدراتها التخطيطية والإدارية والتنفيذية.
- كما تم وضع رؤية للقطاع والتي تتحدث عن إطار تنسيقي متماسك ومتعاون يضم مجموعة من المنظمات العاملة في قطاع الزراعة، كما جاء في الوثيقة الإشارة إلى رسالة القطاع والتي تتحدث عن أن قطاع الزراعة يستند إلى رؤية وطنية وتنموية لحماية وتمكين القطاع الزراعي، كما تم تحليل البيئة الخارجية من خلال الفرص والتهديدات، والبيئة الداخلية من خلال تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف.

ثانياً: التوجهات الاستراتيجية للقطاع الزراعي:

تم وضع 3 توجهات استراتيجية ولكل توجه عدة أهداف لكل هدف آليات وأنشطة كما يلي:

⁵ الوثيقة الاستراتيجية للقطاع الزراعي أصدرها القطاع الزراعي في شبكة المنظمات الأهلية عام 2020

التوجه الاستراتيجي الأول: التأثير في التشريعات والسياسات العامة الحكومية والأهلية والخطط الوطنية لضمان دعم وتطوير القطاع الزراعي وزيادة مساهمته في القطاع الزراعي.

1. **الهدف الأول:** تشجيع وقيادة أنشطة المناصرة والضغط لخدمة قطاع الزراعة والمزارع الفلسطيني.
2. **الهدف الثاني:** تشجيع الاستثمارات سواء من القطاع الخاص أو التعاونيات في قطاع الزراعة والدفع باتجاه التحول من الاستراتيجيات الإغاثية والإنعاشية إلى التنمية المستدامة.
3. **الهدف الثالث:** المساهمة في حماية المزارعين والمحافظة على حقوقهم وتعزيز صمودهم.

التوجه الاستراتيجي الثاني: المساهمة في رفع كفاءة وقدرة مؤسسات قطاع الزراعة للاستمرار في تقديم خدمات مستدامة تعزز دور قطاع الزراعة والمؤسسات الأعضاء نحو النهوض بقطاع الزراعة.

1. **الهدف الأول:** بناء القدرات الداخلية والإدارية والفنية الخاصة بالمنظمات الأعضاء في القطاع.
2. **الهدف الثاني:** بناء قدرات المنظمات في مجال مساعدة المزارعين في تطوير مستلزمات عملية الإنتاج الزراعي.

التوجه الاستراتيجي الثالث: تعزيز التنسيق والتشبيك وتبادل المعرفة والموارد المتاحة بفعالية بين أعضاء القطاع والقطاعات الأخرى.

1. **الهدف الأول:** زيادة مستوى التنسيق داخل القطاع وبين المنظمات الأعضاء في القطاع.
2. **الهدف الثاني:** تعزيز مستوى التنسيق بين قطاع الزراعة والقطاعات الأخرى في شبكة المنظمات الأهلية.
3. **الهدف الثالث:** تشجيع المنظمات الأعضاء على تطوير علاقاتها بالمنظمات التي تعمل في قطاع الزراعة في المنطقة العربية وأوروبا.

ملاحظة على الوثيقة:

هذه التوجهات يمكن الاعتماد عليها في تنفيذ توصيات هذه الدراسة من حيث الضغط والمناصرة والتنسيق والتشبيك بين منظمات المجتمع المدني، من خلال تشكيل لجنة تنسيقية للقطاع يتم انتخابها كل عامين وتم وضع هيكلية لها كما جاء في الوثيقة.

3. دراسة حول السياسات الوطنية في القطاع الزراعي (اتحاد لجان العمل الزراعي)

تطرقنا في الدراسة/المراجعة في فصل كامل للتشريعات الزراعية، والقوانين والقرارات بقوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة بالشأن الزراعي، ومن بينها قانون الزراعة رقم 2003/2 وتعديلاته والقرارات بقوانين المكمل له، مثل قرار بقانون إنشاء المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي لسنة 2015، وقرار بقانون إنشاء صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية. ركزت المراجعة على المواضيع ذات الأثر البالغ على القطاع الزراعي، مثل مفهوم الحيابة الزراعية، وتعريف الأراضي الزراعية، كما تناولت مراجعة المصادر المائية الزراعية، وتشكيل المجالس الزراعية المتخصصة.

أولاً: فيما يتعلق بالتشريعات والقوانين ذكرت الدراسة/ المراجعة الملاحظات التالية:

1. وجود حالة من التضارب والتعارض بين التشريعات الناظمة للعمل الزراعي، وتعارض تلك التشريعات مع القانون الأساسي الذي يعتبر بمثابة الدستور.
2. وجود خلط تشريعي وعدم احترام للقواعد القانونية.
3. تضارب المصالح بين وزارة الزراعة وسلطة المياه بشأن مصادر المياه خصوصاً في الملكيات الخاصة.
4. هناك تضارب أيضاً بين قانون الزراعة وقانون البيئة فيما يتعلق بالمبيدات الزراعية.
5. غياب بعض الأنظمة التي تسهم في إنفاذ بعض التشريعات.
6. بروز تخبط تشريعي بشأن المجالس الزراعية المتخصصة.

7. تجاهل التشريعات الزراعية للنساء وخصوصاً في الريف.
8. عدم إقرار نظام الرقابة الزراعية والذي يشكل حماية للمزارعين خصوصاً الصغار منهم.
9. التعويضات على الكوارث لا تحمل مفهوم التعويض ولكنها مساعدات طوعية غير ملزمة لصندوق درء المخاطر.
10. قانون الاسترداد الضريبي بحاجة إلى العديد من الإصلاحات بما فيها إلغاء الاقتطاعات التي تحول إلى وزارة المالية.
11. التخوف من تحويل التأمينات الزراعية إلى خدمة يديرها القطاع الخاص مما سيرفع من تكلفتها.

ثانياً: دور وزارة الزراعة:

كان هناك تساؤل حول دور وزارة الزراعة في الحد من ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، أو البحث عن بدائل أقل سعراً من دول الجوار أو دول أخرى، أو التوجه للتصنيع المحلي، هذا من جانب، ومن جانب آخر تترك الوزارة تحديد أسعار المنتجات الزراعية للتجار، وتكتفي بإصدار تقرير حول الأسعار المحلية للمنتجات الزراعية.

ثالثاً: مصادر المياه والتعرفة المائية

استولت إسرائيل على 58% من مياه حوض الأردن، وهو ما يعادل 640 مليون متر مكعب، كما أنها بعد حرب 1967 وضعت يدها على جميع الأحواض المائية الثمانية، وهي 4 داخل الخط الأخضر و3 في الضفة الغربية و1 في قطاع غزة، حيث تقدر كمية المياه المتوفرة في الأحواض الثمانية بـ 3 مليار متر مكعب، تستغل سلطة الاحتلال 89.5% ويتبقى للفلسطينيين 10.5% أو ما يعادل 271 مليون متر مكعب، كما أن هناك مشكلة عدم توحيد التعرفة المائية في الضفة الغربية، ففي بعض المناطق تجد سعر المتر المكعب الواحد من المياه 2.25 شيكل، وفي مناطق أخرى تجده 9.3 شيكل.

رابعاً: الأراضي الفلسطينية

في الضفة الغربية: إحكام سيطرة الاحتلال على الأراضي الفلسطينية خصوصاً في المنطقة المصنفة "ج" حسب اتفاقية أوسلو، حيث يسيطر الاحتلال على مساحة 2.642 مليون دونم والتي تشكل 76.3% من مجمل المنطقة "ج".
أما في قطاع غزة: فهناك ما يعرف بالمنطقة المحظورة الوصول والتي تمتد بعرض 300 متر على الحدود الشرقية والشمالية، والتي تبلغ 62 كم² أي 62000 دونم.

خامساً: حالة الأمن الغذائي ومستويات الفقر

في سنة 2018 كان يعاني ما يزيد عن 68% من الأسر في قطاع غزة من انعدام الأمن الغذائي، مع نسبة أقل في الضفة الغربية، وأن المساعدات والتدخلات الدولية العاجلة والطارئة لا تحل الأزمة التي يعيشها الفلسطينيون في ظل الاحتلال.

سادساً: الميزان التجاري الزراعي بين السلطة ودولة الاحتلال:

تشن سلطات الاحتلال حرباً على الزراعة الفلسطينية، لأنها تعتبر خطوة في طريق الاكتفاء الذاتي والحد من التبعية الاقتصادية للاحتلال، فحسب إحصائيات 2017 شكلت الصادرات الفلسطينية لدولة الاحتلال 64 مليون دولار، بينما تستورد السلطة ما قيمته 362.1 مليون دولار، وفي نفس الوقت لا تتجاوز ميزانية وزارة الزراعة نسبة 1% من موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية.

سابعاً: الخطط الاستراتيجية الخاصة بالقطاع الزراعي

1. الخطة الاستراتيجية للقطاع الزراعي "رؤية مشتركة" 2011: حيث ذكرت الدراسة أهداف الخطة وهي 7 أهداف.
2. الخطة الاستراتيجية للقطاع الزراعي "صمود وتنمية" 2014-2016.
3. الخطة الاستراتيجية للقطاع الزراعي "صمود وتنمية" 2017-2022.

ثامناً: العناقيد الزراعية:

تم اختيار محافظات قلقيلية وطولكرم وجنين وطوباس لتنفيذ مشاريع زراعية على أن تكون البداية في قلقيلية لمزايا خاصة بجودة الإنتاج وتميزه.

ملاحظة على الدراسة: ركزت الدراسة على قضايا تعتبر مهمة لدراستنا مثل القوانين والتشريعات التي أظهرت وجود تضارب أحياناً وضعف وعدم تطبيق مثل قانون الاسترداد الضريبي وهذه الإشكاليات ستكون محور دراستنا.

4. الأوضاع الانسانية والاغاثية في فلسطين في ظل انتشار جائحة كورونا "قراءة تحليلية للتقارير الأممية"

لجائحة كورونا أثراً سلبياً على جميع القطاعات فقد أدت الجائحة إلى:

- فقدان آلاف العاملين لوظائفهم بسبب إغلاق بعض المحافظات وعدم القدرة على الوصول إلى عملهم.
- تراجع القدرة على الاستيراد وتراجع القدرة الشرائية لدى المواطنين نتيجة تراجع الدخل.
- إغلاق المحلات التجارية والأسواق.
- عدم قدرة الأجهزة الحكومية على متابعة الأمن الغذائي وتدفق السلع.
- تأثير العمل المصرفي نتيجة إغلاق البنوك.
- خفض الأجور لدى القطاع الخاص.
- تراجع جميع القطاعات الانتاجية، وتوقف العديد منها كخدمات النقل والسياحة وبالتالي ارتفاع البطالة والفقير.
- عدم قدرة الحكومة على الايفاء بالتزاماتها المالية كالرواتب ومخصصات الشئون الاجتماعية ومساعدات الأسر الفقيرة.

ما هو المتوقع بعد استمرار الجائحة أكثر من 6 شهور على الرغم من آلية الحكومة في التعايش وفق الاحتياطات اللازمة:

- تراجع الناتج المحلي بنسبة 13%.
- تراجع الانتاج الزراعي بنسبة 14%.
- انكماش في الاقتصاد الفلسطيني قد يصل إلى 7%.
- ازدياد الفقر على الأخص في قطاع غزة، إذ أن معدلات الفقر في قطاع غزة أربعة أضعاف مثيله في الضفة الغربية أي أكثر من نصف السكان في قطاع غزة هم فقراء (إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2018).
- وبالنظر إلى الوضع الانساني في الضفة الغربية وقطاع غزة، نجد التفاوت الكبير بينهما، وذلك على النحو التالي:
تطورات القوى العاملة (البطالة): بلغ معدل البطالة عام 2019م 45% في قطاع غزة، و14.5% في الضفة الغربية، وفي ذات العام، بلغ معدل مؤشر الفقر في قطاع غزة 63% وفي الضفة الغربية 35%.
- **الفقر:** يزداد الفقر بشكل مطرد بازدياد عدد الأطفال في الأسرة، نلاحظ في المجتمع الفلسطيني أن الأسر التي ليس لديها أطفال تبلغ 23%، أي أن غالبية الأسر الفلسطينية لديها أطفال، كما أن الأفراد في الأسر الكبيرة الحجم يعانون من شدة الفقر أكثر من أي افراد في الأسر الأخرى.
- وفقاً لنتائج مسح الجهاز المركزي الفلسطيني، فإن مؤشر الفقر المدقع في قطاع غزة بلغ 33.7% بينما في الضفة الغربية بلغ مؤشر الفقر المدقع 5.8% "الفقر المدقع يعرف الأسر غير القادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية من المأكل والملبس والسكن"
- وقد ارتفعت مؤشرات الفقر في قطاع غزة من (38.9%) عام 2011م إلى (53%) عام 2018م أي أن نسبة الفقر ارتفعت بحوالي 37%، كما ارتفعت مؤشرات الفقر المدقع من 21% عام 2011م إلى 33% عام 2018م. على العكس في الضفة الغربية حيث انخفضت مؤشرات الفقر خلال السنوات الست الماضية بحوالي 22% من 17.8% عام 2011م إلى 13.9% عام 2018م.

مستويات المعيشة: متوسط إنفاق الفرد الشهري في فلسطين بلغ 171.3 دينار أردني بواقع 222.4 في الضفة الغربية و93.2 في قطاع غزة.

وبحسب نظرية انجلز فإنه كلما زادت حصة الطعام من الانفاق الشهري كلما قل المستوى المعيشي ومستوى الرفاهية للفرد - وقد بلغت حصة الطعام من الانفاق الشهري 30% في الضفة الغربية يقابلها 38.5% في قطاع غزة، مما يظهر التفاوت في المستوى المعيشي بين الضفة والقطاع. كما قد طرأ ارتفاع على الانفاق النقدي الكلي للفرد في الضفة الغربية من 2011 إلى 2019 بنسبة 18%، بينما انخفض الانفاق النقدي للفرد في قطاع غزة بنسبة 18.2% - حسب مسح إنفاق الأسرة، (جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني 2018)

الأمن الغذائي: تراجع مستويات تمويل الاحتياجات الانسانية أدى إلى ارتفاع تلك الاحتياجات، حيث تم تلقي مبلغ 221 مليون دولار عام 2018، بينما كان المطلوب - وفق خطة الاستجابة الانسانية 540 مليون دولار، كما أن قرار الولايات المتحدة بوقف المساعدات والتي بلغت 400 مليون دولار عام 2017 بما في ذلك الدعم الموجه للأونروا والوكالة الامريكية للتنمية الدولية USAID أضاف أعباءً جديدة لفجوة التمويل. وتظهر الاحصائيات أن ثلث سكان فلسطين 32.7% يعانون من انعدام الأمن الغذائي، إذ بلغت نسبة انعدام الأمن الغذائي في غزة 70% - حسب نشرة الأمن الغذائي الصادرة عن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - شتاء 2018.

ملاحظات على الدراسة:

تعتبر الدراسة من الدراسات القليلة إن لم تكن الوحيدة التي عملت على تقييم تأثير جائحة كورونا على النواحي الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، حيث أكدت على الآتي:

1. لجائحة كورونا أثراً سلبياً على جميع القطاعات.
2. بعد استمرار الجائحة أكثر من 6 شهور -على الرغم من آلية الحكومة في التعايش وفق الاحتياطات اللازمة- فقد توقعت الدراسة تراجعاً في كل من الناتج المحلي الإجمالي والإنتاج الزراعي، وانكماش في الاقتصاد، وزيادة الفقر خصوصاً في قطاع غزة.
3. وجود تفاوت كبير بين الوضع الانساني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حيث معدلات البطالة والفقر ومستويات المعيشة والأمن الغذائي.

5. أهمية التشريعات في التنمية الزراعيّة، وتسليط الضوء على الفجوة القانونية والتشريعيّة الناتجة عن تعطل المجلس التشريعي

تهدف الورقة إلى التّعريف على أهميّة التشريعات في التنمية الزراعيّة، وتسليط الضوء على الفجوة القانونية والتشريعيّة الناتجة عن تعطل المجلس التشريعي، وتحليل أثر غياب المجلس على القطاع الزراعي، والأثر السلبي على أداء القطاع الزراعي بكل فروع (استخدام الأراضي، الإنتاج الحيواني والنباتي، وحقوق المزارعين)، كما وتقدم الورقة توصيات تدفع باتجاه عودة المجلس التشريعي لممارسة مهامه التشريعيّة والرقابيّة. اكدت الدراسة إلى أن عمل المؤسسات في فلسطين يُواجه تحديات كبيرة؛ في ظل غياب دولة فلسطينيّة تُسيطر على حدودها ومواردها، ما أدّى إلى ضعف الحوكمة بشكل عام؛ وضعف المؤسسات بشكل خاص؛ وازداد الامر تعقيداً في ظل غياب أحد أهم المؤسسات المُنظمة والمُراقبة لعملية التنمية من خلال التشريع والرقابة وهو المجلس التشريعي؛ نتيجة للانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تعطل المجلس التشريعي وخضع قطاع غزة لسيطرة

- الحكومة المقالة (التي كانت تديرها حركة حماس)، بينما خضعت الضفة الغربية لحكم السلطة الوطنية الفلسطينية، ما أحدث فجوةً ليست فقط على مستوى التشريعات والقوانين ولكن على مستوى الإدارة بشكل عام.
- وقد أثر الانقسام السياسي وتعطل المجلس التشريعي بشكل واضح على عمليّة التنمية عموماً؛ بوجود خطط قطاعيّة غير مُتناسقة أحياناً في قطاع غزة، وغير مُنسجمة غالباً مع خطة التنمية في الضفة الغربية من جهة أخرى.
- ويُعتبر القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات الإنتاجية التي تأثرت بهذا الواقع؛ نتيجة وجود فجوة في التشريعات والسياسات أثّرت على كفاءة السياسات والخطط الزراعيّة. **خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:**
1. يعد المجلس التشريعي المظهر الأهم من مظاهر الديمقراطية في فلسطين، وغيابه أدى إلى غياب الديمقراطية، وتسبب في حدوث فجوة كبيرة بين احتياجات المواطن والقرارات والأنظمة الصادرة عن الحكومة، ما كان له أثر سلبي كبير على سير عجلة التنمية الزراعيّة.
 2. تسبّب الانقسام وعدم قيام المجلس التشريعي بمهامه في وقف عجلة إصلاح التشريعات، وحدّ من فرص وضع سياساتٍ وخططٍ موحّدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أصدر طرفي الانقسام بعض القوانين التي تُنظّم القطاع الزراعي، والتي تباينت بين الضفة الغربية وقطاع غزة حيث تُطبّق في منطقة دون الأخرى.
 3. لا يوجد بيئة مناسبة لتطور القطاع الزراعي؛ بسبب الانقسام، حيث نجد أن خطط التنمية لا تحقق أهدافها ولا تقوم بدورها.
 4. عالجت التشريعات الفلسطينية، قبل الانقسام وبعده، عدداً من الأحكام المتعلقة بقطاع الزراعة، ولكن هذه الأحكام لم تتطرق لحقوق المزارعين.
 5. يمتاز الإطار القانوني بالقصور؛ ما يتطلّب إعادة النظر به وفقاً للمعايير الدولية.

خلصت الدراسة إلى التوصيات التالية:

1. الإسراع في استعادة الوحدة الوطنية، ومنها العودة إلى آلية التشريع الدستورية، وتقييد المجلس التشريعي الفلسطيني بعمله الأساسي في سن القوانين وعدم الزج به في أتون الخلافات السياسية، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في أسرع وقت لتمكين المجلس التشريعي من اتخاذ الخطوات التي تساعد في تدارك سلبيات الواقع التشريعي الحالي.
2. توحيد التشريعات في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ بما يلائم المصلحة العامة ويتواءم مع المعايير الدوليّة لحقوق الانسان.
3. إنجاز اللائحة التنفيذية الخاصة بصندوق تعويض المزارع عن الكوارث الطبيعية؛ من أجل مساعدة المزارعين وحفاظاً على حقوقهم، والعمل على تطبيق القانون في جميع الأراضي الفلسطينية.
4. خلق تشريع وطني موحّد يُعنى بالأراضي بدلاً من التشريعات المُتفرّقة والكثيرة والمربكة التي تعالج مسألة الأراضي.
5. اعداد مشروع قانون يُنظّم النشاط النباتي بشكل مستقل ويجمع الأحكام كافّة الصادرة عن وزير الزراعة والشروط الفنية التي وضعتها الوزارة من دون إلزام وتقديمه للوزير من أجل تقديمه للمجلس التشريعي.
6. الضغط من أجل زيادة حُصة القطاع الزراعي من الموازنة العامّة، والتي لا تتجاوز 1% من الموازنة العامّة للسلطة الوطنية الفلسطينية.
7. تقديم الدعم الحقيقي للمزارع؛ عن طريق منحه بطاقة الحياة الزراعيّة؛ وتقديم يد العون من أجل استصلاح الأراضي الزراعية للمزارعين الذين تضررت أراضيهم خلال الحروب "الإسرائيلية" على غزة.

6. أجندة السياسات الوطنية للأعوام 2017- 2022

تسعى وثيقة "أجندة السياسات الوطنية للأعوام 2017 2022- المواطن أولاً" إلى تحديد التوجهات السياساتية الواقعية التي تتكفل بتعزيز صمود وتحسن نوعية حياة أبناء شعبنا والارتقاء بها في هذه المرحلة الصعبة، بينما تركز

في الوقت نفسه على تحقيق هدفنا النهائي والتمثل في نيل الحرية والاستقلال، الذي يمثل الأساس لوضع حد للحلقة المفرغة التي تحرمنا من الاستفادة من الإمكانيات التي تزخر بها دولتنا الفلسطينية ومكامن طاقتها على الوجه الأمثل. ولا تزال إسرائيل تمنع أعداداً متزايدة من أبناء الشعب الفلسطيني من الوصول إلى المنطقة المسماة (ج) التي تشكل 64% من مساحة الضفة الغربية، حيث لا تزيد المساحة التي تسمح لإسرائيل للفلسطينيين بالبناء فيها عن 0.5% من مجمل مساحة هذه المنطقة. فضلاً عن ذلك، يلتهم جدار الضم والتوسع ما يزيد عن 9% من مساحة الضفة الغربية، ويحاصر بينه وبين الخط الأخضر ما يزيد على 335000 مواطن فلسطيني، بمن فيهم المواطنون من سكان القدس الشرقية.

ملاحظة: تنمية المنطقة المسماة (ج) وحدها يمكن أن تسهم بزيادة تقدر بـ 35% من الناتج المحلي الإجمالي. ما تنفك إسرائيل ماضية في مصادرة مواردنا الطبيعية، وتُعدّ المياه أبرز الأمثلة الصارخة على ذلك، حيث تواصل إسرائيل استخراج ما نسبته 80% من المصادر المائية الفلسطينية في الضفة الغربية. وبالتالي، يواجه الفلسطينيون شحاً مزمناً في المياه، حيث لا تزيد حصة الفرد من المياه عن 79 لتراً في اليوم، وهو أقل بكثير من المعيار الصحي الأدنى الذي تعتمد عليه منظمة الصحة العالمية والبالغ 100 لتر للفرد يومياً. كما شهدت المساعدات الخارجية العربية والدولية والتي تشكل عماد الاستقرار المالي وقوامه في دولة فلسطين، تراجعاً هائلاً بلغت نسبته 81% من ناحية مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي منذ العام 2008م.

محاور أجندة السياسات الوطنية حول الرؤية الوطنية.

وهي تركز على ثلاثة محاور:

- الطريق نحو الاستقلال.
- الإصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة.
- التنمية المستدامة.
-

السياسات الوطنية التي تحدثت عن قطاع الزراعة بشكل مباشر وغير مباشر

1. السياسة الوطنية الثامنة: الارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن

حيث التركيز على الإدارة الشاملة للأراضي والتي تشمل (استكمال تسجيل الأراضي، الإدارة الكفؤة لأراضي الدولة، الاستخدام الأمثل للأراضي)، فمن بين الخدمات العامة التي سيتم التركيز عليها، نظراً لأهميتها، هي الإصلاح الشامل لنظام إدارة وحوكمة قطاع الأراضي في فلسطين، فمن شأن استكمال عملية تسجيل الأراضي وسجل حقوق الملكية الذي يغطي جميع أنحاء دولة فلسطين، وإنشاء شبكة من مكاتب تسجيل الأراضي التي تغطي جميع أنحاء وطننا، وتطوير نظام وطني لإدارة المعلومات على المستوى المكاني، لكي تصون حقوق الملكية للمواطنين، وتحفز الاستثمار، وتوسع دائرة الإقراض العقاري، وتساهم في حل الخلافات الاجتماعية والعائلية المرتبطة بحقوق الإرث والملكية للمواطنين.

2. السياسة الوطنية: توفير بيئة استثمارية ملائمة

ولتنفيذها وضعت التدخلات السياساتية التالية:

- تقديم الدعم للشركات الناشئة وتنمية المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- دعم الجمعيات التعاونية وتوسيع قاعدتها وتطويرها.
- توفير بيئة تشريعية وإجراءات إدارية مساندة لقطاع الأعمال.

3. السياسة الوطنية: ضمان استدامة البيئة والتكيف مع ظاهرة التغير المناخي

- على أن يتم تنفيذها من خلال التدخلات السياساتية التالية
- ضبط معدلات التلوث والحد من انبعاثات غازات الدفيئة.
 - التوسع في إدارة النفايات الصلبة وإعادة تدويرها واستخدامها.
 - التوسع في إدارة المياه العادمة ومعالجتها وإعادة استخدامها.
 - إدارة الموارد الطبيعية وحمايتها، لا سيما الأرض والمياه والطاقة وتعزيز الاستخدام المستدام لها.
 - تخضير فلسطين (المحافظة على التنوع الحيوي، المحميات الطبيعية، زيادة رقعة المساحات الخضراء).
 - زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة.

4. السياسة الوطنية: النهوض بالزراعة والمجتمعات الريفية

- جاء الحديث عن القطاع الزراعي بشكل مباشر في الأولوية الوطنية **مجتمع قادر على الصمود والتنمية** والتي يتفرع منها السياسة الوطنية النهوض بالزراعة والمجتمعات الريفية، حيث جاء فيها؛ وعلى الرغم من الممارسات الاستعمارية ومشاريع الاستيطان في المنطقة المسماة (ج)، فيجب مساندة التجمعات الريفية والمهمشة، والعمل على استصلاح الأراضي الزراعية وإنعاش القطاع الزراعي الذي تميز بازدهاره في الماضي. ووضعت التدخلات السياساتية التالية:
- زيادة الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) وتطوير سلاسل القيمة.
 - حماية المزارعين ودعمهم ولا سيما في المناطق المهتدة والمهمشة.

الفصل الرابع
الاستراتيجيات والممارسات الاحتلالية ضد
القطاع الزراعي وعملية التنمية للقطاع
الزراعي

الفصل الرابع: الاستراتيجيات والممارسات الاحتلالية ضد القطاع الزراعي وعملية التنمية للقطاع الزراعي

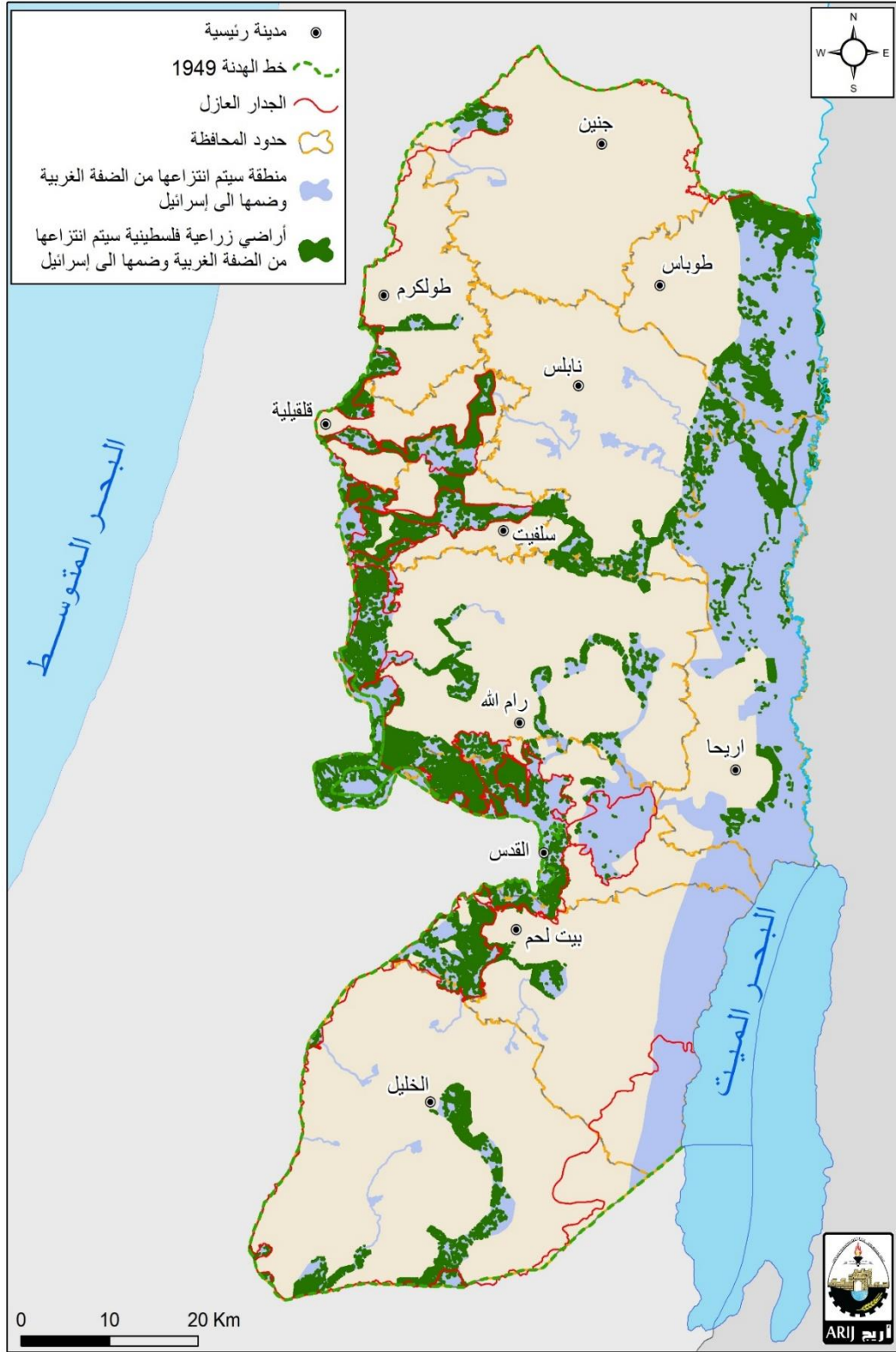
المبحث الاول: استراتيجيات جيومكانية متكررة تهدف إلى عزل وتفتيت المناطق الفلسطينية:

تتمثل تلك الاستراتيجيات في فصل الأراضي الفلسطينية من خلال إقامة مستوطنات يهودية في قلب الأراضي الفلسطينية، وبناء ممرات لربط هذه المستوطنات وفصل الأراضي الفلسطينية، وإقامة مناطق عسكرية لحماية المستوطنات وتأمين حركة المستوطنين، وبناء جدار الفصل العنصري وتقسيم القرى الفلسطينية إلى مناطق معزولة بحيث لم يتبق من أراضي الضفة الغربية سوى 42% من مساحتها يسيطر الاحتلال على أهم مواردها ويتحكم في الحركة في معظم مناطقها، إضافة إلى ذلك عمد الاحتلال إلى الفصل بين الضفة والقطاع من خلال فرض حصار مستمر على القطاع منذ عام 2007 وحتى الآن.

أ. إقامة المستوطنات

يهدف إنشاء المستوطنات إلى مصادرة أخصب الأراضي الزراعية في الضفة الغربية لصالح المستوطنين، الذين يتمتعون بدعم كامل في نشاطهم الزراعي من حماية أمنية، ودعم مدخلات الإنتاج، بالإضافة إلى التسهيلات الكبيرة في النقل والتسويق والتصدير، وجميع ما سبق يأتي على حساب المزارع الفلسطيني الذي يضطر أحياناً إلى ترك أرضه للعمل كأجير في المستوطنات في ظاهرة تعكس تنمية عكسية للريف الفلسطيني. يوجد حالياً أكثر من 653 ألف مستوطن في الضفة الغربية⁶ يتوزعون على 503 مستوطنة، تشغل أكثر من 30% من إجمالي مساحة الضفة الغربية. تقع هذه المستوطنات في قلب الأراضي الفلسطينية كما هو موضح في الخريطة التالية:

⁶ مركز الإحصاء الفلسطيني 2019



د

رسم توضيحي 5: المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية

إن هذه المستوطنات تعزز سيطرة الإسرائيليين على الموارد المائية، (مياه نهر الأردن) والأحواض الجوفية من خلال شركة ميكروت وتقديمها للمستوطنين بسعر متدنٍ، وهذا يخلق منافسة إضافية على هذا المورد الشحيح ويؤدي إلى استبعاد الفلاحين الفلسطينيين في المناطق من الوصول إلى هذا المورد وخلق منافسة غير عادلة بين المنتج الفلسطيني ومنتجات المستوطنات، إضافة إلى ذلك تؤدي المستوطنات اليهودية، لأسباب أمنية، إلى استبعاد الرعاة

الفلسطينيين بحكم الأمر الواقع من مناطق المراعي الواسعة. وبالفعل تم وضع هذه المناطق تحت السيطرة العسكرية قيدت حرية تنقل الرعاة الفلسطينيين مما أدى إلى تراجع الثروة الحيوانية في الضفة وارتفاع تكلفة التربية التي باتت تعتمد بنسبة أكبر من 80% على الأعلاف المستوردة⁷.

أ. بناء ممرات لربط المستوطنات وتجزئة المناطق

نشأ مصطلح "الطريق الالتفافي" مع اتفاقيات أوسلو لتعيين الطرق في الأراضي الفلسطينية التي تربط المستوطنات اليهودية بمعسكرات الجيش وبإسرائيل، تستخدم إسرائيل الطرق الالتفافية كأداة لإنشاء نظام فصل عنصري في الأراضي الفلسطينية، هناك 834 كيلومتراً من الطرق الالتفافية في الضفة الغربية ولا يُسمح للفلسطينيين عموماً بالسفر عليها، تعزل هذه الطرق المناطق الفلسطينية فيما يشبه الكانتونات وغالباً ما يحرم الفلسطينيون من أراضيهم الزراعية الحيوية، أدت هذه الطرق إلى تفتيت الأرض والسكان.

ب. إقامة مناطق عسكرية في قلب الضفة الغربية:

هناك ما يقرب من 600 نقطة تفتيش عسكرية ثابتة أو طائرة وحول كل نقطة تفتيش ثابتة منطقة عسكرية داخل دائرة نصف قطرها كيلومتر إلى كيلومترين لتعزيز أمن المستوطنين الإسرائيليين، تصدر هذه المناطق أكثر من 18.5% من أراضي الضفة الغربية كمناطق عسكرية مغلقة معظمها أراض رعوية غنية، كما تحرم الرعاة الفلسطينيين من الوصول إلى المراعي غير المصادرة في أوقات كثيرة بحجة إجراء تدريبات عسكرية.

ج. جدار الفصل العنصري

في عام 2002، قررت الحكومة الإسرائيلية بناء جدار فاصل يعزل 12% من أراضي الضفة الغربية⁸، وينظر الفلسطينيون إلى هذا القرار الذي يتعدى أحياناً على نطاق واسع إلى ما وراء حدود 1967؛ على أنه محاولة للاستيلاء على الأرض من خلال أمر واقع على الأرض، وبلغ هذا الجدل ذروته بتدخل محكمة العدل الدولية في الموضوع التي أعلنت عدم شرعية الجدار، وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل لم تصادق على معاهدة إنشاء هذه المحكمة ولا تعترف بسلطتها. يؤدي هذا الحاجز إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية للشعب الفلسطيني بشكل كبير ويخلق عقبات أمام الوصول إلى الموارد لأن المزارعين الذين تقع مزارعهم خارج الجدار يحتاجون إلى إذن لكل عملية تسويق. وهو يمنع المزارعين من زراعة أراضيهم عندما تكون على الجانب الآخر من الجدار، كما يمنعهم من الذهاب لحصاد محاصيلهم في الوقت المناسب، مما يتسبب في خسارة كبيرة.

د. فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية

منذ عام 1967، تبنت إسرائيل سلسلة من الأنظمة والإجراءات للسيطرة على العلاقات والاتصالات بين قطاع غزة والضفة الغربية من جهة، وبين الأخيرة والعالم الخارجي من جهة أخرى، وصلت هذه الاستراتيجيات إلى أقصى حد لها بعد الانتفاضة الأولى في عام 1987 وحتى بعد اتفاقيات أوسلو في عام 1993، وتتميز هذه الاستراتيجية بمصطلح الحجب. تم فرض حصار كامل على القطاع في عام 2007، الحصار هو إغلاق الحدود بين قطاع غزة والضفة الغربية (حصار داخلي) وإغلاق الحدود بين قطاع غزة ومصر والضفة الغربية والأردن (حصار خارجي). ويشمل هذا الإغلاق حظر حركة الأشخاص والبضائع بين الأراضي الفلسطينية نفسها ومع العالم الخارجي، هذا الإغلاق له تأثير سلبي قوي على جميع الأنشطة الاقتصادية.

⁷ وزارة الزراعة

⁸ وزارة الزراعة

⁹ ابريل 2019

هـ. المناطق الحدودية والمقيدة الوصول في قطاع غزة

تبلغ مساحة المناطق الحدودية في القطاع 30000 دونم تقريباً وهي تمثل 22% من مساحة الأراضي الزراعية في قطاع غزة، إضافة إلى كونها من أكثر الأراضي خصوبة في القطاع وتعتبر مناطق ريفية بامتياز. يعود تاريخ المنطقة العازلة أو مقيدة الوصول إلى الترتيبات الأمنية الواردة في اتفاقية المرحلة الانتقالية التي وقعها الفلسطينيون والإسرائيليون في عام 1995م، والتي نصت على إنشاء منطقة عازلة داخل قطاع غزة لمسافة (50) متر من السياج الفاصل. وفي أعقاب اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000م، تم توسيع عرض المنطقة الفاصلة لتصبح (150) متر. وفي يناير 2010م أُلغيت قوات الاحتلال آلاف المنشورات تحذر سكان القطاع من الاقتراب من الحدود على مسافة (400) متر، غير أن الواقع يؤكد أن عرض المناطق الفاصلة يتراوح بين (400) متر إلى (800) متر. ظل الوصول إلى تلك المناطق ممنوعاً في أغلب الأوقات منذ عام 2000 حتى العام 2014م، مما تسبب في خسائر بالغة للمزارعين وللقطاع الزراعي نتيجة عدم استخدامها، قدرت بحوالي (50) مليون دولار سنوياً⁽¹⁰⁾. حتى بعد العام 2014 لا زال النشاط الزراعي في تلك المناطق مقيداً حيث يمنع إنشاء الدفيئات وزراعة الأشجار المثمرة مما يجعل الاستثمار في تلك المناطق محدوداً ومحفوفاً بالمخاطر. إن استغلال هذه المناطق بالشكل الأمثل من شأنه أن يزيد قيمة الإنتاج الزراعي بما لا يقل عن 60 مليون دولار سنوياً ويمكن آلاف المزارعين من إيجاد نشاط زراعي مدر للدخل يحقق لهم ولأسرهم الاستقرار ويساعد على تحقيق الأمن الغذائي.

المبحث الثاني: استراتيجيات وممارسات للتحكم في مصادر المياه

رغم توفر مصادر مياه متعددة في الضفة الغربية من مياه سطحية ومياه جوفية تزيد عن حاجة الفلسطينيين، إلا أنهم يعانون نقصاً شديداً في موارد المياه بسبب سيطرة الاحتلال على هذه الموارد، فمنذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967، سيطر الاحتلال على كافة الموارد المائية بما فيها نهر الأردن وصدر قرار عسكري بإدارة هذه الموارد من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت)، لذلك يجب أن نعترف بأن الأزمة المائية ناتجة عن سيطرة الاحتلال على الموارد المائية الفلسطينية، مع إتاحة جزء يسير منها للفلسطينيين وهي فقط تتراوح من 15-20% لكافة الاستخدامات. إن الوضع المائي في فلسطين يجعل صانعي القرار بين نارين، نار الخضوع للإجراءات غير العادلة وغير الشرعية للاحتلال، ونار معاناة المواطن اليومية من شح المياه، حيث تشير الدراسات إلى أنه في توقيت ما بين سنة 2035 و2050 فإن الطلب على المياه سيزيد عن الكميات المتوفرة من المياه، وعلية فإن الوصول إلى مصادر المياه سوف يخفف من أزمة المياه ولكنه لن يحلها.¹¹

إن الواقع يتحدث أنه في الوقت الذي يوجد فائض مائي في الضفة الغربية لا يمكن الاستفادة منه لصعوبة الوصول لمصادر هذه المياه بسبب المعوقات التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي، فإن قطاع غزة يعاني من عجز كمي وتدهور نوعي في المياه الجوفية والتي تعتبر المصدر الوحيد للمياه لجميع الاستخدامات، ولكن سهولة الوصول لمصادر المياه في قطاع غزة أدى إلى ما يمكن أن نسميه "الفلتان المائي"، حيث يصل عدد الآبار غير المرخصة إلى 3 أضعاف عدد الآبار المرخصة.

¹⁰وزارة الزراعة. الإدارة العامة للتخطيط. 2014 تقرير حصر الأضرار.

¹¹جلوفر وهنتر 2010.

مصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة ومحدداتها

مصادر المياه في الضفة الغربية

1. الأمطار في الضفة الغربية

تعتبر الأمطار المصدر الرئيسي للمياه في فلسطين، وهي التي تغذي الخزان الجوفي والمجري والأودية والسيول، ويستفاد منها في ري مساحات واسعة من الأراضي الزراعية أو ما يعرف بالزراعة البعلية (المطرية) وهي الأراضي التي تسقى بمياه الأمطار فقط، حيث تمتد فترة سقوط المطر في فلسطين من شهر سبتمبر/ أيلول إلى مايو/ أيار، وتبلغ الذروة ما بين شهري نوفمبر/ تشرين الثاني وأبريل/ نيسان. ويؤثر التباين في التضاريس في فلسطين على معدل سقوط الأمطار السنوي والذي يتراوح من 100 ملمتر في الأغوار إلى 650 ملمترا في المرتفعات، حيث تتراوح كمية الأمطار المتساقطة سنوياً على الضفة الغربية من 2700 - 2900 مليون متر مكعب، يتبخّر منها ما بين 60-70%، ويتسرب إلى باطن الأرض حوالي 25%، ويجري الباقي على شكل سيول إما تتجه شرقاً لتصب في نهر الأردن والبحر الميت أو تصب غرباً في البحر الأبيض المتوسط.

2. مياه الوديان أو المياه السطحية في الضفة الغربية

وهي أيضاً أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر في نتائج الموازنة المائية، ويقصد هنا بالمياه السطحية هي مجموعة الأودية والسيول والمجري المائية سواء أكانت الدائمة أو الموسمية، وتعتمد على عدة عوامل منها التضاريس وكمية الأمطار الساقطة ونوعية التربة والغطاء النباتي، وهذا يؤثر على اختلاف كميتها من منطقة إلى أخرى.

مياه نهر وادي الأردن:

وادي نهر الأردن: وهو أهم الأنهار في المنطقة تبلغ مساحة حوضه 43,500 كم²، وتتدفق مياهه من أقصى الشمال وعلى ارتفاع 2200 متر فوق منسوب سطح البحر وصولاً إلى البحر الميت على ارتفاع يقدر بحوالي 350 متر تحت مستوى سطح البحر، تتشارك في مياه نهر الأردن خمس دول مشاطئة هي فلسطين، الأردن، سوريا، لبنان وإسرائيل التي بدورها تستغل معظم مياهه، وتقدر كمية المياه الواردة لنهر الأردن بـ **1400 مليون متر مكعب سنوياً**، وقد أعطت خطة جونستون لسنة 1955 أعطت 257 مليون متر مكعب من المياه سنوياً للفلسطينيين كون فلسطين دولة مشاطئة، لأن الضفة الغربية كانت جزءاً من الأردن وحدودها الشرقية نهر الأردن، حيث تعطي الخطة الأردن 55%، إسرائيل 26%، وكل من سوريا ولبنان 9% لكل من الدولتين.

▪ الجريان السطحي في الوديان

تتمثل مياه الجريان السطحي بمياه الوديان التي تجري فيها المياه خلال فصل الشتاء والتي تشكل مصدراً مهماً للمياه إذا ما تم استغلاله بالطرق الفنية السليمة من بناء سدود أو مناطق تغذية صناعية للأحواض المائية، يقدر المعدل طويل الأمد لمياه الفيضانات المتدفقة عبر الأودية في الضفة الغربية بحوالي 165 مليون متر مكعب سنوياً. تقسم الوديان تبعاً لاتجاه جريان هذه الوديان إلى نوعين شرقية وغربية.

تم تقدير المجموع الكلي لمياه الفيضانات المتدفقة عبر الأودية في الضفة الغربية للعام 2016 بحوالي 125 مليون متر مكعب، والذي بلغ أقل من المعدل السنوي المقدر بحوالي 165 مليون متر مكعب.

3. المياه الجوفية في الضفة الغربية

تعتبر المياه الجوفية أهم مصادر المياه التي تزود الفلسطينيين بالمياه إما عن طريق الآبار أو الينابيع، وهي تتواجد ضمن ثلاثة أحواض رئيسية متجددة في الضفة الغربية هي الحوض الشرقي والحوض الشمالي الشرقي والحوض الغربي، يحتوي كل حوض من هذه الأحواض على عدة خزانات مائية جوفية والتي تعتبر من النوع المتجدد، حيث أن الأمطار هي المصدر

الرئيسي الذي تتغذى منه كافة أنواع الخزانات الجوفية من خلال تسرب مياه الأمطار عبر الشقوق والكسور الصخرية إلى باطن الأرض.

يختلف معدل التغذية الواصلة إلى الخزانات الجوفية من سنة إلى أخرى اعتماداً على معدل الأمطار وشدة الهطول وطول فترته الزمنية، كما يلعب الغطاء النباتي ونوعية التربة وتركيبها دوراً مهماً في معدلات التغذية الواصلة للخزانات الجوفية.

تبلغ القدرة التخزينية المتجددة السنوية لهذه الاحواض بحوالي 675-794 مليون متر مكعب، ويعتبر الحوض الغربي هو الأكثر إنتاجية من حيث كمية المياه المتجددة حيث تبلغ حوالي 318-420 مليون متر مكعب سنوياً، يليه الخزان الشرقي الذي تقع الغالبية العظمى من مساحة حوضه داخل حدود أراضي الضفة الغربية، وتبلغ قدرته حوالي 125-195 مليون متر مكعب في السنة، على الرغم من أن ما يقارب من 50% من مياهه تعتبر مالحة، وأخيراً، الحوض الشمالي الشرقي الذي تبلغ كمية المياه المتجددة فيه حوالي 145-170 مليون متر مكعب سنوياً.

كمية التغذية الجوفية

بالأخذ بعين الاعتبار معدل تسرب مياه الأمطار إلى الخزان الجوفي، وكذلك امتداد المناطق السكنية وشبكة الطرق وتأثيراتها السلبية في التقليل من معدل تسرب مياه الأمطار، فقد تم تقدير معدلات التغذية الواصلة للأحواض المائية الجوفية من مياه الأمطار في هذا الموسم بحوالي 487 مليون متر مكعب وهو يشكل ما نسبته حوالي 71% من المعدل العام للتغذية والذي يتراوح بين 578-814 مليون متر مكعب سنوياً.

هذه الثروة مسلوقة من قبل الاحتلال الإسرائيلي كغيرها من الحقوق التاريخية المشروعة للشعب الفلسطيني، حيث يمنع الاحتلال الاسرائيلي الفلسطينيين من الاستفادة من الينابيع منذ عام 1967 وكذلك الوصول الى مياه نهر الاردن، وكذلك يمنع الاستفادة من الخزانات الجوفية او حتى مياه السيول والوديان

الجدار الفاصل وأثره على الموارد المائية في فلسطين

كدأبها على فرض سياسة الأمر الواقع من خلال تنفيذ الإجراءات على الأرض، تسارع سلطات الاحتلال الإسرائيلي نحو وضع معالم جديدة ملموسة تضاف يومياً إلى مراحل مخططها الذي فاق في عنصره مشاريع أعتى الأنظمة العنصرية التي شهدتها الفترة التاريخية المعاصرة، والمسمى «بالجدار الفاصل»، وحين نضع جانباً تبريرها الدائم لبنائه والمختزل في مفهوم «الأمن» في إطار نظرية «الأمن هو الذي يحقق السلام» دون العكس

- لا شك أن الدافع المائي شكل أحد أهم الأهداف التي سعت إليها الاستراتيجية الإسرائيلية لدى وضعها خطة الجدار، إذ يبقى الدافع القديم الجديد الذي لا ينفصل عن خطتها وعملياتها التكتيكية، فمن أجل بناء الجدار على أرض الواقع تمت مصادرة 33 بئراً في محافظتي قلقيلية وطولكرم حفرت قبل عام 1967، والتي تعرف بطاقتها التصريفية العالية، وتقع في الحوض الجوفي الغربي، الأمر الذي ينعكس مباشرة على المزارعين الذين يعتمدون على هذه الآبار في أغراض الشرب والزراعة، إذ أصبحت تقع بين الجدار الفاصل والخط الأخضر.
- إن المرحلة الأولى من الجدار تقود إلى حرمان الفلسطينيين من حوالي 22.8% من معدل الاستخراج لديهم من الحوض المائي الغربي البالغ 22 مليون متر مكعب سنوياً، فضلاً عن احتمال فقدان الآبار الواقعة بمحاذاة الجدار من الجهة الشرقية والتي يقدر عددها بنحو 51 بئراً في المرحلة الأولى من بناء هذا الجدار، ولا يمكن في ذات الوقت التغاضي عن التأثير الحاد الذي يحدثه الجدار على الحوضين المائيين الشرقي والشمالي.
- وقد طالت هيكلية الجدار بلا شك المياه الجوفية، حيث تم تنفيذه في محافظات شمال الضفة، لاسيما في جنين وقلقيلية وطولكرم ليضم أماكن تواجد المياه الجوفية، مما يعنى أن كافة المخزون سيصبح داخل الجدار، وعنده ستغدو أية محاولة فلسطينية لاستخراج المياه في تلك المناطق غير مجدية.

- أكد خبير المياه عبد الرحمن التميمي أن الجدار الفاصل ضم نحو 43 بئراً من آبار المياه الموجودة بالضفة الغربية وسوف يصل عددها إلى 50 بئراً بعد ذلك بما يضمن سيطرة إسرائيل الكاملة على الحوض الغربي 12، مؤكداً قيام إسرائيل بمد خط لنقل المياه من مناطق الضفة الغربية إلى شمال إسرائيل بمنطقة سلفيت، بقطر 24 بوصة، بحيث يمكنه خدمة التطور العمراني لهذه المناطق لأكثر من 50 عاماً، ويؤكد التميمي أن إسرائيل تستهدف من إقامة الجدار الفاصل السيطرة على ما تبقى من المياه الفلسطينية وليس الهدف منه تحقيق الأمن لإسرائيل. ويوضح التميمي بأن إقامة هذا الجدار يضمن سيطرة إسرائيل الكاملة على حوض المياه الغربي الذي يتيح إنتاج 430 مليون متر مكعب من المياه سنوياً والذي يعد المخزون الجوفي الوحيد الذي يضمن أي تطور عمراني وسكاني للشعب الفلسطيني، أما الحوض الشرقي الذي يتيح ما بين 65 إلى 70 مليون متر مكعب من المياه يتم استخدامها بالكامل مشيراً إلى أن إقامة هذا الجدار ستؤدي إلى تأثر الزراعة والصناعة المرتبطة بها في مدن وقرى جنين وقلقيلية وطولكرم مما يهددها بالتوقف عن الزراعة نهائياً.

التغير المناخي في فلسطين وتأثيره على الموارد المائية في فلسطين

تمتد الآثار السلبية للتغير المناخي على فلسطين لتشمل مجالات كثيرة، فمن جهة سترتفع درجة الحرارة في كل المواسم خصوصاً درجة الحرارة الصغرى (ليلاً)، يؤدي ذلك إلى ازدياد إمكانيات حدوث ارتفاع درجات الحرارة بشكل كبير عن حدودها المعروفة في موسم الصيف.

كما أن التغير المناخي قد يؤدي إلى انخفاض مستويات هطول الأمطار بشكل يبنى بازدياد تكرار حدوث نوبات الجفاف، أضف إلى ذلك أن التغير المناخي في فلسطين سيؤدي إلى ازدياد نوبات المطر الغزير (شدة المطر) على حساب النوبات ذات الغزارة المعتدلة.

صور ومظاهر التأثير بالتغير المناخي:

1. بالتدقيق في الآثار السابقة للتغير المناخي نجد أن فلسطين ستكون عرضة للازدياد في وتيرة وقسوة العديد من المخاطر الطبيعية، أهم هذه المخاطر هو الجفاف وقلّة مصادر المياه حيث ستؤدي قلّة الأمطار وميلها للغزارة إن حدثت إلى ازدياد العجز المائي، مما يقلل من فرص الاستفادة من الأمطار عند حدوثها لتغذية الخزان الجوفي.
2. كما أن ارتفاع درجات الحرارة وازدياد معدلات البخر والنتح Evapotranspiration سيؤدي إلى ازدياد الحاجة لري النباتات وزيادة الطلب على المياه، مما يعني ازدياد الضغط على الخزان الجوفي من خلال عمليات السحب الجائر، الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض جودة المياه، ففي قطاع غزة مثلاً سيؤدي هذا الضغط على الخزان الجوفي إلى اقتحام مياه البحر إلى الخزان الجوفي Sea Water Intrusion.
3. ستتأثر كمية المياه السطحية بانخفاض كميات الأمطار، وبالتالي ستنخفض كميات المياه التي يتم تجميعها وتخزينها من خلال مشاريع وأنشطة الحصاد المائي.
4. شدة الأمطار: وهي تعبر عن كمية الأمطار الساقطة بالنسبة للزمن، وفي حال كانت المنخفضات شديدة ستقل فرصة الاستفادة من مياه الأمطار وسيكون لها تأثير ضار على التربة من حيث الانجراف، مع وجود خطر حدوث الفيضانات.
5. شدة الرياح: ستزيد معدلات البخر والنتح Evapotranspiration مما سيؤدي إلى زيادة الطلب على المياه.

¹² عبد الرحمن التميمي / خبير مياه مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين

الفصل الخامس
استراتيجيات اقتصادية وتجارية تدرس
التبعية للاقتصاد الإسرائيلي

الفصل الخامس: استراتيجيات اقتصادية وتجارية تركز التبعية للاقتصاد الإسرائيلي

اتفاقية باريس:

ما إن تم توقيع اتفاقية أوسلو بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1993 حتى سعى الاحتلال إلى إحكام سيطرة أكبر على مفاصل الحياة الفلسطينية، فألحق الاتفاقية بما أسماه توقيع "بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين حكومة الاحتلال ومنظمة التحرير الفلسطينية" في التاسع والعشرين من نيسان/ أبريل عام 1994. الاتفاقية التي عُرفت باسم "وثيقة باريس الاقتصادية" اعتُبرت مثيرة للجدل منذ توقيعها؛ حيث تضمنت بنوداً رأى فيها المراقبون وخاصة الاقتصاديون منهم، أنها تكبّل الاقتصاد الفلسطيني وتجعل فرصة الاستفادة فقط لأصحاب رؤوس الأموال دون إفادة معظم الشعب منه، وفي الآونة الأخيرة ظهرت مساوئ هذه الاتفاقية بتطبيقها واقعاً عبر احتجاز أموال السلطة وابتزازها.

تحتوي الاتفاقية الاقتصادية على عيوب عديدة؛ أهمها أنها اعتمدت بالأساس على أن يكون الاقتصاد الفلسطيني خادماً للاقتصاد الإسرائيلي وليس مستقلاً على الإطلاق، فقد أصبغت عليه صفة التبعية الكاملة للاقتصاد الإسرائيلي وهو الأمر الأخطر في بنود الاتفاقية فلم يُعط الفلسطينيين الاستقلالية في التصرف الاقتصادي. في الزراعة على سبيل المثال، أهم قطاع إنتاجي فلسطيني، أدت القيود "الإسرائيلية" المفروضة على التجارة الخارجية والبيئية للمنتجات والمدخلات الزراعية إلى وضع لا تستطيع فيه الشركات الفلسطينية التنافس مع الشركات "الإسرائيلية" الكبيرة، التي تتمتع بحرية الوصول إلى السوق الفلسطينية وتغمرها بالمنتجات الزراعية الرخيصة، ونتيجة لذلك لا يتم بيع أي منتجات زراعية من الضفة الغربية وقطاع غزة في "إسرائيل"، بينما يتم استهلاك جزء كبير من المنتجات الزراعية "الإسرائيلية" في الضفة الغربية وقطاع غزة مما أدى إلى تدني هامش الربح للمزارع الفلسطيني، وبالتالي عدم المقدرة على كسب العيش من منتجاتهم الزراعية.

ساهمت هذه الاتفاقية في إحداث دمار كبير للقطاع الزراعي سواء على صعيد الواردات أو الصادرات، ونذكر منها على النحو التالي:

أ. أثر اتفاقية باريس على صعيد الواردات:

- ✓ نصت الاتفاقية على سيطرة الاحتلال على المعابر ما مكّنه من تحديد كمية ونوعية السلع الواردة إلى السوق؛ بينما أدت تبعية الاقتصاد الفلسطيني إلى تدهور كبير وإحداث فجوة عميقة كان الخاسر فيها هو الطرف الفلسطيني أمام اقتصاد إسرائيلي قوي ومنتعش وينافس دولاً عظيمة.
- ✓ كافة المعابر والحدود والاستثمار الخارجي وحركة التنقل التجاري والفردية من وإلى فلسطين تتحكم بها إسرائيل بالكامل.
- ✓ الاقتصاد الفلسطيني لا يستطيع التعامل أو الاستيراد أو التصدير من دول لا تقيم إسرائيل علاقات سياسية أو تجارية معها أو في حالة حرب معها، وبالتالي فالاتفاقية تحرمه من التعامل أو الارتباط مع نحو 48 دولة في العالم قد تكون سلعها أرخص وأفضل.
- ✓ الإبقاء على العلاقة التجارية تحت هيمنة الاحتلال؛ حيث أن السلع الأساسية من الممنوع أن تدخل السوق الفلسطيني إلا بإذن الاحتلال بينما تدخل الأراضي المحتلة عام 1948 دون شروط.
- ✓ تحديد الاستيراد عن طريق الموانئ الإسرائيلية ووفق المعايير الإسرائيلية.
- ✓ ارتفاع أسعار الواردات بسبب ارتفاع تكاليف الشحن وتكاليف الإجراءات الجمركية.
- ✓ ارتفاع تكاليف الاستيراد، حيث أن تكلفة النقل من ميناء أسدود إلى غزة أعلى منها من الصين إلى غزة.
- ✓ حرمان الاستيراد لكثير من السلع من الدول العربية والمشباهة للبيئة الفلسطينية.
- ✓ حرمان للقطاع الزراعي في مجال الثروة الحيوانية، ومنع الاستيراد من البيئات المشابهة مثل مصر وليبيا والسودان.

- ✓ هذا بالإضافة إلى معايير حجرية مختلفة، فقد تم منعنا كذلك من مشاريع تحسين الأمهات، هذا بالإضافة إلى ارتفاع مصاريف النقل والشحن.
- ✓ إجراءات الاستيراد يتحكم بها الجانب الإسرائيلي.
- ✓ ارتفاع تكلفة الإنتاج بسبب القيود التي تضعها إسرائيل على استيراد مستلزمات الإنتاج مباشرةً من مصادرها في الخارج.
- ✓ فرض قيود مجحفة على مدخلات الإنتاج بحجة أنها ثنائية الاستخدام.
- ✓ منع إدخال وسائل الإنتاج، من معدات وآلات، منها معدات هامة للآبار الزراعية.

ب. الإغراق الممنهج للأسواق الفلسطينية:

- ✓ أسواق الضفة الغربية المحتلة لا تزال تغرق بمنتجات المستوطنات بأشكالها وأنواعها المختلفة، رغم تأثيرها السلبي وخنقها للسوق الفلسطينية وتكبدها خسائر مالية فادحة.
- ✓ تشير التقديرات إلى وجود نحو 250 مصنعاً داخل المستوطنات في شتى مجالات الإنتاج، فضلاً عما يقارب 3000 منشأة أخرى من مزارع وشركات ومحلات تجارية متنوعة.
- ✓ إن عمليات تهريب الاحتلال الممنهج للبضائع التي تدخل الضفة الغربية بطرق غير رسمية عن طريق 750 نقطة تهريب تبلغ 2.5 مليار دولار، غالبيتها بضائع فاسدة ومنتهية الصلاحية ومزورة ومقلدة وغير مطابقة للمواصفات والمقاييس الفلسطينية ولا تتوفر فيها شروط الصحة والسلامة العامة.
- ✓ تقف "إسرائيل" خلف مخطط إغراق السوق بمنتجات المستوطنات من خلال عمليات التهريب التي يشرف عليها جيش الاحتلال الإسرائيلي، ويتدخل لحماية مهربي بضائع المستوطنات إلى مناطق السلطة في الضفة الغربية، حيث أن ترويج بضائع المستوطنات جريمة يحاسب عليها القانون الفلسطيني.
- ✓ من جانب آخر عدم سيطرة وزارة الزراعة على زمام الأمور، بل أن كل الأمور تحت سيطرة إسرائيل.
- ✓ عدم السيطرة على مناطق (B) مثل بيت لحم، والخليل، والقدس.
- ✓ تحظى منتجات المستوطنات بأهمية كبيرة على خلاف ما تحظى به المنتجات الفلسطينية.
- ✓ حماية الجيش الإسرائيلي لمنتجات المستوطنات، فقد عمد جيش الاحتلال إلى توسيع المستوطنات في الضفة المحتلة وحققها في التسمين وإنعاش الاقتصاد فيها وهو ما ينعكس على الفلسطينيين سلباً.
- ✓ الاهتمام بالمحاصيل الاسرائيلية في وقت موسم الصنف، في حين يتم فرض الإغلاقات في وقت موسم الصنف للمنتج الفلسطيني.

ج. أثر اتفاقية باريس على صعيد الصادرات:

- ✓ ضيق قاعدة الصادرات ومحدودية تنوعها وضآلتها مقارنة بالواردات ومحدودية قدرة الصادرات على تغطية الواردات، فقد بلغت قيمة الصادرات الزراعية لقطاع غزة لعام 2019 ما يقارب 65 مليون دولار، بينما الواردات بلغت 382.8 مليون دولار مخلفة عجزاً بـ 317.8 مليون دولار.
- ✓ فرض الحواجز بين المدن وصعوبة تنقل البضائع ومن ثم ارتفاع تكاليف النقل؛ الأمر الذي يؤثر على الأسعار.
- ✓ الاحتلال الإسرائيلي يتحكم في المعابر والموانئ والطائرات وعمليات النقل والشحن.
- ✓ اعتماد مواعيد معينة وكوات (حصص) معينة.
- ✓ الإجراءات الإسرائيلية المعرقلة للتصدير بحجج الأمن.

د. تمويل وموازنة القطاع الزراعي

تعتبر موازنة القطاع الزراعي أقل موازنة بين القطاعات المختلفة، ففي العام 2018 لم تتجاوز 1% من مجموع الموازنة، إذ وضعت الحكومة الفلسطينية 102,039 مليون شيكل مخصصات موازنة وزارة الزراعة من أصل 5.8 مليار دولار أمريكي، وفي العام 2017 بلغت موازنة وزارة الزراعة 98,857 مليون شيكل، وفي العام 2016 بلغت 89,214 مليون شيكل، في حين ما زالت قطاعات أخرى تأخذ الحصة الأكبر من موازنة السلطة الفلسطينية⁽¹³⁾. في المقابل تراجع التمويل الخارجي المقدم من المانحين عبر منظمات المجتمع المدني الى أدنى مستوياته.

فيما يتعلق بالإقراض الزراعي، فلا توجد مؤسسات إقراض زراعي خاصة سوى المؤسسة الوطنية للإقراض الزراعي التي بدأت نشاطها فقط هذا العام بمبلغ محدود يقدر بـ 20000 شيكل قيمة القرض للمزارعين. أما فيما يتعلق بمؤسسات الإقراض الأخرى، فتحولت إلى شركات تمويل خاصة بناء على قرار بقانون بتاريخ 29 أكتوبر 2012، وبذلك حرم المزارعين من الاستفادة من تلك المؤسسات نظرا لنسب الفائدة المرتفعة التي لا يستطيع المزارع تحملها.

¹³ - وزارة المالية والتخطيط - الإدارة العامة للموازنة العامة، قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2018، ص 149

الجزء الثاني

النتائج، الخلاصة والتوصيات

الفصل الأول

فاعلية السياسات الزراعية

الفصل الأول: فاعلية السياسات الزراعية

لا شك أن فاعلية السياسات والاستراتيجيات الزراعية لا تتوقف فقط على إعدادها ومطابقتها لمعايير السياسة الفعالة، بل إن تطبيقها وتنفيذها يعتبر أكثر أهمية بالنظر إلى جملة المعوقات والتحديات التي تواجه هذا التنفيذ. في هذا الجزء سيتم مناقشة فاعلية السياسات الزراعية بناءً على شروط ومعايير السياسة الفعالة التي تم ذكرها في الجزء الأول، بالإضافة إلى التطرق إلى الفجوات التي تواجه تنفيذ هذه السياسة والخطط وذلك بالرجوع إلى الدراسات السابقة واستعراض وجهة نظر الفاعلين الذين تم التواصل معهم عبر المقابلات الهيكلية، أو عبر ورش العمل من خلال تقنية الفيديو كونفرنس.

السياسة الزراعية الفلسطينية واستراتيجياتها

كما أسلفنا في الجزء الأول من الدراسة وعرفنا السياسة الزراعية بأنها منظومة متكاملة من الإجراءات والقوانين والتشريعات التي تسنها الدولة من أجل تحقيق أهداف محددة ضمن أولويات واضحة، تتضمنها الخطط التنموية الزراعية أهمها المساهمة في تحسين الأمن الغذائي وزيادة الاكتفاء الذاتي. فيما يتعلق بالحالة الفلسطينية لاحظنا أن هناك خلط بين السياسة الزراعية والاستراتيجيات الزراعية عند عدد من الفاعلين في القطاع الزراعي، حيث يخلط الكثير بين السياسة كمنظومة متكاملة وأولويات وخيارات مرحلية مدعومة بمجموعة من القوانين والإجراءات، والاستراتيجية كخطة لها هدف محدد تنفذ في فترة زمنية محددة من خلال مجموعة من البرامج والمشاريع ووجود مؤشرات لتحقيق الهدف. عند الحديث عن السياسات العامة الفلسطينية فيوجد أجندة السياسات الوطنية 2017-2022، (المواطن أولاً) التي تسعى (إلى تحديد التوجهات السياساتية الواقعية التي تتكفل بتعزيز صمود وتحسين نوعية حياة أبناء شعبنا والارتقاء بها في هذه المرحلة الصعبة، بينما تركز في الوقت نفسه على تحقيق هدفنا النهائي والمتمثل في نيل الحرية والاستقلال، الذي يمثل الأساس لوضع حد للحلقة المفرغة التي تخرمنا من الاستفادة من الإمكانيات التي تزخر بها دولتنا الفلسطينية ومكامن طاقتها على الوجه الأمثل)¹⁴.

ضمن أولوية تحقيق الاستقلال الاقتصادي ومن خلال سياسة بناء مقومات الاقتصاد الفلسطيني، تطرقت أجندة السياسات الوطنية في أكثر من محور إلى القطاع الزراعي والتنمية المستدامة ولكنها لم تضح القوانين وآليات تنفيذ هذه القوانين لبناء مقومات اقتصاد فلسطيني، فعلى سبيل المثال، مع تركيز الأجندة على حماية المنتج الوطني باعتباره هدف تسعى إلى تحقيقه السياسة الزراعية وكافة الخطط والاستراتيجيات؛ إلا أن هذه الحماية غير مطبقة بالكامل على أرض الواقع من خلال إغراق السوق الممنهج بالمنتجات الإسرائيلية وتحت حماية جيش الاحتلال وبعض التجار الانتهازين وذلك عن طريق 750 نقطة تهريب لا تسيطر عليها الحكومة الفلسطينية.

ركزت الأجندة أيضاً على ضرورة توفير فرص عمل لائقة للجميع، بدون وضع آليات وتوفير دعم كافي لتنفيذ هذه السياسة، بينما نجد أن المزارعين في الأرياف يهجرون أعمالهم الزراعية، بسبب تراجع القدرة التنافسية لأنشطتهم الزراعية، ويذهبون للعمل كأجراء في المستوطنات. أكدت الأجندة كذلك على ضرورة توفير بيئة استثمارية ملائمة وهذه البيئة غير موجودة للقطاع الزراعي لا من خلال سياسة ضريبية فعالة ولا من خلال سياسات الإقراض ولا سياسات تشجيع الاستثمار، أو حتى من خلال وجود بنية تحتية مناسبة تتعلق بالأسواق أو مصادر المياه أو المتطلبات الأخرى.

على صعيد تحقيق العدالة الاجتماعية وسيادة القانون، حيث لا يوجد سياسات واضحة للحد من الفقر الريفي ولا حماية اجتماعية للمزارعين الفقراء والمهمشين ولا قانون تقاعد للعمال الزراعيين، مع ضعف واضح لبرامج تمكين المرأة الريفية.

جميع ما سبق يشير إلى غياب سياسة زراعية متكاملة وفعالة، يعود ذلك بالدرجة الأولى إلى الاحتلال الإسرائيلي وسياساته الكولونيالية، وثانياً إلى عدم وجود التمويل اللازم لتنفيذ الاستراتيجيات الزراعية، حيث لا يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات ذات الأولوية بالنسبة لأجندة الحكومة حسب ما أكدته الدكتور سفيان سلطان (وزير الزراعة السابق) من

¹⁴ أجندة السياسات الوطنية 2017-2022

خلال مقابلة شبه هيكلية عبر الهاتف بتاريخ 17 أكتوبر 2020 بأنه لا يوجد لدينا سياسة زراعية تنموية شاملة ومتجانسة بسبب الاحتلال أولاً، لأن تطبيق السياسة الزراعية كما هو معروف، يحتاج إلى سيادة على الأرض والموارد ونحن لا يوجد لدينا سيادة كاملة، وبسبب ضعف التمويل ثانياً نتيجة ضعف الدعم المالي اللازم لتنفيذ الاستراتيجية الزراعية وبعض السياسات الداعمة للتنمية الزراعية مثل تنفيذ قانون الاسترجاع الضريبي الذي يواجه معارضة غير مبررة في التنفيذ من وزارة المالية.

إضافة إلى ذلك أشار الدكتور سفيان سلطان إلى أنه لا يمكن تنفيذ سياسة متكاملة في ظل فجوة قانونية أو تضارب في القوانين أو عدم القدرة على تنفيذ القوانين. من جانبه أكد الأستاذ عباس ملحم رئيس اتحاد المزارعين¹⁵ على وجود فجوة كبيرة وتناقض أحياناً في القوانين التي تدعم السياسة الزراعية، ويرجع سبب ذلك حسب د. سلطان إلى غياب الهيئات التشريعية الذي يعتبر سبباً رئيسياً في هذا التخبط في القوانين، حيث يمكن للوزير أن يرفع مسودة قرار للرئيس إما مباشرة أو عن طريق مجلس الوزراء ويمكن أن يصادق عليه الرئيس دون المرور بالهيئات التشريعية اللازمة لإقراره، بالقرارة الأولى والثانية والثالثة ضمن إطار قانوني واضح وصحيح. مثال على ذلك قرار بقانون لإنشاء المؤسسة الوطنية للإقراض الزراعي وصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية الذين أقر دون وجود آليات واضحة لتنفيذ هذا القرار حسب ما أكده المشاركون في ورشتي العمل برام الله والأغوار.

بالرغم من ما سبق ذكره حدث تطور مهم الشهر الماضي و أثناء إعداد هذه الدراسة، حيث أفاد مدير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في فلسطين¹⁶ أن هذه الفجوة في السياسات قد تقلصت في العامين الأخيرين نتيجة جهود الحكومة مع وزارة الزراعة ومع الوزارات المعنية وبدعم فني من منظمة الفاو. في اعتماد الخطة الوطنية لسلامة الغذاء (NFSS) العام الماضي، وكذلك تم اعتماد السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي (NFSNP) وخطة الاستثمار الوطنية شهر نوفمبر من العام الحالي. وفي نفس الإطار يجري العمل حالياً على تشكيل المجلس الوطني للغذاء والدواء NCFDS.

وبرغم اعتماد تلك الاستراتيجيات إلا أن المشكلة تكمن في تمويلها وفي تطبيقها، لأن تطبيقها يحتاج إلى توفر السيادة على الأرض والموارد والمعابر، وتعتبر سياسات الاحتلال الممنهجة في تقييد الوصول للموارد من أرض ومياه ومنع استخدامها في كثير من الأحيان والسيطرة على المعابر، أهم التحديات التي تواجه تنفيذ السياسات والخطط الزراعية. بالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة مؤخراً، فقد اتفق معظم الفاعلين على ضعف كفاءة وفاعلية السياسات الزراعية، ويعود ذلك إلى الأسباب التي سنعالجها في مباحث هذا الفصل.

المبحث الأول: وجود الاحتلال وضعف السيادة من قبل السلطة الفلسطينية على الأرض والموارد والمعابر

ضعف السيادة على الموارد الطبيعية الأساسية للقطاع الزراعي (الأرض والمياه)

أ. الأراضي الزراعية وسياسة الفصل والتجزئة

تتركز الأنشطة الزراعية في المنطقة (ج) التي يسيطر عليها الاحتلال الإسرائيلي بشكل كامل، وذلك وفقاً لاتفاق أوسلو (ب) الذي جرى توقيعه عام 1993، والذي قُسمت الضفة الغربية بموجبه إلى ثلاثة أنماط من المناطق - وكان يُفترض أن يسري ذلك التقسيم لمدة خمس سنوات فقط على النحو التالي: المناطق التي كان يشغل معظمها العمران الفلسطيني عند توقيع الاتفاق وفيها سكن وما زال يسكن معظم السكان الفلسطينيين وقد صُنفت كمناطق (أ) و(ب). هذه المناطق تفتقر إلى التواصل الجغرافي حيث تتوزع على 165 "جزيرة" منعزلة تنتشر في أنحاء الضفة نُقلت السيطرة إليها شكلياً ليد السلطة الفلسطينية. بقية أراضي الضفة الغربية أي ما نسبته 61% من مجمل مساحتها جرى تصنيفها كمناطق ج وهي منطقة متصلة جغرافياً أبقتها إسرائيل تحت سيطرتها في مجال الأمن وجميع المجالات المدنية

¹⁵ 2020/10/17 مقابلة شبه هيكلية عبر الهاتف بتاريخ

¹⁶ مقابلة هيكلية بتاريخ 9 ديسمبر

المتعلقة بالأراضي بما في ذلك التخطيط والبناء ومرافق البنى التحتية والتطور. إن تقسيم الضفة الغربية على هذا النحو هو تقسيم مصطنع لا يعكس الواقع الجغرافي ولا المجال الفلسطيني¹⁷.

تم التوصل من خلال الدراسة ومراجعة الأدبيات السابقة إلى أن السبب الرئيس لضعف السياسات الزراعية وعدم القدرة على تنفيذ الاستراتيجيات الزراعية المتتالية هو تقسيم و عزل الأراضي الفلسطينية، و ضعف السيادة عليها بالإضافة إلى صعوبة الوصول إليها، بالإضافة إلى صعوبة تطويرها وتأهيلها؛ فعلى الرغم من وجود عدد من الخطط والاستراتيجيات الزراعية لدى الحكومة سواءً كانت استراتيجية طويلة المدى أو خطط تنفيذية متوسطة أو قصيرة المدى -حسب المهندس حسن الأشقر- مدير عام التخطيط بوزارة الزراعة¹⁸؛ إلا أن جميع تلك الخطط لا تطبق بشكل كامل يتحقق معه الأثر بسبب مجموعة من العوامل التي تعود بالأساس إلى الواقع السياسي والأمني على الأرض والمرتبطة بوجود الاحتلال الإسرائيلي وتهديداته المستمرة لأي خطط تنموية، ففي ظل وجود الاحتلال وفرضه السيطرة شبه الكاملة على الموارد الطبيعية الأساسية للقطاع الزراعي التي تتمثل أساساً في الأرض والمياه (كمداخل رئيسية لعمليات الإنتاج الزراعي)، فإننا نتحدث عن عدم إمكانية استثمار تلك الموارد بحرية لتنمية القطاع الزراعي.

يؤكد على ما سبق المشاركون في ورشة عمل الأغوار المنعقدة عبر تقنية الفيديو كونفرس حيث أشاروا إلى أن توفر السيادة على الأرض والموارد يعتبر الأساس في التخطيط السليم ووضع سياسات تنموية يمكن تنفيذها دون معوقات يضعها الاحتلال. وتبقى عملية التخطيط في ظل الاحتلال هي عملية تخطيط وسياسات مقاومة، وبالتالي تصبح خطط حكومة المخاطر المرتبطة بالاحتلال وتحدياته على حساب التنمية العمودية والأفقية، تزداد المشكلة تعقيداً مع ضعف الحوكمة والشفافية الأمر الذي يزيد من ضعف السياسة ونجاعة الأداء التنموي للوزارة. وبناء عليه لا بد من رفع كفاءة الاستخدام الأمثل وبأعلى المستويات مع الأخذ بعين الاعتبار استدامة المصادر المتاحة، ووضع سيناريوهات للمقاومة والصمود وبهدف التخطيط طويل الأمد في حال الحصول على الحقوق في الأرض والمياه والحدود.

وفي إطار تأكيد الحديث عن سيطرة الاحتلال على الأرض في الضفة الغربية، تؤكد تقارير وزارة الزراعة بأن الاحتلال أيضاً يسيطر على المناطق الرعوية الواسعة جنوب الخليل وشرق طوباس ويتحكم في وصول الرعاة إليها، وفي إطار التهديدات المستمرة للمناطق الرعوية والتجمعات البدوية فإن أكثر من 120 تجمعاً بدوياً في مناطق جنوب الخليل مهدد بالرحيل بسبب خطط الضم، يعيش فيها 25,000 نسمة يملكون 180,000 رأس من الغنم والماعز يشكلون ربع عدد القطيع في الضفة الغربية. كما أكد على ذلك الخبراء والفاعلون في ورشة مناقشة السياسات الزراعية في الضفة والقطاع، أنه في ظل الوضع الجيوسياسي المعقد الذي تحياه الأراضي الفلسطينية، فإن الاحتلال يمثل الفاعل الأساسي والرئيسي الأكثر تأثيراً ونفوذاً في السياسات الزراعية الفلسطينية. في الضفة الغربية يسيطر الاحتلال على معظم المناطق ويتحكم في الحركة بينها، وفي قطاع غزة، يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على المناطق الحدودية ويقيد وصول المزارعين إليها ويحدد نوعية الزراعات المسموح به، ما يحرمهم من حرية الاستفادة من أراضيهم وزراعة المحاصيل الأكثر جدوى وربحية.

ب. الجدار العازل

تم إقرار إقامة الجدار في شهر أبريل من العام 2002 خلال جلسة خاصة للمجلس الوزاري المصغر (الكابينت) وتم البدء بتنفيذه بعد أن تسلم شارون رئاسة الحكومة الإسرائيلية. حيث تمت إزاحة الجدار بعمق 6 كم شرق الخط الأخضر على حساب الأراضي الفلسطينية.

¹⁷ تقرير بعنوان "سياسة التخطيط في الضفة الغربية" منشور على موقع مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم)، 2017/11/11

¹⁸ مقابلة هيكلية بتاريخ 2020/10/4

في محافظة قلقيلية التي يشكل ما اقتطعه الجدار منها حوالي 12% من حجمه الكلي، تم عزل 20 ألف دونم من أراضيها الخصبية والمزروعة بشتى أنواع المزروعات من الزيتون والحمضيات والفواكه والخضراوات سواء منها المكشوفة أو المحمية "بيوت بلاستيكية"، والحبوب والأراضي البعلية.

وقد أدى إقامة هذا الجدار إلى عزل 10% من حجم أراضي الضفة الغربية بمساحة تصل إلى 160-180 ألف دونم. كما تم عزل 30 بئراً ارتوازيماً خلفه في محافظتي قلقيلية وطولكرم بطاقة إنتاجية تصل 3.8 مليون كوب/ سنة، خاصة وأن محافظتي قلقيلية وطولكرم تقعان على الحوض المائي الغربي الذي يحوي ما نسبته 52% من حجم المياه في الضفة الغربية، وهذا يعني فقدان الفلسطينيين 18% من حصتهم المائية في هذا الحوض والتي تبلغ 22 مليون كوب/ سنوياً من أصل 362 مليون كوب حسب اتفاقيات أوسلو.

ج. موارد بحرية وثروة سمكية مقيدة الوصول

تعتبر الأسماك من الأغذية الأساسية الغنية بالبروتين الضروري لنمو العقل والجسم وقد اعتمدنا في الحصول على الأسماك من خلال الصيد البحري ومع تشديد الحصار الكامل على الفلسطينيين وضمن سياسة الخنق والتضييق قامت قوات الاحتلال بتقييد حركة الصيادين حتى باتت كمية الصيد من خلال البحر لا تكفي إلا لتغطية جزء بسيط من احتياجات قطاع غزة من الأسماك (3 آلاف طن) أي ما يمثل 12% من الاحتياج الضروري فضلاً عن عدم حصول الضفة الغربية على أي نصيب من هذه الكمية.

تتركز أنشطة الإدارة العامة للثروة السمكية في مجالي الصيد البحري والاستزراع السمكي في فلسطين وهما إحدى القطاعات الزراعية الحيوية التي تلعب دوراً رئيسياً في تكوين الناتج المحلي الفلسطيني، حيث يأتي قطاع الزراعة في مقدمة النشاطات الاقتصادية، وقد وصلت نسبة مشاركة القطاع الزراعي في الناتج المحلي إلى الثلث عبر فترات زمنية طويلة.

رغم انحسار مساحة الصيد وقلة توفر الأرض لعمليات الاستزراع، إلا أن الثروة السمكية تشارك مع قطاعي الإنتاج النباتي، والحيواني في توفير الغذاء للشعب الفلسطيني، وكذلك في استيعاب جزء من الأيدي العاملة في القطاع الزراعي، إذ يقدر من يستفيد ويعتاش من هذا القطاع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة حوالي 50000 نسمة. أما عدد الصيادين المرخصين لدى وزارة الزراعة وحاملي تصاريح بلغ 3552 صياد مصنفيين حسب الجدول التالي:

جدول (1): يوضح تصنيف الصيادين العاملين في قطاع صيد الأسماك

العدد	تصنيف الصياد
2625	صياد دائم
760	صياد جزئي
167	حرف مكمل لقطاع الصيادين
3552	العدد الإجمالي للصيادين

بلغت كمية الأسماك المصطادة 3697 طن وذلك خلال العام 2019م، بقيمة إنتاج 12 مليون دولار، ويمثل قطاع الثروة السمكية 3% من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي⁽¹⁹⁾.

يواجه قطاع الصيد البحري العديد من المشكلات والعوائق التي تحد من حجم الإنتاج أوقد تتسبب بارتفاع التكلفة أو بمشكلات صحية وبيئية عديدة، ويمكن تصنيف هذه المشكلات على النحو التالي:

¹⁹ - التقرير السنوي للإدارة العامة للثروة السمكية، وزارة الزراعة، 2019م.

1. المشاكل والمعوقات المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي:

لقد عانى هذا القطاع على مدى سنوات الاحتلال الطويلة من مشكلات عديدة ناجمة عن القيود والإجراءات التي كانت تفرضها سلطات الاحتلال بذرائع مختلفة، تحمل بالظاهر طابعاً أمنياً ولكنها في معظم الأحيان تعبر عن رغبة مكشوفة في الانتقام لاعتبارات سياسية محضة، وفيما يلي قائمة بأهم المشكلات المرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي:

- عدم توفر مساحة صيد لمزاولة هذه المهنة بسبب القيود التي تفرضها قوات الاحتلال الإسرائيلي على حركة الصيادين في البحر، حيث أن مساحة الصيد المسموح بها في غالب الاوقات بعمق لا يزيد عن 3 ميل بحري.
- إغلاق منطقة الصيد لمدة طويلة، وخاصة في فترات مواسم الصيد تحت حجج أمنية، كما حدث في انتفاضة الأقصى.
- يتعرض الصيادون للاعتقال وتوقيفهم عن العمل ومصادرة قواربهم داخل إسرائيل بحجج المخالفات الأمنية، والتي تؤدي إلى حجز مراكبهم لمدة طويلة قد تزيد عن عام في بعض الأحيان.
- يتم إغراق مراكب الصيد لبعض الصيادين بشكل متعمد من قبل البحرية الإسرائيلية.

2. المعوقات الفنية:

لقد حدث تطور تكنولوجي ملموس في طرق الصيد من حيث أنواع المراكب والتجهيزات المستخدمة لهذا الغرض، ولكن يلاحظ مع ذلك بأن وتيرة التطور لم تكن بالمستوى المطلوب.

3. المعوقات التمويلية:

تتطلب مهنة الصيد البحري في إطارها المعاصر لكثير من المتطلبات التمويلية لغرض تحديث مراكب الصيد والأجهزة المستخدمة فيها، إلا أن أصحاب المراكب والصيادين العاملين في قطاع غزة يفتقرون لمؤسسات التمويل التي تقبل تقديم خدماتها لهم بشروط ميسرة، ويلاحظ في هذا المجال بأن المنظمات غير الحكومية لم تبد حتى الآن اهتماماً كافياً في دعم الصيادين والمؤسسات التي يتعاملون معها، وينطبق ذلك على المنظمات المحلية والأجنبية على حد سواء.

4. المعوقات التنظيمية والقانونية:

يعاني قطاع الصيد البحري من غياب التنسيق والعمل المشترك بين كافة المؤسسات والجهات التي تعمل فيه وقد ساعد على تطوير وتفاقم هذه المشكلة عدم وضع التشريعات الخاصة بقانون الثروة السمكية موضع التنفيذ حتى الآن، ولإزالة التعاون معدوم مع الشرطة البحرية التي تتصرف بدون الرجوع إلى الجهات ذات الاختصاص.

5. المعوقات التسويقية:

تخضع إمدادات الأسماك لمجموعة من العوامل الطبيعية والإدارية والسياسية تؤثر بشكل مباشر في حجم وتوقيت هذه الإمدادات.

د. مصادر المياه ... فائض لا يمكن الوصول إليه:

كما أسلفنا في الجزء الأول فإن الخزان الجوفي الفلسطيني في الضفة الغربية، يتميز بفائض مائي يقدر بمائتي مليون متر مكعب سنوي لا يستطيع الفلسطينيون الاستفادة منها بسبب القيود الاحتلالية تحت ذريعة الأمن واتفاق أوسلو ووقف عمل لجنة التنسيق المشتركة. تعتبر ندرة المياه وصعوبة الوصول إليها من أهم معوقات التنمية الزراعية، وفي ظل سيطرة الاحتلال على هذه الموارد وغياب السيادة الكاملة إضافة إلى ضعف الحوكمة وضعف القدرة على تنفيذ السياسات الزراعية من وجهة نظر المهندس ربحي الشيخ نائب رئيس سلطة المياه السابق²⁰، والذي بدوره يؤدي إلى

²⁰ مقابلة هيكلية بتاريخ 2020/10/8

ضعف كفاءة استخدام الموارد المائية لعدم توفر الإطارات المؤسسية المنظمة لقطاع المياه أو ضعف دورها في كثير من الأحيان. كذلك يؤكد المهندس شداد العتيلى رئيس سلطة المياه السابق²¹ أن قدرة السلطة الفلسطينية على تنفيذ السياسات محدودة في ظل غياب السيادة وهيمنة الاحتلال على الأرض والمياه والمشاريع.

يؤكد المهندس عمر بشارت، أن ممارسات الاحتلال وإجراءاته الخاصة بحفر الآبار وتأهيل العيون والوصول إليها من أهم أسباب ضعف فاعلية السياسات الزراعية، والتي تشمل عدم تأهيل أو حفر الآبار الزراعية إلا بموافقة إسرائيلية تسمح بإدخال المعدات من الخارج وتحدد أنواع المضخات المستخدمة لمنع استخراج كميات كبيرة من المياه الزراعية، بالإضافة إلى القيود المتعلقة بمنع حفر الآبار في كثير من المناطق الزراعية للحد من زراعة الأراضي.

بدوره أشار الدكتور فرح صوافطة الخبير المائي²² إلى تعقيد شروط حفر الآبار الزراعية التي يفرضها الاحتلال على المزارعين الفلسطينيين، بالإضافة إلى تعطيل اللجنة المشتركة لحفر الآبار الناتجة عن اتفاقية أوسلو، وذلك على الرغم من الزيادة الملحوظة في ملوحة مياه الآبار الجوفية التي وصلت في بعض المناطق إلى 9000 ملجم/لتر. ويضيف بأن الزراعة تواجه ندرة في الموارد المائية في الضفة، حيث توقفت أو تراجع كمية المياه في 18 نبعا في طوباس، بالإضافة إلى توقف نبع العوجا والآبار الجوفية لفترات طويلة عن الضخ.

هـ. ضعف السيادة على المعابر وحصار قطاع غزة وإغراق الأسواق الفلسطينية بالمنتجات الإسرائيلية

من المؤكد أن السياسة التسويقية وحماية المنتج الوطني من أهم مقومات السياسة الزراعية وعامل مهم لنجاح الخطط والاستراتيجيات، وتكمن أهمية السياسة التسويقية في الحفاظ على الأسعار من خلال تسويق وتصدير الفائض حيث أن الإنتاج الزراعي في الضفة والقطاع مبكر ويتميز بفائض مهم ويتمتع بميزة نسبية في محاصيل الخضار. إن سيطرة الاحتلال الإسرائيلي بموجب اتفاقية أوسلو واتفاقية باريس الاقتصادية على المعابر الفلسطينية يجعله يتحكم بحركة الاستيراد والتصدير من وإلى الخارج، ولا يمكن الحكومة الفلسطينية من تنفيذ سياسة تسويقية فعالة أو حماية المنتج الوطني الفلسطيني، ولا حتى من تنفيذ كثير من الاتفاقيات التجارية مع دول مختلفة وخاصة الدول الأوروبية التي منحت السلطة كوتة معفاة من الجمارك في بعض المنتجات الزراعية. بالإضافة إلى ذلك فإن هذا الاتفاق يحرم السلطة من الاستيراد من دول عديدة لا تقيم إسرائيل علاقة معها مما حرم السلطة من استيراد سلالات حيوانية جيدة تناسب البيئة الفلسطينية من دول عربية كما أكد الأستاذ طارق أبو لبن وكيل مساعد القطاع الاقتصادي²³. ويؤكد على ذلك المهندس حسن الأشقر بحديثه عن إحكام الاحتلال سيطرته على تدفق مدخلات الإنتاج المختلفة ويفرض قيوداً على إدخالها من خلال السيطرة التامة على الحدود السياسية لفلسطين سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، ويمنع الفلسطينيين كذلك من الوصول المباشر للأسواق الخارجية حيث لا يوجد ميناء ومطار مستقلين ما يعني زيادة تكاليف الاستيراد والتصدير. ويؤكد على ذلك المهندس عمر بشارت بالحديث عن قيود الاحتلال المفروضة على إدخال بعض مدخلات الإنتاج المهمة والمناسبة للمحاصيل الزراعية بحجم أمنية إسرائيلية مما يؤثر كثيراً على نوعية وكمية إنتاج المحاصيل الزراعية، وهذا بدوره يؤثر على الأمن الغذائي ويضعف عائد المزارعين.

في قطاع غزة كذلك، مارس الاحتلال الإسرائيلي حصاراً ممنهجاً مستغلاً فيه سيطرته على معابر وحدود القطاع، حيث فرض قيوداً على استيراد مدخلات الإنتاج الزراعي؛ بالإضافة إلى عدم السماح بحرية تصدير المنتجات الزراعية. كما عمل الاحتلال على سد الطرق أمام التواصل مع العالم الخارجي في مجال تبادل الخبرات وتدريب الكوادر وإدخال أجهزة وتقنيات زراعية جديدة. كما شمل الحصار أيضاً تقييد مسافة الصيد البحري المسموح بها للصيادين لتتراوح ما بين 3-6 ميل بحري. في المقابل تواجه الأسواق الفلسطينية خاصة في المنطقة ج أيضاً إغراقاً ممنهجاً بالمنتجات الزراعية الإسرائيلية وتحت حماية جيش الاحتلال خاصة منتجات المستوطنات، وذلك عبر المهربين الفلسطينيين في أوقات

²¹ مقابلة هيكلية بتاريخ 2020/10/7

²² مقابلة شبه هيكلية بتاريخ 2020/10/7

²³ مقابلة شبه هيكلية عبر الهاتف

المواسم الزراعية؛ الأمر الذي يحرم المزارعين الفلسطينيين من الاستفادة من تلك المواسم لا سيما أن المنتجات الإسرائيلية مدعومة وتكاليف إنتاجها أقل من المنتجات الفلسطينية، ويعود ذلك بالأساس إلى ضعف سيادة السلطة الفلسطينية على تلك المنطقة، حيث يوجد 24750 نقطة تهريب في أسواق الضفة خاصة في مواسم قطف المحاصيل (موسم العنب، موسم البطيخ، موسم الفواكه، الخضار، البيض، الدواجن)، ما يشكل سياسة غير عادلة لأن المنتجات الإسرائيلية مدعومة ومدخلات الإنتاج الخاصة بها كذلك مدعومة. إن هذا الإغراق يرجع أحياناً إلى عدم التنسيق الكامل بين أجهزة الحكومة المختلفة مثل الضابطة الجمركية والأجهزة الأمنية؛ بل يصل إلى حد التقاعس كما أكد السيد عباس ملحم رئيس اتحاد جمعيات المزارعين²⁵.

المبحث الثاني: عدم توفر المعايير الكافية لجعل السياسات الزراعية فعالة

لقد تم التأكيد في الجزء الأول على معايير السياسة الزراعية الفعالة، وبالنظر إلى واقع السياسات الزراعية في الأراضي الفلسطينية فإننا نتوصل إلى افتقارها لتلك المعايير حيث:

1. تفتقر للشرعية والتوافق والدعم الشعبي ومراعاة أصحاب الشأن.
2. ضعف الدعم المقدم لها متمثلاً بضعف التمويل وعدم تفعيل مؤسساته بالإضافة إلى ضعف البناء المؤسسي والحكومة في المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي.
3. عدم توفر رؤية واضحة لتنفيذ السياسات من خلال الخطط والقرارات

1. الشرعية والتوافق والدعم الشعبي ومراعاة أصحاب الشأن:

أ. ضعف القوانين والتشريعات

وفقاً للقانون الفلسطيني، يجب أن تحظى السياسات الزراعية بالشرعية الكافية من خلال اعتماد القوانين التي تعطيها الشرعية اللازمة وكذلك اعتماد الخطط الزراعية وموازنتها من قبل المجلس التشريعي، بالإضافة إلى المساعدة في تنفيذها وفي تنفيذ الاستراتيجيات الزراعية.

إن غياب المجلس التشريعي أثر أيضاً في إحداث فجوة قانونية تتمثل في عدم انسجام القوانين والتشريعات فيما بينها متمثلاً في "عدم انسجام الأطر القانونية الناظمة للزراعة والمزارعين في النظام القانوني الفلسطيني، وحالة الإرباك التي أحدثتها هذه التشريعات لدى تطبيقها على أرض الواقع، وارتباط تطبيق بعضها ببعض الآخر، وعدم انسجامها مع المنظومة القانونية الداخلية عمودياً وأفقياً، عمودياً مع القانون الأساسي المعدل للعام 2003، وأفقياً مع التشريعات الداخلية من ذات المرتبة التشريعية"²⁶. هذا ما أكده وزير الزراعة السابق د. سفيان سلطان في المقابلة شبه الهيكلية بأن غياب الهيئات التشريعية أنتج قوانين غير متناسقة، وهذا ما أكدته دراسة لاتحاد لجان العمل الزراعي، حيث أفادت بوجود حالة من التضارب والتعارض بين التشريعات الناظمة للعمل الزراعي، وتعارض تلك التشريعات مع القانون الأساسي الذي يعتبر بمثابة الدستور بالإضافة إلى وجود خلط تشريعي وعدم احترام للقواعد القانونية، وكذلك تضارب المصالح بين وزارة الزراعة وسلطة المياه بشأن مصادر المياه خصوصاً في الملكيات الخاصة وغياب بعض الأنظمة التي تسهم في إنفاذ بعض التشريعات²⁷.

أكد على ما سبق المشاركون في ورشتي العمل التفاعليتين في كل من الأغوار وقطاع غزة، فعلى سبيل المثال فيما يتعلق بالقرارين الذين صدروا بقانون لإنشاء صندوق درء المخاطر والتعويضات الزراعية وصندوق الإقراض الزراعي، حيث

²⁴ م. محمود فطافطة: مقابلة شبه هيكلية

²⁵ مقابلة شبه هيكلية بواسطة الهاتف بتاريخ 2020/10/17

²⁶ ملخص الأطر القانونية الخاصة بالزراعة: نحو سياسات تشريعية فعالة. اتحاد جمعيات المزارعين الفلسطينيين.

²⁷ دراسة حول السياسات الوطنية في القطاع الزراعي اتحاد لجان العمل الزراعي

لم توضع اللائحة التنفيذية لهما من مجلس الوزراء إلا بعد ثلاث سنوات من صدور القرار، لأنه لم يتم التدارس الكافي بشأن آليات عملهما ومصادر تمويلهما، فحتى الآن لا يوجد موازنات خاصة بكل منهما ومصادر تمويل مستقلة، لأن مصدر تمويل الصندوقين يعتمد بالأساس على نسبة الثلاثين بالمائة من قيمة الاسترداد الضريبي لمدخلات الإنتاج النباتي الذي تأخر تنفيذه سنتين منذ صدور القرار رغم عدم موافقة المزارعين ثم توقف تنفيذه من قبل وزارة المالية بسبب نقص التمويل، بالإضافة إلى عدم تفعيل قانون خاص بتأطير المجالس الزراعية وتنظيم عملها. وعدم سن قوانين خاصة بالاستثمارات الزراعية وإلحاقها بقانون الاستثمار الفلسطيني.

يؤكد على ذلك الأستاذ عباس ملحم الذي عبر عن وجود عدم تكامل في القوانين الزراعية الموجودة وفجوة في بعض الأحيان نتيجة لغياب المجلس التشريعي. قسم الأستاذ ملحم القوانين والسياسات التشريعية الزراعية إلى ثلاثة أقسام منها ما هو موجود فعلاً لكن بحاجة إلى تفعيل على أرض الواقع مثل قانون الاسترداد الضريبي، الذي أكد بأنه موجود منذ زمن لقطاع الإنتاج النباتي لكنه غير مفعّل بحيث أن وزارة المالية تماطل في تنفيذ ملفات الاسترداد بحيث يتم إنجاز بعضها بعد ثلاث أو خمس سنوات عن السنة المستحقة في حين أنها عرفاً يجب ألا تتأخر عن ستة أشهر. كما تم إلغاء قطاع الإنتاج الحيواني من الاستفادة من الاسترداد الضريبي بفعل قرار من مجلس الوزراء في العام 2013. أما القسم الثاني من القوانين والتشريعات فهو تلك التي كانت تضر بمصلحة المزارعين مثل قانون ضريبة الدخل، الذي تم إسقاطه نهائياً عن جميع المزارعين الذين يمارسون أي نشاط زراعي في فلسطين سواء نباتي أو حيواني، وذلك بعد سلسلة فعاليات واحتجاجات ضاغطة على مجلس الوزراء. القسم الثالث - من وجهة نظر عباس ملحم - من القوانين والتشريعات الزراعية هو الذي بحاجة إلى إيجاد واستحداث لملاءمة الأوضاع الواقعية للقطاع الزراعي، مثل قوانين إنشاء وتنظيم عمل صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية وصندوق الإقراض الزراعي، حيث عبر ملحم عن وجود خلل في عمل كل منهما ناشئ بالدرجة الأولى عن نقص النص التشريعي الخاص بتنظيم العمل في كل منهما وتحديد اختصاصه ومصادر تمويله. فعلى سبيل المثال تعتبر الحصة الأكبر من موارد صندوق درء المخاطر الاسترداد الضريبي الخاصة بالمزارعين، فيما أن هذا الصندوق غير مفعّل أصلاً والمزارعون غير مستفيدين منه بدرجة كبيرة وكذلك قانون الاسترداد الضريبي غير مفعّل وهناك ممانعة في تنفيذه.

في الواقع هناك توافق على أهمية المجلس التشريعي في وضع وتبني القوانين اللازمة والمتناسقة، حيث يؤكد المشاركون في ورشات العمل وفي المقابلات الهيكلية أن غياب تفعيل المجلس التشريعي يعيق عملية التشريعات الجديدة وتطوير الموجود، حيث يتم اتخاذ قوانين بقرارات متسارعة تلحق الضرر الكبير بالقطاع الزراعي والتعاوني. وبناء على كون الإطار التشريعي ضعيف وغير فاعل، فإن الإطار القانوني ضعيف وركيك ولا ينصف أصحاب الحقوق وخاصة المزارعين والفئات المهمشة.

إلى جانب غياب التكامل والتوافق في القوانين هناك إشكالية في تطبيقها، تنعكس في عدم تفعيل القوانين الخاصة بالمؤسسات الزراعية وتنظيمها وعدم القدرة على تنفيذ الخطط والسياسات، ففي ظل غياب المجلس التشريعي فإن تلك الخطط يتم اعتمادها مباشرة من قبل مجلس الوزراء الذي تشكل وزارة المالية النفوذ الأكبر حسب رأي الفاعلين في ورشة العمل التفاعلية في رام الله والأغوار²⁸، ولا تشكل وزارة الزراعة ثقلًا فيه بسبب سيطرة وزارة المالية على القرارات التي تتطلب موازنة أو إنفاق، ويعلل ذلك انخفاض نسبة موازنة القطاع الزراعي إلى 1% من إجمالي موازنة الحكومة، تبلغ موازنة وزارة الزراعة (67 مليون، 51 مليون مشاريع تطويرية و16 مليون مصاريف تشغيلية) وفقاً للدكتور سفيان سلطان وزير الزراعة السابق، يعود ذلك إلى غياب الرقابة والضغط من الجهات التشريعية باتجاه زيادة موازنة القطاع الزراعي وكذلك الضغط على وزارة المالية لتنفيذ ملفات الاسترداد الضريبي للمزارعين.

بالنسبة للتشريعات البحرية والخاصة بالصيد البحري، فلم يتم حتى الآن اعتماد مسودة قانون الاستزراع البحري المقدم من الإدارة العامة للثروة السمكية في قطاع غزة حسب ما أفاد به مدير عام الثروة السمكية السابق في وزارة الزراعة²⁹.

²⁸ ورشة عمل عبر تقنية الفيديو كونفرس في رام الله والأغوار

²⁹ م. عادل عطالله مقابلة شبه هيكلية بتاريخ 2020/10/19

بناءً على كل ما سبق تفتقر السياسات والخطط للشرعية الكافية بسبب غياب اعتمادها ودعمها ودعم تمويلها من السلطة التشريعية التي يلجأ إليها عادة المزارعون في تقديم الشكاوى بخصوص ما يواجهونه من تحديات، لكنهم حالياً يتقدمون فقط بالشكوى لوزارة الزراعة التي لا تشكل ثقلًا في الحكومة ويصعب عليها التأثير في سياساتها.

ب. الافتقار إلى التوافق الكافي

إن عدم وجود المشاورات الكافية مع جميع الفاعلين أدى إلى غياب التوافق الكامل على السياسات والاستراتيجيات الزراعية سواء بين القطاعات المختلفة في الضفة الغربية من جهة وبين الضفة والقطاع من جهة أخرى، حسب ما أكده كل المشاركون في ورشة العمل التي عقدت في غزة عبر تقنية الفيديو كونفرس عن عدم وجود ترابط كاف بين السياسات الزراعية والسياسات الوطنية الأخرى؛ خاصة فيما يتعلق بإزالة التعارض في المسؤولية.

فيما يرى المهندس العتيلى أن هناك توافق عام بين السياسات الزراعية والمائية والسياسات الوطنية الأخرى، لكن على أرض الواقع هناك إشكالات في التطبيق وتنازع في الصلاحيات بين الجهات المعنية، مثل تعزيز الصمود بالأغوار أو المنطقة (ج) يصطدم بالولاية الإدارية للمحافظات حيث تتوزع الأغوار على ثلاث محافظات نابلس وأريحا وطوباس. في بعض الأحيان تحد الأزمات المالية من التدخلات حسب الخطط والرؤية الموضوعية، كما أن القدرة على التسويق والتصدير تتعثر بسبب التنافس مع منتجات المستوطنات والمنتجات الإسرائيلية أو التلاعب بشهادات المنشأ أو إجراءات التخزين والمراقبة والتسويق والتصدير حسب الجداول الزمنية.

أما المهندس حسن الأشقر فيؤكد أن جميع السياسات الزراعية الحكومية تتناغم تماماً مع كافة الخطط الوطنية الأخرى كالسياسة الوطنية للأمن الغذائي والخطط الوطنية لسلامة الغذاء، بالإضافة إلى باقي الخطط السياسية في مجال التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر، وخطط الانفكاك الاقتصادي عن الجانب الإسرائيلي. فعلى سبيل المثال، احتوت خطة الاستثمار الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي عدداً من التدخلات التي من شأنها دعم القطاع الزراعي؛ مثل دعم سلسلة القيمة ومدخلات الإنتاج ودعم القطاع الحيواني وقد تم إقرارها من قبل الحكومة الفلسطينية في شهر نوفمبر 2020 بعجز مالي يقدر بـ 150 مليون دولار.

كما قامت الحكومة بتقديم الدعم للقطاع الزراعي من خلال الاستفادة من التدخلات التي اقترحتها الخطة وتمويلها بما يخدم حالات الطوارئ بسبب جائحة كورونا والمخطط الإسرائيلي للضم، وقد تم تمويل هذه التدخلات من خلال الحكومة الفلسطينية ومجموعة من المانحين.

كما أظهرت الدراسة عدم التوافق في السياسات الزراعية بين شقي الوطن (الضفة الغربية وقطاع غزة) بسبب الانقسام السياسي وأسباب أخرى، والذي يؤدي بدوره -أي عدم التوافق- إلى ضعف فاعلية السياسات الزراعية، ومن مظاهر وأثار عدم التوافق بين شقي الوطن ما يلي:

- كان من المفترض أن تشمل استراتيجية الصمود والتنمية الضفة الغربية وقطاع غزة؛ لكن مشاركة قطاع غزة كان محدوداً ولم تعبر بدرجة كافية عن رؤية الفاعلين فيه ولم تطبق في قطاع غزة إلا في حالات محدودة.
- كما نجد أن وزارة الزراعة بغزة تعتمد مجموعة من السياسات والإجراءات مثل استيراد بعض السلع والمنتجات من مصر دون موافقة وزارة الزراعة بالضفة الغربية، وغيرها من السياسات الأخرى المتعارضة فيما بينهما.
- تقليل فرص التمويل الموجهة لخطط وسياسات القطاع الزراعي.
- عدم التوافق على توفير وتدريب الكوادر البشرية اللازمة لتنفيذ السياسات خاصة في قطاع غزة.
- ضعف البنية التحتية المتعلقة بالمختبرات في قطاع غزة، وضعف الامكانيات لتنميتها وتطويرها خاصة مختبرات وقاية النبات ومختبر التربة والري.

ج. ضعف الدعم الشعبي

من الواضح أن استراتيجية الصمود والتنمية وسياساتها لم تحظ كثيراً بالدعم الشعبي بسبب غياب المجلس التشريعي أولاً لأنه من المفترض أنه يمثل الشعب وهو الذي يعتمد الخطط الوطنية ويعتمد موازنتها، وثانياً من أعضائها كان مستشاراً لمؤسسة الفاو أي جهة خارجية لا تعبر بالضرورة عن رؤية واحتياجات أصحاب الشأن، وثالثاً بسبب ضعف مشاركة أصحاب الشأن أنفسهم خاصة في المستويات القاعدية في رسم السياسات وإعداد الخطة في كافة مراحلها؛ حيث يشير مزارعو الأغوار إلى عدم إشراكهم في تحديد الاحتياجات الخاصة بهم أثناء إعداد الاستراتيجية³⁰. المهندس ربحي الشيخ وخلال استطلاع الرأي الذي أجريناه معه أكد على شرعية وقانونية كافة السياسات المنظمة لقطاع الري كونها مرت بالإجراءات التشريعية اللازمة، لكنها تفتقر إلى الدعم الشعبي لعدم توفر البيئة الاقتصادية والاجتماعية لتطبيقها. ويؤكد على ذلك المهندس شداد العتيبي الذي يرى شرعية السياسات والقوانين المنظمة لقطاع الري، وذلك من خلال وجود أنظمة وقوانين للآبار الزراعية ولمياه الري وأيضا إعادة استخدام المياه المعالجة؛ لكنها في نفس الوقت تفتقر إلى الدعم الشعبي المرتبط بتوفر المياه وبأسعارها، بالإضافة إلى غياب الدعم الشعبي فيما يتعلق بإعادة استخدام المياه المعالجة ومحاربتها.

د. ضعف مراعاة السياسات الزراعية لأصحاب الشأن خاصة صغار المزارعين والمرأة

من خلال الدراسة والمقابلات الهيكلية مع الفاعلين، تم التوصل إلى أن السياسات الزراعية لم تراعى بالشكل المطلوب أصحاب الشأن في القطاع الزراعي خاصة صغار المزارعين والمرأة، ويمكن توضيح هذا الضعف في النقاط التالية:

- عدم مراعاة مصالح صغار المزارعين فيما يتعلق بملفات الاسترداد الضريبي، نظراً لعدم قدرتهم على فتح ملفات ضريبية في وزارة المالية ونتيجة لاستغلال كبار التجار لهم لأنهم في العادة يشترون مدخلات الإنتاج بالبيع الآجل ما يفقدون القدرة على الحصول على إعفاءات ضريبية؛ هذا بالإضافة إلى ضعف الجمعيات التعاونية التي من المفترض أن تنظم صغار المزارعين وتدافع عن حقوقهم وتمثلهم ككتلة واحدة يمكنها الاستفادة من الإرجاعات الضريبية.
- لا يستطيع صغار المزارعين المنافسة على مستوى اقتصاديات الحجم الكبير لعدم توفر القدرة الكافية لديهم على الاستثمار والمخاطرة، لأن كلاً من صندوق الإقراض وصندوق درء المخاطر غير مفعلين بالدرجة الكافية، هذا بالإضافة إلى عدم وجود سياسات تعزز من منافستهم لكبار المستثمرين الزراعيين.
- يتعرض صغار المزارعين للاستغلال من تجار مدخلات الإنتاج ببيعهم إياها بسعر أعلى لأنهم يشترون بالبيع الآجل، ما يؤدي إلى انخفاض ربحيتهم وعدم قدرة منتجاتهم على المنافسة.
- لم تؤكد الاستراتيجية على حقوق الصيادين بالشكل اللازم ولم يحظ قطاع الصيد بالدعم الكافي.
- لا يوجد تجمعات وجمعيات فاعلة تمثل صغار المزارعين وتدافع عن حقوقهم المختلفة، ويعود ذلك بالأساس إلى ضعف وعدم فاعلية العمل التعاوني وعدم وجود قوانين تنظم العمل التعاوني.

من خلال ورشات العمل في الضفة وغزة أكد غالبية المشاركين على أهمية دور المرأة لأنه بالرغم من كون السياسات الزراعية تذكر صغار المزارعين والمرأة الريفية لكنها لا تصل لمستوى آليات التنفيذ الحقيقية التي تنعكس بميزانيات وآليات متابعة وتطوير. في المقابل يوجد بعض المشاريع الممولة من الخارج تركز على دعم القطاع الخاص واستثماراته.

2. ضعف الدعم المقدم للسياسات الزراعية سواء من خلال (ضعف التمويل الموجه للقطاع الزراعي، أو ضعف الاستثمار والإقراض في المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي)

تم التوصل من خلال الدراسة إلى عدم كفاية الأموال الموجهة للقطاع الزراعي في سد احتياجات تعزيز صموده في مواجهة السياسات الإسرائيلية، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى ضعف وانخفاض موازنة القطاع الزراعي في الموازنة الحكومية مقارنة بالقطاعات الأخرى، ثم بعد ذلك ضعف مؤسسات التمويل والتأمين والإقراض الزراعي هيكلياً وقانونياً

³⁰ حسب إجماع المشاركين في ورشة العمل حول السياسات والاستراتيجيات الزراعية في الأغوار

ما يضعف قدراتها على استقطاب التمويل من الجهات المانحة. هذا بالإضافة إلى وجود أسباب أخرى تعود إلى طبيعة أداء المنظمات الأهلية العاملة في القطاع الزراعي وإحجام القطاع الخاص وخاصة البنوك عن الاستثمار فيه لارتفاع المخاطرة وعدم توفر بيئة ممكنة له من قبل الحكومة كضمانات الإقراض مثلاً.

أ. ضعف التمويل الموجه للقطاع الزراعي (التمويل الحكومي وتمويل الجهات المانحة عبر المؤسسات الأهلية)

إن توفر التمويل يعتبر من أهم العوامل الضرورية لتنفيذ الخطط والاستراتيجيات الزراعية، ويعتبر نقص التمويل الحكومي والخاص في القطاع الزراعي من أكثر المعوقات التي تشكل عائقاً أمام تنفيذ السياسات والاستراتيجيات، وتواجه صانع القرار حسب ما أكده وزير الزراعة السابق د. سفيان سلطان. أضاف المهندس حسن الأشقر، بأن مصادر تمويل الخطط والسياسات التي ترسمها الحكومة مختلفة، فابتداء الحكومة تمول جزءاً أصيلاً من الخطة على أساس سنوي حيث وصلت نسبة التمويل للقطاع الزراعي حسب الموازنة للعام 2020 إلى 100 مليون شيكل من الموازنة الحكومية للمشاريع التطويرية في الخطة، وهناك مصادر تمويل أخرى تتمثل في الدول المانحة وعلى رأسهم الاتحاد الأوروبي، ودول الاتحاد الأوروبي، وكندا، اليابان وآخرين. كما يؤكد المهندس حسن الأشقر أن حجم التمويل الموجه للقطاع الزراعي من قبل الحكومة يعتبر مناسباً مقارنة بحجم الموازنة التطويرية للحكومة، ولكن على المستوى الخاص بالقطاع الزراعي واحتياجاته فإن الموازنات غير كافية. كذلك الأمر بالنسبة للاستثمار من القطاع الخاص في القطاع الزراعي فإنه غير كافٍ نظراً للمخاطرة العالية وممارسات الاحتلال المختلفة، والاعتماد على المنح والمساعدات.

فيما يضيف المهندس عمر بشارت بأنه لا يوجد موازنة تخص الأغوار ضمن موازنة الحكومة بشكل منفصل ولكن يوجد موازنة للقطاع الزراعي لجميع مناطق الضفة الغربية ويتم تخصيص كثير من المشاريع الزراعية الطارئة لمنطقة الأغوار حسب التمويل. أما عن رأيه في التمويل الموجه للقطاع الزراعي من قبل المانحين فيعبر بأنه غير كافٍ ويخضع في بعض الأحيان للسياسات الدولية المرحلية ولا يشمل جميع الفئات العاملة في الزراعة في الأغوار، ويشمل تمويل المشاريع شروطاً ومعايير تمنع الفئات محدودة الدخل من الاستفادة من هذه المشاريع.

في حين يرى المهندس أحمد الهندي من سلطة المياه أن التمويل المخصص لقطاع المياه والري من قبل الحكومة يعتبر ضعيفاً ولا يوازي حجم الاحتياجات الكبيرة، كما يؤكد على إمكانية تطوير التمويل الموجه من قبل المانحين في المستقبل.

المهندس شداد العتيلى يوضح بأن الموازنة المخصصة من قبل الحكومة لقطاع المياه والري تعتبر جيدة نسبياً؛ إلا أنه نتيجة تدخلات الجهات المانحة في قطاعات المياه والصرف الصحي والغذاء فإن الحكومة تخصص موازنات أقل للقطاعات المدعومة ما يضعف تدخلات الحكومة فيها. أما عن رأيه في التمويل الموجه لقطاع المياه والري من قبل المانحين فقال بأنه جيد إلا أن غياب إعادة استخدام المياه المعالجة يحد من التمويل الكبير لهذا القطاع خاصة في الضفة. هناك مشاريع مثل بنك المياه الذي رصد 50 مليون يورو للمياه والزراعة، أيضاً مشاريع التحول نحو الطاقة النظيفة. ويضيف بأن الدول المانحة لها أيضاً سياساتها لدعم المشاريع؛ وعدا عن الدعم السياسي فإن توافق المشاريع مع الاستدامة ومواجهة التغيرات المناخية وأيضاً الحوكمة وإنصاف المرأة وتشغيل الشباب كل ذلك يدعم نحو تدخلات قوية وكبيرة من الجهات الممولة. وأضاف العتيلى بأن التمويل عادة يستهدف دعم صغار المزارعين في حال توفرت المياه؛ أما عند عدم توفر مصادر المياه فإن الدعم والتمويل يوجه نحو توفير تلك المصادر.

في قطاع غزة، لا يوجد موازنة تطويرية وحتى الموازنة التشغيلية تعاني عجزاً كبيراً ولا تكفي لحركة السيارات وتنفيذ كافة المهام اليومية، أما عن الموازنة التطويرية التي لا تتجاوز 15 مليون دولار سنوياً³¹، فتعتمد على المانحين مع عدم التنسيق مع الوزارة في بعض الأحيان.

وفيما يتعلق بتمويل المؤسسات الأهلية فإنها تعاني من المنافسة غير العادلة على مصادر التمويل مع مؤسسات الأمم المتحدة (الفاو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات التنموية الدولية) ومدى وجود استراتيجيات تمويل خاصة بهم وهل يوجد منافسة فيما بينهم، يضيف المهندس نادر هريمات بأنه في السابق وقبل تأسيس الائتلاف كان هناك

³¹ وزارة الزراعة غزة. تقرير الإدارة العامة للتخطيط 2019

تنافس بين مؤسسات العمل الأهلي خاصة في فرص التمويل التي تتطلب مؤسسة مستفيدة واحدة، أما في حال وجوب شراكة أكثر من مؤسسة للحصول على التمويل كان هناك بعض التنسيق والتواصل ولكن ضمن إطار فرصة التمويل. أما في إطار وجود الائتلاف أصبحت أولوية المشاركة للمؤسسات الأعضاء في كافة فرص التمويل المتاحة، وكذلك يسعى الائتلاف لإيجاد برامج تمويل مشتركة لأعضاء الائتلاف، بالإضافة إلى سعي الائتلاف إلى تدوير رئاسة تجنيد فرص التمويل بحسب قدرة وتخصص كل من أعضاء الائتلاف، كما أن عملية التنفيذ وتوزيع المسؤوليات تتم بشكل عادل، وبهذا فإن الشراكة الحقيقية تتجسد وبشكل واقعي وعلى جميع المستويات.

وقد نفذ التحالف الزراعي في شبكة المنظمات الأهلية عدداً من المشاريع الزراعية التنموية من خلال توفر التمويل للمؤسسات التابعة للتحالف، حيث تم على سبيل المثال من خلال مؤسسة أريج تنفيذ المشاريع الآتية:

1. تنفيذ مشروع التأقلم مع التغير المناخي بالتعلم والتطبيق حيث تم إفادة 2500 أسرة زراعية فلسطينية وبشكل مباشر في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.
2. تنفيذ مشروع دعم الأسر الفقيرة والتي تقع تحت خط الفقر من خلال تزويدها بمدخلات إنتاج زراعية مناسبة من أجل تمكينها من إنتاج جزء من غذائها النباتي والحيواني ولتحقق جزءاً من أمنها الغذائي، وأن تبيع الفائض وتحقق دخلاً إضافياً إن أمكن، وقد استفاد من المشروع 200 عائلة ذات الفقر الشديد.
3. تنفيذ 260 وحدة إنتاج زراعي باستخدام أنظمة الأحواض الزراعية الحضرية لفائدة أسر محتاجة في مخيمات اللاجئين وفي القدس الشرقية والمناطق البدوية.
4. بناء قدرات ودعم المزارعين لإنتاج خضراوات آمنة وكذلك الاستخدام الأمثل للأسمدة والمبيدات، وشق طرق زراعية وتأسيس خطوط نقل مياه زراعية رئيسية. وذلك لفائدة 1500 مزارع ومزارعة.
5. دعم المزارعين في إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة في ري أنواع جديدة من الأشجار والمحاصيل العلفية حيث تم زراعة أكثر من 200 دونم.
6. دعم الجمعيات الزراعية والنسوية في تطوير إنتاجياتهم من حيث الجودة وكذلك تطوير أدائهم الاستثماري ضمن سلسلة القيمة وحتى الوصول للمستهلك بشكل منافس.

كما تم من خلال مؤسسة الإغاثة الزراعية تنفيذ المشاريع والأنشطة الآتية:

1. بناء القدرات الفنية للعاملين في القطاع الزراعي (30 مهندس سنوياً، 180 مزارع ومزارعة، وكذلك إقامة مزارع نموذجية عدد 2).
2. توفير مدخلات الإنتاج لأكثر من 500 مزارع وإنتاج الغذاء لأكثر من 150 أسرة.
3. تنفيذ مشاريع استصلاح أراضي (حوالي 500 دونم، الطرق الزراعية 50 كم، توزيع أكثر من 50 ألف شتلة).
4. ترميم البيوت البلاستيكية.
5. مشاريع ريادية للشباب (75 مشروع).
6. مشاريع مدرة للدخل جماعية حوالي 15 منحة.
7. تطوير مصادر المياه والمياه المعالجة في الزراعة (آبار، شبكات ري، محطات معالجة ينابيع، شبكات لمياه الشرب).
8. شراكات مع القطاع الخاص وبيوت التعبئة.
9. التصدير لـ 28 دولة منتجات الزيت واللوز.

أما عن رأي تحالف المنظمات الأهلية في الموازنة المخصصة للقطاع الزراعي من قبل الحكومة، فيفيد المهندس هريماث بأنها قليلة وغير منصفة لقيمة وأداء القطاع الزراعي. أما فيما يتعلق بالضرائب المفروضة على مدخلات الإنتاج وقرار الإرجاع الضريبي فيرى هريماث بأن الضرائب غير منصفة خاصة التي تفرض على الشركات الزراعية التي تتعامل مع منتجات المزارعين مباشرة، وكذلك الاسترداد الضريبي معرض للخصم لصالح الصناديق التي أنشئت قرار بقانون، والتي لا تقوم بواجبها إلى يومنا هذا، وهذا كله على حساب المزارع الفلسطيني ومن يدعمه بشكل مباشر.

ب. ضعف الاستثمار الزراعي والإقراض الزراعي

يعاني الاستثمار الزراعي والإقراض الزراعي من نقص كل من الاستثمارات والقروض الزراعية، حيث أظهرت الدراسة ما يلي:

1. لا يوجد سياسات تدعم الاستثمار الزراعي خاصة لصغار المزارعين، وكذلك لا يوجد قوانين خاصة بالاستثمار الزراعي تراعي خصوصيته والمخاطر المختلفة التي تتعرض لها الاستثمارات الزراعية.
2. ضعف الاستثمارات الخاصة بسبب نقص التمويل والمخاطر الشديدة ولا يوجد تأمين او ضمانات للقروض أو تعويض لهذه الاستثمارات بسبب عدم تفعيل نشاط صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية بالخصوص.
3. لا توجد سياسات مطبقة خاصة بالإقراض الزراعي.
4. يوجد مؤسسات خاصة بالإقراض بشكل عام والزراعي بشكل أقل (أكاد، اصالة، ريف وغيرها) وتم إنشاء المؤسسة الوطنية للإقراض الزراعي التي لم تقدم أي قرض للمزارعين حتى إعداد هذه الدراسة.³²
5. تم تحويل مؤسسات الإقراض ذات الطابع التنموي إلى شركات خاصة بتاريخ 2011/12/29 بواسطة قرار بقانون، مما جعلها ترفع سعر الفائدة كبقية مؤسسات الإقراض التجارية وبالتالي حرمت المزارعين من الاستفادة من هذه القروض.³³
6. ترتب على النقطة السابقة، عدم توفر الدعم الكافي لتعزيز الصناعات القائمة على منتجات زراعية من خلال غياب سياسات متكاملة ومتناسقة وعدم توفر آليات واضحة لتنفيذ هذه السياسات، فعلى مستوى قوانين الاستثمار وسياسة الإقراض الزراعي وسياسة حماية المنتج الوطني نجد أن بعض القوانين لا تراعي خصوصية القطاع الزراعي مثل قانون الاستثمار أو قانون تشجيع الاستثمار المعدل سنة 2014 وهناك أيضا قانون مؤسسات الإقراض في 2011 الذي أجبر كافة مؤسسات الإقراض غير الهادفة للربح للتحويل إلى شركات ربحية وأصبحت تحت إدارة ومتابعة سلطة النقد مما أدى إلى معاملتها كبنوك وهذا غير مسموح ويضر بالقطاع الزراعي، حيث أصبح الإقراض الصغير والمتوسط غير ممكن لارتفاع الفائدة وأصبح البحث عن مشاريع استهلاكية بدلاً من المشاريع الإنتاجية أولوية.

ومع ذلك أضاف المهندس عمر بشارت بأنه يوجد استثمارات خاصة في بعض القطاعات المربحة حالياً مثل محصول النخيل والتمور خاصة في المناطق الآمنة لمستثمرين من خارج مدينة أريحا حيث إنهم أكثر قدرة على التمويل، في المقابل فإن صغار المزارعين غير قادرين على الاستثمار لتطوير مزارعهم. أما حجم الاستثمار في القطاع الحيواني فهو قليل جداً ويتركز على صغار المزارعين والتربية التقليدية.

وفي إطار تقييمه لحجم الاستثمار في القطاع الزراعي يوضح المهندس نادر هريمات بأنه لا بأس به لكن لابد من توجيهه بشكل أفضل ليساهم في تطوير القطاع لكن مع ضم الأطر والخطط المستدامة، وأضاف بأنه يمكن زيادة الاستثمار من خلال البناء على دراسة السوق والعرض والطلب. ويضيف المهندس هريمات بأن هناك توجه لدى المانحين لدعم صغار المزارعين بالإضافة إلى دعم الزراعة الاستثمارية لكن هذا يحتاج إلى تخطيط أكثر فيما بينهم وتنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة بشكل أكبر.

وفيما يتعلق بالاستثمار في قطاع المياه بشكل عام فإنه محدود كما أكد عدد من الخبراء الذين أشاروا الى أن حجم الاستثمار في البنية التحتية الخاصة بقطاع المياه (إقامة سدود، برك تجميع، صيانة آبار، شبكات مياه وري زراعي) ضعيف جداً.³⁴ بدوره أكد المهندس شداد العتيلى على ضرورة تطوير ودعم الاستثمارات الخاصة في قطاع المياه (إقامة سدود، برك تجميع، صيانة آبار، شبكات مياه وري زراعي) من خلال خلق بيئة تنظيمية وقانونية للشراكة.

³² يجري الإعداد حالياً لقروض محدودة لعدد من المزارعين بالتعاون مع جمعية اتحاد المزارعين

³³ مقابلة شبه هيكلية مع محسن أبو رمضان بتاريخ 17/10/2020.

³⁴ احمد الهندي مقابلة شبه هيكلية بتاريخ 1/10/2020

3. عدم توفر رؤية واضحة لتنفيذ السياسات الزراعية من خلال الخطط والقرارات الفنية و(استراتيجية الصمود والتنمية وإنشاء العناقيد الزراعية مثلاً)

استراتيجية الصمود والتنمية

يعتبر تأثير السياسات الزراعية (الإجراءات والتشريعات) على الخطط الزراعية التي تعدها وزارة الزراعة أحد أهم معايير فعالية تنفيذ تلك السياسات، ومن ضمن الخطط التي أعدتها وزارة الزراعة استراتيجية الصمود والتنمية، وهنا نتساءل عن مدى فعالية تلك الخطة من خلال استجابتها لواقع القطاع الزراعي واحتياجاته ومشاركة أصحاب الشأن في إعدادها وقدرتها على ترجمة السياسات الزراعية من خلال برامجها ومشاريعها.

أ. مشاركة أصحاب الشأن في إعدادها وتعبيرها عن الأهداف التنموية للقطاع الزراعي.

يعبر المهندس عمر بشارت عن رأيه في (استراتيجية الصمود والتنمية) وتطبيقها في منطقة الأغوار فيشير إلى أن من أهم الإيجابيات ونقاط القوة في تلك الخطط هو الاهتمام الحكومي المرتبط بالأهمية الجيوسياسية للأغوار حيث تحظى بالأولوية في كافة التدخلات حيث أن غالبية الأهداف العامة في الاستراتيجية ومحاورها تنعكس على كافة الأغوار. أما عن السلبيات ونقاط الضعف التي تواجه تنفيذ تلك الخطة فأشار بالدرجة الأولى إلى ممارسات الاحتلال الرامية إلى إضعاف التواجد الفلسطيني في الأغوار ومحاولة إفساح جميع الخطط، هذا بالإضافة إلى نقاط ضعف داخلية تتعلق بضعف ربط المخرجات بالأهداف، وضعف وسوء تنفيذ المشاريع وعدم المتابعة، وعدم وجود تعاون وتنسيق جيد بين المؤسسات المانحة والحكومة على الأرض.

كما يضيف المهندس عمر بشارت مدير دائرة زراعة أريحا والأغوار سابقاً، بأن هناك ضعف شديد في عمليات التقييم والمتابعة للمشاريع والخطط وأثرها التنموي، حيث يتم متابعة تنفيذ الخطط من خلال المديرية وفق آليات ضعيفة تؤثر عليها الكثير من العوامل الشخصية وتأثير مراكز القوى المحلية (على مستوى المنطقة). أما عن مشاركتهم في إعداد الخطط الزراعية الخاصة بالمنطقة، فقد تم التأكيد على وجود مشاركة من قبل المجتمع المحلي والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية؛ لكن هذه المشاركة تكون في بعض الأحيان ضعيفة ناتجة عن عدم الثقة بالحكومة.

يؤكد المهندس نادر هريمات على مشاركة تحالف المنظمات الأهلية في إعداد استراتيجية الصمود والتنمية، حيث كانت المشاركة في الورشة التخصصية التي عقدت، وقد عبر هريمات أنها لم تعبر بالمطلق عن رؤيتهم لتنمية القطاع الزراعي حيث تم إرسال العديد من الملاحظات التي تم الأخذ ببعضها فقط مثل التجاوب في إضافة التغيير المناخي. أما عن مدى تحقيقها للتنمية المستدامة فيضيف هريمات بأن التنمية المستدامة تحتاج إلى استراتيجيات وسياسات طويلة الأمد تعتمد على مراحل، بحيث كل مرحلة تكمل التي سبقتها وتبني على ما حققت وعلى تذليل الصعاب التي واجهت تنفيذها، لكننا في الاستراتيجيات القطاعية في فلسطين لا نعمل بهذا المنظور وإنما كل استراتيجية تبني وكأنه لم يكن لها سابقة، وهذا الأمر يجعل من الصعوبة تحقيق التنمية المستدامة في هذا القطاع.

يوضح الأستاذ عباس ملحم عن رؤيته حول استراتيجية الصمود والتنمية بالقول بمشاركة الاتحاد في إعدادها لكن بشكل جزئي وليس كامل، كما أضاف بأن أي استراتيجية أو خطة زراعية يجب أن تتضمن عدداً من العناصر التي تمكنها من حماية المزارعين وحقوقهم وتضمن لهم الاستمرار في حلقة الإنتاج الزراعي وعدم الخروج منها نتيجة للتحديات الكبيرة التي يواجهونها، تلك العناصر متمثلة في:

- تبني الوزارة أو الحكومة لسياسة المشاركة في تحمل المخاطر Risk-Sharing Policy من خلال توفير الحماية الاجتماعية للمزارعين والتعويض المستمر لهم عن أضرارهم ليستمرروا في نشاطهم الزراعي ولا تقع أراضيهم فريسة للاستيطان الإسرائيلي.

- ضمان سلاسة وصول المزارعين لمؤسسات التأمين الزراعي والإقراض الزراعي وتخفيف الشروط الخاصة باستفادة صغار المزارعين منهما.
- توفير بيئة ممكنة للمزارعين (قانونياً من خلال تفعيل الاستردادات الضريبية، وعلى الأرض من خلال حماية منتجاتهم من إغراق المنتجات الإسرائيلية لها).

يؤكد المهندس شفيق العراوي على أهمية استراتيجية الصمود والتنمية المستدامة التي أعدتها الحكومة الفلسطينية وذلك في تعبيرها عن رؤيته لتنمية قطاع المياه وتحقيقها للتنمية المستدامة. في حين يضيف المهندس أحمد الهندي بأنهم لم يطلعوا في سلطة المياه على استراتيجية الصمود والتنمية ولم يسهموا في إعدادها. أما المهندس ربحي الشيخ فقد وضح بأنهم لم يشاركوا بدرجة كافية في إعداد استراتيجية الصمود والتنمية المستدامة، مضيفاً بأنها عبرت بشكل جزئي عن رؤيتهم لتنمية قطاع المياه وأنها تعمل على تحقيق التنمية المستدامة بشكل جزئي. وعن توصياته المتعلقة بالسياسات المائية، فإنه يدعو إلى أن تتجاوب تلك السياسات مع ما هو ممكن تحقيقه وأن يبذل مجهود كاف لمواجهة العقبات في المراحل المختلفة مع وجود مؤشرات أداء منطقية وعملية ووجود المحاسبية. المهندس شداد العتيبي يوضح أنهم لم يشاركوا بدرجة كافية في إعداد استراتيجية الصمود والتنمية، وأضاف بأنهم تعبر بشكل جزئي عن رؤيتهم لقطاع المياه كما تعمل بشكل جزئي على تحقيق التنمية المستدامة.

ب. مرونة الخطط والسياسات الزراعية الفلسطينية لديناميكية المشاكل والأزمات (مواجهة السياسات الإسرائيلية وخطط الضم، جائحة كورونا، وغيرها)

المرونة في مواجهة السياسات الإسرائيلية وخطط الضم

تفاوتت آراء الفاعلين والخبراء الذين تمت مقابلتهم حول مدى مرونة السياسات الزراعية والخطط في مواجهة المشاكل والأزمات، فمنهم من رأى بأنها مرنة إلى درجة كافية، ومنهم من رأى أنها مرنة لكن بحاجة إلى التطوير بشكل أكبر، ومنهم من أبدى امتعاضه من عدم مرونة تلك الخطط والسياسات. أكد المهندس عمر بشارت من دائرة زراعة أريحا والأغوار أن سياسات السلطة باتجاه حماية الأراضي الزراعية من المصادرة والاستيطان وتثبيت السكان وخاصة البدو غير فعالة بالشكل المطلوب، حيث لا يوجد سيطرة كاملة للسلطة على منطقة الأغوار كونها مصنفة مناطق ج، ويتم المحافظة على الأراضي من المصادرة من خلال التحرك الشعبي لدمومؤازرة المزارعين في هذه المناطق.

في المقابل أكد المهندس حسن الأشقر خلال المقابلة الهيكلية على أنهم يعدون حالياً خطة خاصة بالقطاع الزراعي يتم حالياً مراجعتها وتنقيحها؛ تلك الخطة أخذت بالاعتبار خطط الضم الإسرائيلية في القطاع الزراعي من خلال استهداف المناطق المهددة في تكثيف التنمية والأنشطة الزراعية، وبما يتناسب مع توجهات الخطة العامة في دعم بقاء و صمود المزارعين على الأرض. ومن صور التدخلات المقترحة في هذا الإطار والتي تدعم المزارعين في مواجهة السياسات الإسرائيلية؛ تنفيذ مشاريع استصلاح وزراعة الأراضي وتوفير المصادر المائية من خلال مشاريع الحصاد المائي، بالإضافة إلى شق الطرق الزراعية لتسهيل وصول المزارعين إلى أراضيهم في المناطق البعيدة، والعمل على توفير مدخلات الإنتاج والقروض الحسنة للاستثمار في القطاع الزراعي بما يضمن المحافظة على ربحية معقولة للمزارعين وضمان استمرار العملية الإنتاجية.

وعن منطقة الأغوار والمنطقة ج -المناطق الأكثر تضرراً من خطة الضم وسياسات الاحتلال- يضيف الأشقر بأنه تم اعتماد خطة صمود شاملة للأغوار الفلسطينية بقيمة 25 مليون دولار ممولة من الحكومة الفلسطينية في قطاعات مختلفة (الحكم المحلي، المياه، الطاقة، العمل، الزراعة، الصحة، التربية والتعليم، الدفاع المدني)، حيث تم إقرار مجموعة من الأنشطة والمشاريع في هذه القطاعات لتنفيذها؛ الأمر الذي سيساهم في تعزيز صمود المواطنين في التجمعات

السكانية في تلك المناطق. ويؤكد على ذلك المهندس عمر بشارت من دائرة زراعة أريحا والأغوار، حيث أفادوا بوجود خطة شاملة لتنمية منطقة طوباس والأغوار الشمالية (خطة العناقيد الزراعية) في ذات الوقت الذي تسعى فيه السياسات الإسرائيلية الممنهجة من أجل إفراغ الأغوار من المزارعين والسكان والسيطرة الكاملة على الأغوار.

ج. مرونة الخطط والسياسات الزراعية الفلسطينية في مواجهة التغيرات والأزمات والطوارئ

عطفاً على الحديث السابق، لكن فيما يتعلق بمرونة السياسات الزراعية تجاه التغيرات والأزمات الأخرى بخلاف تلك التي يسببها الاحتلال فإن مرونة استراتيجية الصمود والتنمية المستدامة التي أعدتها الحكومة في استجابتها للتغيرات والأزمات والطوارئ التي تواجه القطاع الزراعي متوسطة، لكنها في ذات الوقت تسير نحو تنفيذ الأهداف المخطط لها خاصة دعم صغار المزارعين والفئات المهمشة والمستهلك. المهندس ربحي الشيخ يرى عدم ديناميكية استراتيجية الصمود والتنمية المستدامة؛ لأنها لو تمتعت بذلك لكان لها الأثر في إحداث تغيير، ويؤكد بأنها تسير بمحاولات غير جادة تفتقر إلى الحوكمة نحو تحقيق الأهداف المخططة. كما يضيف بأن تلك الخطة تعمل على دعم صغار المنتجين والفئات المهمشة والمستهلك بشدة.

المهندس شداد العتيلي يرى أن مرونة استراتيجية الصمود والتنمية المستدامة جيدة؛ إلا أن تعقيد الأوضاع السياسية والصحية والمالية يعيق تنفيذها. أما المهندس نادر هريمت فيرى أن استراتيجية الصمود والتنمية لم ترقَ لاحتواء خطة عمل للتجاوب مع الأزمات أو الكوارث الطبيعية، وتركت ذلك لصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، وهذا الصندوق ما زال لم يثبت فاعليته أو حتى وضوحاً بآليات عمله. أما عن مدى تحقيقها للأهداف المخطط لها فيضيف هريمت بأن الوزارة تحاول لكن لا تعكسها في نهجها العملي على أرض الواقع، كما أنه ليس هناك عملية متابعة للإنجازات التي تتم مقارنة مع الأهداف التي وضعت. لكن هريمت أكد أن الاستراتيجية تدعم صمود المزارعين خاصة أولئك المتأثرين بالنشاطات الاستعمارية الإسرائيلية.

من خلال المقابلة الهيكلية مع المهندس الأشقر تم التأكيد على عدم وجود خطة طوارئ مستقلة لدى الوزارة، لكن هناك قرار حكومي بتفعيل مجموعة من التدخلات في مختلف القطاعات ومنها القطاع الزراعي بحيث تعمل على مجموعة من المشاريع التي تعتبرها طارئة من موازنة الحكومة بقيمة 25 مليون دولار للعام 2020. كما أشار المهندس الأشقر إلى أنهم في وزارة الزراعة مستمرين بشكل دوري في متابعة وتقييم كافة الخطط والسياسات المعدة من خلال متابعة مجموعة من المؤشرات التابعة لخطة التنمية الزراعية ودراسة مدى التطور فيها.

د. جائحة كورونا

تظهر الوقائع على الأرض أن تأثير جائحة كورونا على القطاع الزراعي كان ضعيفاً من ناحية الإنتاج؛ إلا أن الإجراءات المتخذة في تقييد الحركة قد ساهمت في إظهار هشاشة بنية القطاع الزراعي خاصة فيما يتعلق بتسويق السلع والمنتجات الزراعية وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي، وذلك حسب المهندس الأشقر. ويضيف الأشقر بأن الخطة القادمة للقطاع الزراعي ركزت على دعم هذه القطاعات خاصة توفير مستلزمات الإنتاج الرئيسية للمزارعين في مناطق الأغوار والمناطق ج وتسهيل تسويقهم للإنتاج الزراعي من خلال مجموعة من التدخلات التي تعالج سلسلة القيمة المضافة ما بعد الإنتاج.

هـ. التغيرات المناخية

هناك تزايد ملموس في آثار التغيرات المناخية على إنتاجية الزراعة البعلية في الضفة الغربية مثل ازدياد معدلات الحرارة في الصيف، انخفاض عدد الأيام المطرية وتناقص معدلات المطر السنوية، الرياح والأمطار العاصفة، جفاف الينابيع، الأمراض النباتية والحيوانية، وانحسار الغطاء الأخضر، تأثر نمو الغابات والمراعي، انخفاض مستوى المياه الجوفية، زيادة

مساحة الأراضي الهامشية. ففي الأغوار مثلاً تم تشخيص عدد من المشكلات بسبب التغيرات المناخية منها (تراجع كمية المياه في 18 عينا، تملح المياه في الآبار الجوفية، ظهور عدد كبير من الأمراض غير الموجودة مسبقاً مثل التوتا أبسليوتا).

أضاف المهندس حسن الأشقر أن خطط القطاع الزراعي لا تأخذ التغيرات المناخية بالاعتبار بشكل مباشر؛ رغم أن مجموعة من التدخلات تعالج آثار التغيرات المناخية وتحديداً الجفاف. كما يؤيد الدكتور محمود فطافطة أن وزارة الزراعة استجابت للتغيرات المناخية من خلال استحداث دائرة التغير المناخي، وبأشرت وبالشراكة مع المؤسسات الأخرى بعمل 11 بركة تجميع لمياه الأمطار، وإنشاء عدد 3 سدود لحجز المياه، وإنشاء برك تجميع مياه الأمطار من على أسطح الدفيئات الزراعية. كما قامت الوزارة في سنة واحدة بتأهيل 18 بئراً منها 3 آبار خلف الجدار. كما أكد المهندس أحمد الهندي على ضرورة إعداد خطط تنفيذية لتقليل أثر تغير المناخ.

و. إنشاء العناقيد الزراعية ودوره في دعم تطبيق السياسات الزراعية

تبنّت الحكومة الثامنة عشر برئاسة الدكتور محمد اشتية منذ بدء عملها منظوراً تنموياً جديداً قائماً على نظام العناقيد (Clusters)، وهو منظومة تنموية صيغت كي تناسب الخصوصية الفلسطينية بالاستفادة من الميزة التنافسية لكل محافظة. تهدف التنمية من خلال العناقيد إلى خلق تنمية أفقية من خلال إيجاد بنية تحتية متطورة في كل المحافظات، ثم الانتقال للتنمية العمودية باستثمار الميزات التي تتحلّى بها كل محافظة في سبيل تعزيز المنتج الوطني، وفي إطار الانفكاك التدريجي من التبعية الاقتصادية التي فرضها واقع الاحتلال.³⁵

يرى المهندس الأشقر خلال المقابلة الهيكلية، إن قرار التنمية من خلال العناقيد يأتي في الاتجاه الصحيح لتركيز التدخلات في قطاعات تتميز فيها المناطق الجغرافية مع التأكيد على ضرورة التركيز على جميع المحافظات، ولكن ضمن سلاسل إنتاج محددة وليست في جميع القطاع الزراعي. إن التقييم الأولي يشير إلى أنه تم البدء والتركيز في التمويل والاستثمار على العنقود الأول (قلقيلية)؛ الأمر الذي حقق نتائج ملحوظة على الأرض، حيث تم خلال وقت زمني قصير شق طرق بطول 60 كم واستصلاح أراض بما يقدر بـ 950 دونم، وتأهيل طرق وتنفيذ عدد من الزراعات المتعددة في الأراضي المهذدة بالمصادرة، لكن مع ضعف التمويل بشكل عام فلم تحظ العناقيد الأخرى بفرص تمويلية حقيقية. يرى المهندس عمر بشار أن خطة العناقيد الزراعية ستخدم منطقة الأغوار من خلال تطوير كل ما يتعلق بالمياه الزراعية مثل شبكات الري والخطوط الناقلة وإنشاء خزانات للمياه وتأهيل مصادر المياه وتقليل تكلفة ضخ كوب الماء من خلال تشغيل الآبار على الطاقة الشمسية، هذا بالإضافة فتح الطرق الزراعية. إن جميع ما سبق من شأنه تعزيز صمود المزارعين كواحدة من أهم القضايا المرتبطة بالعامل السياسي، هذا بالإضافة إلى أن العنقود يهتم بجوانب حياتية أخرى للسكان مثل تطوير المدارس وتأهيل شبكات الكهرباء وإيصالها لجميع الساكنين في الأغوار وتحسين الجانب الصحي في جميع مناطق الأغوار من خلال فتح العيادات الطبية وتوفير سيارات الإسعاف للمواطنين. تحالف المنظمات الأهلية يرى أن إنشاء العناقيد الزراعية يعتبر محاولة جيدة لكل منطقة ولكن بحاجة أكثر إلى التخطيط والمشاركة والتكاملية مع المحافظات الأخرى، وألا يكون التركيز على محافظة على حساب المحافظة الأخرى، وكذلك ألا تكون مبنية على تدخلات فقط وإنما على آلية تدخل مبنية على عملية تخطيط مستدامة.

أكد وزير الزراعة السابق أن الوزارة لم تستشر بالشكل المطلوب في قرار إنشاء العناقيد الزراعية، فيما يرى المهندس ربحي الشيخ بأنه بدون مأسسة للقطاع الزراعي وتكامل الرؤية بين الحكومة والجهات المنفذة والمستفيدة وعلى رأسهم القطاع الخاص وأصحاب الحيازات الزراعية فإنه لا قيمة لتلك المناهج التنموية.

³⁵ نشرة تعريفية صادرة عن مكتب رئيس الوزراء الفلسطيني بعنوان "خطة تنمية العناقيد، العنقود الزراعي في قلقيلية"

فيما أشاد جميع المستطلعة آراؤهم عبر المقابلات الهيكلية بقرار مجلس الوزراء بإنشاء العناقيد الزراعية ولكنهم أكدوا على أهمية الدعم مالي ووضع آليات لمواجهة لسياسات والإجراءات الإسرائيلية خاصة فيما يتعلق بتوفير موارد مائية إضافية.

الفصل الثاني

البناء المؤسسي والحوكمة في

المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي

الفصل الثاني: البناء المؤسسي والحوكمة في المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي

تعاني معظم المؤسسات العاملة والداعمة للقطاع الزراعي من عدة مشاكل متعلقة بالبناء المؤسسي والحوكمة رغم محاولاتها الحثيثة لدعم وتنفيذ السياسات الزراعية وتحقيق التنمية الزراعية، نعرض من خلال مباحث هذا الفصل تلك المؤسسات وأهم الأدوار التي تقوم بها والتحديات التي تواجهها.

المبحث الأول: وزارة الزراعة...مظلة كافة المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي

يمكن تشخيص المشكلات التالية التي تواجه وزارة الزراعة والمتعلقة بالبناء المؤسسي الخاص بها ومفاهيم الحوكمة داخلها والتي تحول دون تفعيل السياسات الزراعية.

1. **الخلل الهيكلي الواضح في وزارة الزراعة:** منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994 وفي إطار سعيها للحد من نسبة البطالة المرتفعة وتوظيف أكبر عدد من الفلسطينيين واجهت الوزارة خللاً هيكلياً واضحاً لا زالت تعاني تبعاته حتى الآن يتمثل في:

- تضخم الهيكلية بعد اعتمادها مؤخراً حيث يوجد عدد كبير من الإدارات العامة لا مبرر لوجودها ويمكن أن يقوم بعملها دائرة أو حتى قسم.
- يوجد تضخم في عدد الوظائف الإدارية على حساب الوظائف الفنية.
- عدم اعتماد آليات محددة للتوظيف والترقيات أحياناً.
- ترقية بعض الموظفين لتحسن رواتبهم، ومن ثم هؤلاء الموظفين لكونهم أصبحوا مدراء تصبح لديهم قناعة بأنهم لا يجب أن يعملوا أو ينزلوا إلى الميدان.
- خلو الإدارات العامة من العدد اللازم من الموظفين الفنيين خاصة المرشدين الزراعيين.

أ. يعاني القطاع الحكومي الزراعي من ضعف الرقابة والشفافية،

الإففاق العام للقطاع الزراعي أقل من القطاعات الأخرى، الحوافز المقدمة للمهندسين لا تتناسب مع أدائهم خاصة المهندسين الزراعيين الميدانيين. هذا العجز يضعف قدرة الوزارة على تنفيذ ومراقبة خططها، هذا ما أكده المشاركون في ورش العمل في الضفة والقطاع، حيث أفاد المشاركون أن الوزارة لا تقوم بشكل مستمر بمتابعة المشاريع المنفذة سواء من قبلها أو من قبل المنظمات الأهلية والدولية نتيجة نقص الكادر ونقص وسائل المواصلات، فيما يتعلق بالرقابة على دخول المنتجات الإسرائيلية فإن قدرة الوزارة محدودة رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها وذلك بسبب سيطرة الاحتلال على المعابر من جهة وعدم تعاون كافة المزارعين والتجار من جهة أخرى.

فيما يتعلق بالرقابة على المبيدات، ثمن المشاركون دور الوزارة المتعلق بالرقابة على المبيدات واستخدامها، فإن 90% من المستطلعة آراؤهم أكدوا على جهود الوزارة الحثيثة في مراقبة المبيدات من خلال تحديث لوائح المبيدات الكيماوية الزراعية المسموحة والممنوعة التداول، وتحاول بقدر استطاعتها السيطرة على حركة المبيدات الداخلة للمناطق الفلسطينية؛ لكن عدم وجود مختبرات متخصصة سواء حكومية أو خاصة لفحص التركيبة الكيماوية للمبيدات أو متبقيات المبيدات في المنتجات الزراعية خاصة في قطاع غزة يشكل تحدياً هاماً للوزارة وأضافوا أن هناك ضعفاً في الرقابة على استخدام المبيدات نتيجة عدم سيطرة الحكومة على معظم المناطق خاصة في الأغوار.

فيما يتعلق بالمياه أكد خبراء المياه المستطلعة آراؤهم بأن أدوار المؤسسات الرئيسية التي تعتبر من أركان قطاع المياه كوزارة الزراعة والمتعلقة بالرقابة والشفافية تعتبر ضعيفة. يُقيم المهندس شداد العتيلي دور كل وزارة الزراعة في تنفيذ ودعم السياسات الزراعية والمائية، فيؤكد على ضعف الرقابة والشفافية بشكل كبير مع غياب التنسيق بينها وبين سلطة المياه خاصة في إعادة استخدام المياه المعالجة، وأيضا في آلية استخدام الينابيع والآبار الزراعية، ويضيف بأن الرقابة على استخدام المياه ضعيفة في ظل غياب الأنظمة.

الدعم والتعاون المحدود من وزارة المالية

عدم التعاون الكافي من قبل وزارة المالية في مسألة الاسترداد الضريبي والتأخر في دفع تلك الاستردادات. هذا ما أكده وزير الزراعة والعديد من الفاعلين المستطلعة آراؤهم، أكد ذلك الأستاذ عباس ملحم إلى أنه تم تشكيل لجنة من مجلس الوزراء وعدد من الوزارات منها الزراعة والعدل والمالية وتمت صياغة قانون معدل للاستردادات الضريبية بحيث يشمل قطاع الإنتاج الحيواني ويقر بمنح المزارعين الاستردادات كاملة بنسبة 100% دون أي اقتطاع لصالح وزارة المالية أو أي صندوق إلا اختياراً وليس إجباراً، لكن وزارة المالية امتلكت حق النقص ورفضت إقرار القانون في مجلس الوزراء وتوقف إلى الآن.

ب. **لا يوجد قانون يمنع تجاوز المسؤولين ويحمي صغار الموظفين** من المساءلة إن قاموا بأداء مهامهم على الوجه المطلوب.

ضعف الخدمات الإرشادية والفنية المقدمة من قبل وزارة الزراعة وضعف البحث العلمي والتطوير: أشار المشاركون في ورشتي العمل في الضفة الغربية إلى نقص الكادر الإرشادي، فابتداءً لا يوجد عدد كاف من المرشدين لتغطية جميع المزارعين بشكل دائم، وفي بعض الأحيان يتم وضع حواجز إسرائيلية تمنع وصول المرشدين إلى عملهم أو إلى المزارعين بحجج أمنية، أو في بعض الأحيان يقوم الاحتلال الإسرائيلي بتدريبات عسكرية في مناطق الأغوار، كل ذلك يؤثر سلباً ويؤدي إلى ضعف الخدمات الإرشادية. التحالف الزراعي يؤكد على أهمية الإرشاد وعلى خبرة المرشدين الزراعيين لكنهم بحاجة إلى أعداد إضافية ومزيد من التدريب المتخصص. أما على مستوى البحث العلمي أشار المستطلعة آراؤهم إلى أهمية وجود المركز الوطني للبحوث الزراعية؛ لكن لزال البحث التطبيقي الزراعي هو بحث تقليدي لم يرق لمستوى الإبداع والاختراع والتحديث، بسبب نقص الموازنات الحكومية من جهة وكذلك نقص الباحثين المتخصصين من جهة أخرى.

ج. **هناك خلل وضعف في إجراءات تنفيذ المشاريع الزراعية والتخطيط للتنفيذ لدى وزارة الزراعة،** (فجوة بين ما يحتاجه المزارع وما يريد تنفيذه المشروع).

د. **عدم توحيد منهجية العمل والمفاهيم في العمل الزراعي بين وزارة الزراعة والمؤسسات الأهلية.**

هـ. **ضعف التمويل المخصص للقطاع الزراعي في موازنة الحكومة،** بالإضافة إلى ضعف حشد التمويل لمشاريع استصلاح الأراضي الزراعية في مناطق الضفة الغربية خاصة مناطق ج والأغوار.

و. **عدم قدرة وزارة الزراعة على حماية المنتج المحلي ومنتجات صغار المزارعين:** حيث يعاني المزارعون الفلسطينيون من ارتفاع تكلفة مدخلات الإنتاج الزراعي وارتفاع الضرائب المفروضة عليها، حيث إن معظم مدخلات الإنتاج الزراعي الفلسطيني مستوردة من الخارج بأسعار مرتفعة عن الدول المجاورة وغير عادلة تخضع للقيود الإسرائيلية (كالسماذ والمبيدات والأعلاف وغيرها) خاصة في قطاع غزة، مما يضعف القدرة التنافسية للمنتج الفلسطيني في ظل سعر تسويقي متذبذب وغير مضمون، وفي ذات الوقت لا يوجد سياسة فعالة لحماية المنتج المحلي لوجود أصحاب نفوذ من مصالحهم الاستيراد، بالإضافة إلى أن السلطة تستفيد من ضريبة الـ17% على الواردات، في حين لو كان منتج محلي فلن تحصل على الضريبة. هذا بالإضافة إلى أن المنتجات الزراعية الفلسطينية تواجه مشكلة تهريب المنتجات الزراعية الإسرائيلية إلى الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، وعلاوة على ذلك هناك منافسة منتجات الألبان الإسرائيلية للألبان الفلسطينية من خلال إغراق الأسواق الفلسطينية بها بسعر أقل من المنتج الفلسطيني من خلال إزالة التعرفة الجمركية عنها.

استهدفت السياسات والخطط الزراعية تمكين صغار المزارعين والمرأة لكن بشكل محدود لم يظهر أثره بشكل كبير، ولم تستطع في كثير من الأحيان حل التناقضات بين مصالح صغار المزارعين والمستثمرين الزراعيين.

ز. **الافتقار إلى إحصائيات زراعية محدثة ودقيقة حول الحيازات الزراعية ونوعية المحاصيل، وكمية الواردات والصادرات الزراعية،** فعلى سبيل المثال لم يتم عقد الإحصاء الزراعي منذ العام 2010 وكذلك الإحصاءات المتعلقة بالميزان التجاري غير دقيقة لوجود نقاط التهريب وعدم السيطرة عليها ما يؤدي في النهاية إلى اتخاذ قرارات وسياسات غير دقيقة.

المبحث الثاني: المؤسسات الحكومية والسلطات المحلية ذات الأثر في القطاع الزراعي

1. وزارة الاقتصاد الوطني:

تعمل وزارة الاقتصاد الوطني وبالتنسيق التام مع الشركاء في القطاع الاقتصادي من مؤسسات حكومية وقطاع خاص ومؤسسات مجتمع مدني من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية ضمن خطة التنمية الاقتصادية والمتمثلة بالانفكاك الاقتصادي، ودعم المنتج الوطني والعنقيد التنموية الصناعية، إضافة لتحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار، وتنظيم وضبط السوق، أما فيما يتعلق بسياسات وتدخلات الوزارة والمؤسسات المساندة لها والخاصة بدعم القطاع الزراعي الفلسطيني وتعزيز السياسات الزراعية فإنها تتلخص في الجوانب التالية:

- أ. تنظيم وضبط السوق المحلي الفلسطيني بما يخدم دعم المنتج الوطني، حيث تعمل الوزارة وبالتشارك مع وزارة الزراعة على تحديد سقف سعري لبعض السلع الزراعية الحيوانية (اللحوم)، إضافة للعمل على محاربة منتجات وخدمات المستعمرات (المستوطنات) الإسرائيلية وخصوصاً السلع الزراعية كالتمر والعنب والبطيخ في منطقة الأغوار بالتعاون مع وزارة الزراعة، الضابطة الجمركية، وجمعيات حماية المستهلك.
- ب. العمل على عقد حوافز خاصة بمنطقة الأغوار والمناطق المسماة (ج) بما يساهم في تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي الفلسطيني، وتعزيز صمود المزارعين في مواجهة الاستيطان وتهديدات الضم.
- ج. تعمل وزارة الاقتصاد الوطني على فتح أسواق خارجية للمنتجات الوطنية بشكل عام والمنتجات الزراعية بشكل خاص، كقطاع التمور والأعشاب الطبية وزيت الزيتون.
- د. ضمن سياسة العنقيد الزراعية التنموية، يأتي الدور الداعم والمساند لوزارة الاقتصاد الوطني لهذه العنقيد بما يحقق تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي، وتحقيق التكامل في مجال الصناعات الزراعية.
- هـ. في مجال تقديم الخدمات تعمل وزارة الاقتصاد الوطني على تسجيل الشركات بما فيها الشركات الزراعية، وترخيص المصانع بما فيها الخاصة بالصناعات الزراعية، إضافة للمصادقة على شهادات المنشأ للسلع الصناعية والزراعية لأغراض التصدير، حيث صادقت وزارة الاقتصاد الوطني خلال عام 2019 على 4907 شهادة منشأ، بقيمة 118 مليون دولار، ساهمت صادرات المنتجات الزراعية بالحصة الأكبر من حيث العدد بنسبة وصلت 43.4% من إجمالي عدد الرخص، و26.6% من إجمالي قيمة الرخص.
- و. في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة، تعمل وزارة الاقتصاد الوطني على دعم المشاريع النسوية بما فيها المشاريع الزراعية، من خلال تنظيم المعارض للمنتجات النسوية وعمل المسابقات من أجل تشجيع المنتج النسوي، حيث تم الإعلان عن نتائج الجائزة الوطنية لأفضل 10 منتجات غذائية نسوية "قوت بيوتنا" عام 2019، إضافة لتنفيذ عدد من المشاريع مع الشركاء في هذا القطاع، حيث تم تدريب 40 امرأة في مجالات مختلفة مثل الحرف اليدوية والتصنيع الغذائي والصناعات غير التقليدية، وتوفير 50 منحة للنساء في مجال الزراعة، إضافة لتدريب 148 من النساء والشباب في مجالات زراعية مختلفة خلال الفترة الأخيرة.

2. السلطات والوزارات الأخرى:

تعمل كل من سلطة المياه وسلطة الأراضي جنباً إلى جنب مع وزارة الزراعة في دعم السياسات الزراعية، لكن في بعض الأحيان تنشأ بعض التداخلات في الصلاحيات وتناقض المصالح فيما بينهم بالإضافة إلى معوقات الاحتلال لهم ما يضعف أداءهم ذلك.

المبحث الثالث: مؤسسات الإقراض والتمويل الزراعي

فيما يتعلق بمؤسسات الإقراض والتمويل الزراعي المنشأة من قبل السلطة الفلسطينية، نعرض أدناه بعضاً منها مع ذكر أهم التحديات التي تواجهها وتحول دون أدائها للهدف الذي أنشئت من أجله

1. المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي

بموجب قرار بقانون رقم 8 لسنة 2015م أنشئت مؤسسة الإقراض الزراعي والتي تهدف إلى تقديم قروض للمزارعين والشركات العاملة بالقطاع الزراعي وتشجيع المزارع الفلسطيني على إقامة مشاريع زراعية في ظل المعوقات والتحديات التي تواجهها خاصة الانتهاكات الاسرائيلية المتمثلة في الاعتداءات على الأراضي الزراعية ومصادرة المياه والأراضي، وكذلك جدار الفصل العنصري الذي استولى على الأراضي وفصل المناطق عن بعضها، وغيرها.

جدير بالتقدير صدور هذا القرار، ولكن المتفحص لنصوصه يلاحظ وبوضوح أن القرار جاء خالياً تماماً من نص يخاطب المزارع نفسه، كما جاء خالياً من نص واضح يؤكد تبعية ورقابة وزارة الزراعة على المؤسسة باعتبار الأولى صاحبة الاختصاص الأصيل والجسم الحكومي الأكبر لخدمة القطاع الزراعي في فلسطين. لا يُخفى أن تشكيل المؤسسة جاء بناءً على أسس غير مدروسة بشكل كاف، حيث لم يتم رصد موازنة واضحة لها كما لم تؤسس بناءً على هيكلية واضحة ومنظمة قائمة على أساس تقسيم العمل والاختصاص وتكافؤ الفرص والنزاهة والشفافية؛ وذلك للمعطيات التالية:

▪ عند الحديث عن تمويل المؤسسة يقر القرار بدمتها المالية المستقلة⁽³⁶⁾، ويخصص لها جزء من موازنة الدولة⁽³⁷⁾؛ إن هذه الازدواجية في القول مع خلو النص من وضع المؤسسة تحت إشراف وزارة الزراعة من شأنه أن يمس الشفافية والنزاهة المطلوبتين في أداء المؤسسة لمهامها، كما أن عدم رصد ميزانية محددة -المنبع والمصب -للمؤسسة من شأنه أن يعيق عملية إقراض المزارعين -باعتبارها -الهدف الرئيس الذي من أجله أنشئت هذه المؤسسة، وأن يزيد من فرص إهدار الأموال أو على الأقل توظيفها في غير محلها.

إن عدم نجاعة السياسات المتبعة داخل مؤسسة الإقراض الزراعي الفلسطيني في تحقيق أهدافها لدعم المزارع الفلسطيني وتحقيق تنمية زراعية مستدامة، يرجع لعدة أسباب أهمها:

1. عدم رصد موازنة واضحة للمؤسسة تحكمها رقابة فاعلة من قبل الدولة، مما قد يؤدي بالقائمين على المؤسسة إلى تغليب المصالح الشخصية على المصلحة العامة ويزيد من فرص التوظيف الخاطئ للتمويل.
2. عدم توظيف التمويل الممنوح للمؤسسة بشكل سليم ومتوازن يحقق تنمية الكادر الفني في المؤسسة من جهة ويحقق خدمة المزارعين المتضررين على أوسع نطاق ممكن من جهة أخرى.
3. نقص النص التشريعي وخاصة في مسائل إحكام رقابة وزارة الزراعة على المؤسسة والتمويل الممنوح لها وصرفه بما يتواءم مع حاجة القطاع الزراعي على أساس مبدأ تكافؤ الفرص، وكذلك من العيوب التي تطلال النص التشريعي - التي أشرنا لها مسبقاً - حيث جعل رئيس المؤسسة هو وزير الزراعة؛ وكان لابد من الاكتفاء بالدور الرقابي للوزارة على المؤسسة وذلك من خلال تنصيب رئيس متفرغ للمؤسسة يخضع لرقابة وإشراف وزارة الزراعة بشكل مباشر.
4. إن وجود مؤسسة الإقراض الزراعي الفلسطيني يعتبر داعم أساسي للمزارع الفلسطيني خاصة المزارع الفقير والمتضرر من ممارسات الاحتلال، حيث يعاني المزارع الفلسطيني من مصادرة لأراضيه ومن قلة الدخل العائد جراء المعوقات التي تواجهه عند ممارسة نشاطه الزراعي، كما يعاني صغار المزارعين من استغلال التجار لحاجتهم وممارسة التبعية الاقتصادية.
5. عدم تقييم تجارب دول مجاورة مثل الأردن ومصر لمثل هذه المؤسسة، وأهمية إدارة الإقراض من القطاع الخاص بفعالية وبصورة أفضل من القطاع العام.

³⁶ المادة (2) من القرار.

³⁷ المادة (11) من القرار.

6. عدم الاعتماد على مؤسسات الإقراض الصغير والمتناهي الصغر العاملة في القطاع الزراعي وغيره، وعدم الاهتمام للتكامل ودعم المؤسسات الإقراضية العاملة، وتأسيس مؤسسة الإقراض الزراعي وإدارتها على طريقة إدارة القطاع العام وبالتالي سيكون الفشل حليفها.

2. صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية

أنشئ بموجب أحكام القرار بقانون رقم 12 لسنة 2013م صندوق مستقل متخصص بالتعويضات عن الكوارث الطبيعية والتأمينات الزراعية بكافة أشكالها، يُعنى هذا الصندوق بتوفير ثلاث خدمات للمزارعين وهي: درء المخاطر من خلال النهوض بالنشاط الزراعي وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، تعويض المزارعين عن الكوارث الطبيعية والسياسية، والخدمة الثالثة والأهم هي التأمينات الزراعية بكافة أشكالها.

لصندوق حسابان؛ حساب خاص بالتعويضات عن الكوارث الطبيعية وحساب آخر خاص بالتأمينات الزراعية بكافة أشكالها⁽³⁸⁾. يتمتع الصندوق بالشخصية الاعتبارية والأهلية القانونية الكاملة لمباشرة جميع أعماله، وله ذمة مالية مستقلة بما في ذلك الأموال المنقولة وغير المنقولة⁽³⁹⁾، **مهام الصندوق الرئيسية هي:**

- وضع آليات محددة لتعويض المزارعين عن الكوارث الطبيعية.
- تعويض المؤمن لهم عن الكوارث الطبيعية.
- إعادة التأمين بواسطة أية مؤسسة تمارس هذا النشاط⁽⁴⁰⁾.

تتمثل رؤية الصندوق في بيئة أعمال زراعية مستدامة جاذبة للاستثمار تركزها مؤسسة رائدة في مجال إدارة المخاطر الزراعية⁽⁴¹⁾. ويحدد مجلس إدارة الصندوق نظاماً خاصاً لدرء المخاطر يتضمن تحديد أنواع الأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية التي يعوض عنها الصندوق⁽⁴²⁾، كما يعد نظاماً خاصاً بالتأمين الزراعي على أن يتضمن تحديد القطاعات والمحاصيل التي تخضع للتأمين الإلزامي وأنواع الأخطار المؤمن عليها وشروط التأمين وما يتبعه من إجراءات⁽⁴³⁾.

يقوم التأمين⁽⁴⁴⁾ على مبدأ حسن النية أي دون تدليس أو إخفاء للحقائق ومبدأ المصلحة التأمينية الذي يعني استبعاد عنصر المغامرة في عملية التأمين ومبدأ التعويض وهو أن يفي كل طرف بالتزاماته. يواجه التأمين في المجال الزراعي تحديات وعراقيل كبيرة مقارنة بأشكال التأمين الأخرى، حيث ينطوي على مخاطرة كبيرة نظراً للعوامل المؤثرة على القطاع الزراعي المتعلقة بالمناخ من جهة والانتهاكات الإسرائيلية من جهة أخرى، وها بدوره أدى إلى عزوف شركات التأمين عن تبني هذا النوع من التأمين لديها، وذلك لارتفاع المخاطرة في القطاع الزراعي (مخاطر طبيعية، مخاطر سياسية).

لذا كان لابد من إنشاء صندوق درء المخاطر والتأمينات لتقديم التأمين الزراعي للمزارعين، ولكن **التساؤل:** هل يقدم الصندوق خدماته التأمينية على أكمل وجه، وهل تتلاءم شروط التأمين مع أوضاع المزارعين بكافة فئاتهم.

للإجابة عن هذا التساؤل؛ نقف على بعض التحديات التي تواجه عمل صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية:

1. الانقسام السياسي بين شطري الوطن وكذلك الانقسام الجغرافي والذي بدوره يعيق الصندوق عن القيام بمهامه على أساس مبدأ تكافؤ الفرص، والذي أدى إلى انقسام إيرادات القطاع الزراعي مما سبب هشاشة في الدور الذي تلعبه مثل تلك المؤسسات في تنظيم العمل في القطاع الزراعي وتطويره.
2. عدم وجود أي شخص من قطاع غزة في مجلس إدارة الصندوق.

³⁸ المادة (2) من قرار بقانون رقم 12 لسنة 2013م

³⁹ المادة (3) من القرار.

⁴⁰ المادة (7) من القرار.

⁴¹ المصدر: الموقع الإلكتروني الرسمي لصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية.

⁴² المادة (22) من القرار.

⁴³ المادة (21) من القرار.

⁴⁴ التأمين هو "عقد تجاري بين طرفين يعرفان بالمؤمن والمؤمن له بقصد مواجهة أخطار تحل بالمؤمن له، وفي حال وقوع الخطر يلتزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين للمؤمن له مقابل التزام المؤمن له بدفع قسط التأمين للمؤمن."

3. محدودية موارد الصندوق المالية والتي أهمها الاستردادات الضريبية التي تجبها الدولة من المزارعين⁽⁴⁵⁾، مما يثير حفيظة المزارعين إذ يراها المزارع عالية من ناحية ولا تعود عليه بالنفع المجدي من ناحية أخرى، كذلك نشير هنا إلى عدم وجود محفظة مالية تعزز عمليات التأمين الزراعي وتعويض المزارعين.
 4. عجز الصندوق عن الحصول على أي تمويل خارجي، وكل ما قدم من تعويضات لبعض المتضررين من الكوارث كان مصدره وزارة المالية في السلطة الوطنية الفلسطينية.
 5. صعوبة شروط التأمين على صغار المزارعين وبالتالي عزوفهم عن عملية التأمين، حيث يتطلب للتأمين دفع قسط شهري يفوق قدرة المزارع خاصة في ظل ضعف الدخل اليومي للمزارع في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ أنه حسب تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني "أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2018" الصادر في أيار 2019 بلغ معدل الأجر اليومي الحقيقي في قطاع الزراعة في عام 2018 نحو 47.0 شيكل بمعدل 73.1 شيكل للعامل في الضفة الغربية و21.1 شيكل للعامل في قطاع غزة وهذا يظهر تدني الأجور في قطاع الزراعة.
 6. عدم ثقة المزارع بقدرة الصندوق على دعمه مالياً خاصة في ظل الأزمات المالية التي تمر بها الحكومة الفلسطينية.
 7. يعمل صندوق درء المخاطر بدون رقابة فاعلة من وزارة الزراعة، لضمان مبدأ الشفافية والنزاهة وعدم المحسوبية.
 8. قصور النص التشريعي فيما يخص عملية التأمين الزراعي، وخلو النص التشريعي من تحديد بعض الكوارث الطبيعية والسياسية على سبيل الحصر التي تستوجب التعويض تحت أي ظرف، قلل من فعالية الدور الذي يلعبه الصندوق؛ حيث ترك تحديد الكوارث الطبيعية والسياسية للصندوق باتفاق مع مجلس الوزراء⁽⁴⁶⁾، دون أن يحدد بعضها بقوة القانون، الأمر الذي انعكس سلباً على دور الصندوق في تحقيق الأمان لدى المزارع الفلسطيني وهو الفاقد للأمان جراء الانتهاكات التي يتعرض لها بشكل يومي.
- يعتري دور صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية قصوراً واضحاً وملموساً لدى المزارع الفلسطيني، كما أن قيام الصندوق بتنفيذ برنامج المساعدات الأوروبية هو تعد واضح على صلاحيات الوزارة وخاصة في وضعه لمعايير اختيار المستفيدين وتحديد آليات التنفيذ بالرغم من أن اللجنة التوجيهية للمشروع من وزارة الزراعة.

3. المجالس الزراعية

تواجه المجالس الزراعية غياب الإطار القانوني المنظم لها، حيث لم يقر حتى الآن قانون المجالس وبالتالي لا تحظى بالشرعية، لم تستطع المجالس -لربما بسبب غياب شرعيتها أو لأسباب أخرى- حل التناقضات بين الفاعلين فيها، فعلى سبيل المثال نلاحظ استغلال بعض منتجي الألبان للمزارعين - خاصة في ظل الإرهصات التي يعاني منها المزارع جراء نصوص قانون الاسترداد الضريبي - التي لم تخدم المزارع بل جعلته عرضة لاستغلال وجشع شركات الألبان، فمثلاً؛ بعد إقرار قانون الاسترداد الضريبي طالبت شركات منتجات الألبان من المزارع بيع اللتر ب 2.3 بدلاً من 2.5 مما زاد من أعباء الإنتاج على المزارعين الذين هم في الحقيقة لا يستفيدون من قانون الاسترداد الضريبي.

أنشئت العديد من المجالس التي تُعنى بالقطاع الزراعي منها مجلس الحليب ومجلس الزيت ومجلس التمور ومجلس الفواكه، نذكر منها:

أ. مجلس الزيت:

أنشئ هذا المجلس عام 2005 بموجب قانون الزراعة الفلسطيني المعدل رقم 11 لسنة 2005 لدعم قطاع زيت الزيتون الفلسطيني وتعزيز قدرته التنافسية في الأسواق المحلية والاقليمية والدولية. يواجه المجلس العديد من التحديات والمعوقات التي تؤدي إلى عدم أدائه مهامه بالشكل الكافي ومن أهمها:

- سياسات الاحتلال ووضعها قيود على التنقل في الضفة الغربية يؤدي إلى تأخير الحصاد وهذا التأخير ولو لبضعة أيام يؤثر على الجودة.

⁴⁵ النسبة المقتطعة من الاستردادات الضريبية للمزارعين هي (30% من القطاع النباتي، 25% من القطاع الحيواني).

⁴⁶ المادة (14/ 27 - 30) من القرار.

- كثرة عدد الحيازات التي تقل عن 5 دونمات تعتبر تحد كبير لتطوير قطاع الزيتون حيث تعمل باستخدام الطرق التقليدية بمنأى عن التقنيات الحديثة.
- ضعف الإرشاد والتدريب وعدم توطین التطبيقات التكنولوجية الحديثة، وضعف التمويل والقروض والتأمين.
- عمليات قطع الأشجار ومصادرة المحصول وترهيب المزارعين التي يقوم بها المستوطنون.
- عدم السماح بحفر آبار جديدة للمياه واقتصارها في أحسن الأحوال على آبار الجمع يؤثر على صحة الأشجار ويعيق عملية تشبيب الأشجار الهرمة.
- عدم وصول المزارعين إلى مياه الآبار للرّي والحصاد المائي غير المسموح في المناطق ج، بالإضافة إلى تخريب المستوطنين للأشجار والمنشآت الزراعية والزحف الاستيطاني الذي طال الكثير من المساحات المزروعة.
- تدخل مهام المجلس مع مهام الوزارة يضعف من أدائه لمهامه بالشكل الكافي والسليم نتيجة غياب الإطار القانوني المنظم للعلاقة.
- على الرغم من المعوقات التي تواجه مجلس الزيت والزيتون إلا أنه يقوم بدور فاعل مقارنةً بمجلس العنب والفواكه الفلسطيني، دور يفرضه الواقع حيث أن زراعة الزيتون من الزراعات الأساسية في فلسطين منذ القدم إذ تعتبر جزءاً من التراث الفلسطيني، لكن مازال المجلس يواجه الكثير من العقبات التي تعيق زيادة مساهمته في الناتج المحلي نتيجة غياب وجود إطار قانوني ينظم العمل داخل المجلس ويحدد إيراداته وينظم العلاقة بين العاملين في قطاع الزيت والزيتون.

ب. مجلس الحليب:

- يتولى مجلس الحليب مسؤولية تشجيع إنتاج الحليب من خلال تقديم الدعم لمربي الأبقار ومتابعة الإشراف البيطري والفني على الأبقار وتنظيم العلاقة بين المزارعين ومنتجي الألبان، وهنا نطرح تساؤلاً مفاده "هل يقوم مجلس الحليب بدوره المنوط به على أكمل وجه؟"
- من الجدير بالذكر أن مجلس الحليب يفتقد لوجود إطار قانوني ناظم للعمل فيه، إذ لم يتم إقرار نظام خاص به صادر عن مجلس الوزراء أو قرار بقانون؛ الأمر الذي أدى إلى قصور في أداء المجلس لمهامه كما أدى إلى ترك العلاقة بين المزارعين ومربي الأبقار ومنتجي الألبان دون تنظيم، مما سبب استغلال بعض منتجي الألبان للمزارعين - خاصة في ظل الإرهاصات التي يعاني منها المزارع جراء نصوص قانون الاسترداد الضريبي - التي لم تخدم المزارع بل جعلته عرضة لاستغلال وجشع شركات الألبان، فمثلاً؛ بعد إقرار قانون الاسترداد الضريبي طالبت شركات منتجات الألبان من المزارع بيع اللتر ب 2.3 بدلاً من 2.5 مما زاد من أعباء الإنتاج على المزارعين الذين هم في الحقيقة لا يستفيدون من قانون الاسترداد الضريبي.
- كما يعاني مجلس الحليب من ضعف في التمويل الخاص به خاصة في ظل غياب نصوص تحدد إيرادات المجلس، وتحقق الرقابة اللازمة عليه من قبل الحكومة.
- وفي ذات السياق يواجه إنتاج الألبان في فلسطين تحدياً ناتجاً عن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي الذي يحرص على رفع التعرفة الجمركية عن الألبان الإسرائيلية من أجل ضمان إبقاء الأسواق الفلسطينية مستهلكة لألبان الشركات الإسرائيلية، لذلك لابد من تنظيم العلاقة بين المزارعين ومنتجي الألبان من أجل حماية الطرفين ومنع استغلال التجار للمزارعين عن طريق تحديد المجلس للأسعار وفقاً لمقتضيات السوق والمصلحة العامة.

ت. مجلس العنب والفواكه الفلسطيني:

- تأسس عام 2006 لدعم قطاع الفواكه بهدف تطوير قطاع العنب والفواكه وزيادة ربحية هذه القطاعات وبهدف زيادة عمليات التصدير الخارجي والاستهلاك الداخلي وتشجيع إنتاج الفواكه بمواصفات عالمية صالحة للتصدير. لابد من الإقرار بعدم فعالية هذا المجلس وعدم مساهمته بشكل فاعل في عجلة التنمية الزراعية ويرجع ذلك للعديد من الأسباب
- أهمها:**

- ضعف الحوكمة والممارسات الديمقراطية والتنظيمية للمجلس.
- عدم التنسيق والتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة وعلى رأسها وزارة الزراعة.
- ضعف الكادر المهني والفني في المجلس.
- الانتهاكات الإسرائيلية من سلب وتعديات وقطع للأشجار أسهمت في تقليص أشجار الفواكه والعنب مما أدى إلى ضعف في الإنتاج.

4. الجمعيات التعاونية الزراعية

يبلغ عدد الجمعيات الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة ما يزيد عن 200 جمعية قائمة لخدمة المزارع والقطاع الزراعي، وتشكل الجمعيات التعاونية في القطاع الزراعي ما نسبته أكثر من 45% من الجمعيات التعاونية بشكل عام في فلسطين بناءً على تقرير صادر عن وزارة العمل، ويرجع ذلك للتنوع في أنشطتها (إنتاج نباتي-ثروة حيوانية-تنمية ريفية - معاصر زيتون وغيرها).

تظهر الدراسات والمؤشرات أهمية الدور الذي تلعبه هذه الجمعيات في الاقتصاد الوطني والدولي، وما لها من أثر ملموس على مؤشرات التنمية وذلك من خلال تحسين الإنتاج وتعزيز صمود المزارعين الفلسطينيين وتوفير فرص العمل وتوزيع الثروة بشكل عادل، والمساهمة في الناتج المحلي وتعزيز التنمية الزراعية واستدامتها، حيث بغياها أو ضعفها لا يستطيع صغار المزارعين الاستفادة من الإعفاءات الضريبية لعدم قدرتهم على تعيين محاسبين وفتح سجلات ضريبية، كما يشتري صغار المزارعين مدخلات الإنتاج عادة بالبيع الآجل بسعر أعلى، ما يجعل التجار يستغلون ذلك ولا يمنحونهم فواتير ضريبية. لكن يعيق هذا الدور العديد من التحديات أهمها:

1. عدم تحقق التوزيع العادل للثروة من خلال عدم إعمال مبادئ النزاهة والشفافية والمساواة بالشكل السليم عند إدارة الجمعيات والمؤسسات الزراعية.
2. على الرغم من العدد الكبير للجمعيات الزراعية في الضفة والذي يزيد عن 200 جمعية، إلا أن الكثير من هذه الجمعيات غير فعال ولا يقوم بدور تنموي ملموس في القطاع الزراعي، كما أن العديد من هذه الجمعيات هدفها الربح من خلال التمويل الخارجي دون الالتفات لمصلحة المزارع والقطاع الزراعي.
3. ضعف الحوكمة والممارسات الديمقراطية في الجمعيات والاتحادات يؤدي إلى عزوف المزارع عن الثقة بها والتعامل معها.
4. ضعف التدريب وعدم توفر المهارات والكوادر الفنية حيث أن التعيين في الجمعيات غالباً ما يكون قائم على الواسطة والمحسوبية دون مراعاة للكفاءة الفنية لدى الموظف.
5. ضعف البنية التحتية للجمعيات التعاونية في فلسطين خاصة الجمعيات الزراعية.
6. على الرغم من أن الجمعيات ملزمة قانوناً بتقديم موازنتها سنوياً ضمن وقت محدد؛ إلا أن عدداً كبيراً منها لا يقدم موازنته، كما وتفتقد بعض الميزانيات المقدمة للتقارير المالية التوضيحية التي تساعد في الحكم على الوضع المالي للجمعية أو الاتحاد والأنشطة التي يراها.
7. عدم التنسيق مع وزارة الزراعة باعتبارها الراعي الأول في الدولة للقطاع الزراعي، وعزوف الكثير من الجمعيات عن التعاون معها في إطار خدمة المزارعين.
8. الممارسات الإسرائيلية المتمثلة في السلب والاعتداء والسرقة للأراضي الزراعية والتغيرات الجيوسياسية في المنطقة تضعف من أداء الجمعيات للدور الفعال في خدمة تعزيز و صمود المزارع الفلسطيني.
9. الانقسام السياسي الذي انبثق عنه انقساماً قانونياً، أدى إلى ضعف أداء تلك الجمعيات نظراً لأقدمية بعض القوانين وتضاربها وأدى أيضاً إلى ضعف المنظومة القانونية التي تحكم عمل الجمعيات والاتحادات، يأتي ذلك في ظل غياب المجلس التشريعي عن الانعقاد، وبالتالي وقف عجلة التطور القانوني وعدم مواكبته للمجريات الواقعة في الوقت الراهن.

5. اتحاد جمعيات المزارعين الفلسطينيين

يعتبر اتحاد جمعيات المزارعين الفلسطينيين مؤسسة تنموية (أهلية، غير ربحية، غير حكومية) تعمل في مجال التأهيل والتدريب والزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة، تعود بدايات الاتحاد إلى خضم مرحلة الاحتلال الإسرائيلي بين عامي 1967 و1993 قبل اتفاقيات أوسلو، مما حفز على نشأة المؤسسات غير الحكومية التي تقوم على مبدأ التطوع. وفي أواخر السبعينيات ظهرت لجنة الإغاثة الزراعية الفلسطينية وهي مؤسسة قام بإنشائها المهندسون الزراعيون والمزارعون، كان التركيز الرئيسي لهذه المؤسسة في ذلك الوقت هو توفير خدمات الإرشاد الزراعي للمزارعين، وهي الخدمات التي لم يعد يوفرها الإسرائيليون من النصف الثاني من السبعينيات في محاولة متعمدة لتهميش القطاع الزراعي.

في عام 1983 أصبحت الإغاثة الزراعية مؤسسة رسمية لا تزال تركز على حماية الأرض الفلسطينية وتوفير الخدمات الإرشادية، ولكنها أصبحت أيضاً منخرطة بشكل كبير في أجندة النضال الوطني. خلال الانتفاضة الأولى ساهمت الإغاثة الزراعية في إنشاء وتنظيم اللجان العامة للعمل المدني والتي تم إنشاؤها في جميع مناطق الضفة الغربية. وقد أدى ذلك جزئياً إلى زيادة وجود الأسس وجهات الاتصال بالمجتمعات الريفية والمزارعين. وفي أوائل التسعينيات تم زيادة التمويل وتم تعيين موظفين محترفين. بعد ذلك في عام 1993 تم تسجيل الإغاثة الزراعية في الوزارة المعنية في السلطة الوطنية الفلسطينية، وبمجرد إضفاء الطابع المؤسسي على الإغاثة الزراعية، أفسح المجال لإنشاء جمعية متخصصة للتعامل مع مشاكل القطاع الزراعي، إحدى الجمعيات التي تم إنشاؤها من قبل الإغاثة الزراعية هي اتحاد المزارعين الفلسطينيين (PFU).

خلال السنوات العشر الأولى ما بين 1993 و2003، بينما كان اتحاد المزارعين لا يزال تحت أجنحة الإغاثة الزراعية، قام الاتحاد خلال هذه الفترة على العمل على تطوير نشاطاته، وتنويع برامجه كما قام بزيادة عدد الموظفين والميزانيات المخصصة لتنفيذ هذه النشاطات والبرامج. وفي عام 2003 تم اتخاذ قرار الفصل بين الإغاثة الزراعية واتحاد المزارعين، وأصبح الاتحاد مؤسسة مستقلة مسجلة لدى وزارة الشؤون الداخلية. في السنوات السبع التالية في الفترة الواقعة ما بين 2003 و2010، قام اتحاد المزارعين بتطوير وتوسيع برامجه وأنشطته والتي استمرت تنفيذ معظمها حتى اليوم ومنها: تدريب المزارعين والتطوير المؤسسي والضغط والمناصرة والتمثيل والتواصل لتحقيق الاسترداد الضريبي، والدفاع عن الحق في الأرض والماء، وبرامج محددة موجهة لتحسين المنتجات⁴⁷.

يتحدث الأستاذ عباس ملحـم- رئيس اتحاد جمعيات المزارعين - عن دورهم الفاعل في دعم وتعزيز صمود المزارعين في الضفة الغربية، وقد زاد تفعيل هذا الدور من خلال إنشاء المجلس التنسيقي للقطاع الزراعي مؤخراً مع إعلان خطط ضم الأغوار بحيث يمثل المجلس جميع الاتحادات التي لها علاقة أو نشاط في القطاع الزراعي، حيث يقومون بالضغط على الحكومة والوزارة باتجاه اتخاذ سياسات تشريعية وقانونية تدعم المزارعين وتخفف من ثقل التكاليف والضرائب عن كاهلهم، بالإضافة إلى السعي لتفعيل المجالس الزراعية ودعم الاستثمارات الزراعية خاصة في المناطق المستهدفة من قبل الاحتلال كالمناطق (ج) في الضفة الغربية والأراضي الحدودية في قطاع غزة برغم محاولة الاتحاد زيادة عدد أعضائه إلا أن الأعضاء المسجلين حالياً هم 15000 عضو وهي نسبة لا تتجاوز ثلث عدد المزارعين بالضفة والقطاع، ويعزو بعض المزارعين عدم الانضمام إلى عضوية الاتحاد إلى أن الاتحاد يعبر عن لون سياسي واحد، وهذا ما نفاه رئيس الاتحاد، إضافة إلى ذلك فإن أنشطة الاتحاد وتمثيله في القطاع ضعيف جداً⁴⁸.

6. الاتحاد العام للفلاحين والتعاونيين الزراعيين الفلسطينيين

تم تأسيس الاتحاد العام للفلاحين والتعاونيين الزراعيين الفلسطينيين عام 1973م في المهجر، وكان يضم ستة فروع من الوطن العربي، حيث كان الاتحاد أحد دعائم منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وفي شهر مايو 1993م، عقد المؤتمر العام في مدينة خانيونس، وتم تشكيل الاتحاد العام للفلاحين

⁴⁷ مقال بعنوان "قصتنا" منشور على موقع الاتحاد عبر الانترنت

⁴⁸ ورشة العمل التفاعلية غزة

الفلسطينيين في قطاع غزة، وكان مقر الاتحاد العام للفلاحين مدينة خان يونس، وقد استقطب هذا الاتحاد غالبية الفلاحين، وكان له نشاط واسع على المستوى الداخلي، وقد حصل على الترخيص في عام 1993م بمزاولة العمل. وحين قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية من المهجر لأرض الوطن، التحم الأشقاء القادمين من المهجر مع أشقائهم أبناء الداخل وتم التشكيل الجديد للقطاع من خمسة عشر فرعاً: تسعة من الضفة، وستة من غزة⁴⁹.

اتفق المشاركون في ورش سياسات الأغوار ورام الله وفي ورشة قطاع غزة على ضعف أداء اتحاد الفلاحين وعدم تفعيل دوره بالشكل المطلوب والمتعلق بحماية حقوق المزارعين والدفاع عنها وتمثيلهم أمام الجهات الحكومية وغير الحكومية، ويعزي الأستاذ عباس ملحم السبب في ذلك إلى أنه اتحاد شبه حكومي ليس له أذرع ميدانية على الأرض، وبالتالي فهو غير مفعّل بالشكل المطلوب.

7. المؤسسات الأهلية المحلية والدولية العاملة في القطاع الزراعي والجهات المانحة له

تاريخياً لعبت المنظمات الأهلية دوراً مهماً في التنمية الزراعية منذ الثمانينات من القرن الماضي حيث بدأت بالعمل التطوعي لدعم ومساعدة المزارعين. تطور هذا العمل ليصبح أكثر تنظيماً ومأسسة خاصة بعد قيام السلطة الفلسطينية في العام 1994.

يشير الائتلاف الزراعي إلى أن المؤسسات الأهلية الزراعية الفلسطينية خاصة الأعضاء في الائتلاف الزراعي الفلسطيني تمتاز بقيادتها التنموية للقطاع الزراعي قبل نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية، وما زالت أحد عناصر القطاع الزراعي الأساسية من خلال:

- دعم صغار المزارعين، وتعزيز صمودهم في أراضيهم، وتوفير التكنولوجيا الحديثة والمناسبة.
- دعم صغار المزارعين لدى صناع القرار الفلسطيني والضغط والتأثير في السياسات لصالحهم، وتطوير الخدمات الفنية مثل الإرشاد الزراعي.
- بناء القدرات من خلال تدريب الكوادر البشرية المتخصصة، وتعزيز البحث العلمي.
- بناء شراكات مع المؤسسات والشبكات الدولية.
- تعزيز المناصرة للمزارع الفلسطيني من خلال تشجيع التشبيك مع الحركات التحررية الزراعية.
- كذلك دعمت مؤسسات العمل الأهلي التصنيع والتسويق الزراعي والجمعيات الزراعية والنسوية والتصدير والحصول على شهادات الجودة والمنتجات الآمنة والعضوية والتجارة العادلة.
- توفير بيئة جيدة لتحسين خدمات ما بعد الإنتاج مثل بيوت التغطية والتدريج والتغليف بهدف خلق فرص جديدة للتصدير.
- عملت المؤسسات الأهلية في السعي والضغط لإيجاد سياسات واستراتيجيات زراعية تحاكي الحاضر وتحدياته، وكيفية وضع آليات لتعزيز الصمود والتطوير الزراعي وحماية صغار المزارعين، ومواجهة حقيقة نمو الاستثمارات الزراعية على حساب صغار المزارعين وحقوقهم.

تواجه العلاقة بين المؤسسات الأهلية ووزارة الزراعة شيئاً من عدم التنسيق الفاعل، بحيث تأتي المؤسسات في بعض الأحيان بتمويل لا يتماشى مع سياسات وزارة الزراعة، أو يحدث أحياناً عدم شفافية في توضيح الخطط والتمويل المتوفر لدى تلك المؤسسات، ما يحدث ازدواجية في تنفيذ المشاريع بين تلك المؤسسات وبين وزارة الزراعة، كما وضع المشاركون في ورشة السياسات بغزة.

يتحدث المستطلعة آراؤهم من المنظمات الأهلية العاملة في الزراعة عن مدى وجود خطط لدى تلك المنظمات خاصة بالتنمية الزراعية ومكافحة الاستيطان، حيث أكدوا على أنه يوجد لدى المؤسسات الزراعية الأهلية الفلسطينية رؤية تنموية واضحة من أجل الوصول إلى قطاع زراعي فاعل ومستدام ويمتاز بالصمود والإنتاج والمنافسة ويدار بشكل عادل

⁴⁹ موقع وكالة وفا، مقال بعنوان الاتحاد العام للفلاحين والتعاونيين الفلسطينيين

وشفاف في إطار قانوني وتشريعي وسياسي واضح وفعال يسهم في حماية مكوناته كافة من أرض ومياه ومنتوج زراعي ومزارع خاصة صغار المزارعين والمرأة. وتسعى المؤسسات الأهلية من خلال الضغط على صانعي القرار إلى تطوير أداء السلطة وكذلك زيادة الموازنات التنموية والتطويرية للقطاع ولدعم المزارعين وحمايتهم وتعويضهم لأية خسائر تحدث بسبب الاحتلال أو الكوارث الطبيعية.

أما عن مدى وجود تنسيق بين المؤسسات الأهلية في إعداد خططها، فيفيد المستطلعة آراؤهم من شبكة المنظمات الأهلية بأنه لا يوجد هناك تنسيق كاف بين المؤسسات الأهلية، لكن في معظم الأحيان يتم التنسيق في حالة الأزمات، أو من خلال قطاع الامن الغذائي ووزارة الزراعة، أما في الأحوال العادية يوجد تنسيق محدود لا يرقى إلى الشراكة الحقيقية. إلا ان التنسيق بين المؤسسات الأعضاء في الائتلاف الزراعي أصبح أفضل حيث تحاول المنظمات الملائمة بين سياساتها وخطتها الخاصة بحيث تتماشى وتتكامل مع استراتيجية الائتلاف وهذه بداية جيدة ومميزة ويمكن أن يتم البناء عليها من أجل تعزيز التنسيق الفعلي والمستدام بين مؤسسات المجتمع المدني وعلى جميع المستويات حسب ما أفاد به ممثل الائتلاف.

يتحدث المهندس حسن الأشقر/ مدير عام التخطيط في الوزارة، عن وجود تنسيق مستمر مع جميع الشركاء والفاعلين في القطاع الزراعي في إعداد الخطط التطويرية والتنموية للقطاع الزراعي، أما فيما يتعلق بمستوى تنفيذ تدخلات الخطط فإن التنسيق يقل ويتداخل بين المؤسسات. كما أكد أن تلك المؤسسات تنسق مع الوزارة في إعداد استراتيجيتها وفي تنفيذ مشاريعها، إلا أنها تعتمد أحيانا على التوجهات العامة والخاصة للممولين المحتملين. أما فيما يخص التنسيق في تنفيذ المشاريع، فعلى الرغم من التطور في التنسيق خلال السنوات الخمس الأخيرة إلا أنه مازال يحتاج إلى تعزيز. ويشيد الأشقر بمساهمة قطاع الأمن الغذائي الذي أنشأته مؤسسة الفاو تحت مظلتها في تحسين التنسيق بين المنظمات الأهلية والدولية بعضها مع بعض من جهة وبينها وبين الوزارة من جهة أخرى، وذلك على الرغم من أن قطاع الأمن الغذائي ينحصر عمله في البرامج والأنشطة والمشاريع ذات الطابع الطارئ والإنساني وهي المشاريع التي ساهم في جلب التمويل لها فقط. يقترح الأشقر توسيع نطاق قطاع الأمن الغذائي ليشمل التنمية والاستثمار بحيث يسهل تبادل المعلومات والتنسيق في القطاع الزراعي بشكله الشمولي.

الأستاذ عباس ملحم، رئيس اتحاد جمعيات المزارعين، يوضح بأن التنسيق بينهم وبين الائتلاف الزراعي الذي يشمل عدداً من المؤسسات الأهلية كان جيداً؛ إلا أنه قد ضعف إلى حد الغياب خلال السنتين الماضيتين نتيجة اختلاف وجهات النظر وتضارب الآراء والمصالح ومحاولة فرض الائتلاف رؤيته على اتحاد جمعيات المزارعين دون مراعاة خصوصية العمل الخاص به. أما فيما يتعلق بعمل المؤسسات الدولية العاملة في القطاع الزراعي، فعبرت الوزارة عن رضاها النسبي عن الفاو في دعم مشاريع الوزارة خاصة المختبرات في قطاع غزة، إلا ان غالبية المستطلعة آراؤهم خاصة من المنظمات الأهلية عبروا عن قصور في أداء منظمة الفاو خاصة فيما يتعلق بدعم الاقتصاد الزراعي ودعم الامن الغذائي والذي يعتبر أهم مهامها، و أشاروا الا انه بأنه لم يتم الاستفادة الجيدة من الخبرة المتوفرة لدى منظمة الفاو في مجال البناء المؤسسي، السياسات الزراعية و السياسات المائية، بينما تقوم في الوقت نفسه بمنافسة المنظمات الأهلية بتنفيذ مشاريع ليست ضمن أولويات الفاو.

8. القطاع الخاص العامل في القطاع الزراعي

تلعب شركات القطاع الخاص دوراً بارزاً ومهماً في تعزيز القطاع الزراعي الفلسطيني، حيث تعد الشركات من دعائم الاقتصاد الوطني ومحركاً رئيسياً للتنمية الزراعية، حيث:

- تعد الطرف الثاني في التأثير على القطاع الاقتصادي في كل دولة بعد مؤسسات القطاع العام.
- تشكل عنصراً من عناصر التوازن في الاقتصاد المحلي.

- تعتبر من المؤثرات المباشرة على القوى العاملة؛ إذ أنّ أيّة منشأة قطاع خاص تحتاج إلى نسبةٍ محددةٍ من العمّال، والموظفين الذين يمتلكون القدرة الكافية على القيام بالوظائف التي تساهم في تحقيق الهدف الرئيسي من وجود المنشأة.
- تلعب شركات القطاع الخاص دوراً بارزاً ومهماً في تعزيز القطاع الزراعي من خلال آلية التعامل والعمل مع المزارع الفلسطيني، حيث تعد الشركات من دعائم الاقتصاد الوطني، نذكر مثلاً: شركة الجنيدي لتصنيع الألبان والأغذية وهي شركة فلسطينية تقوم بإنتاج منتجاتها من حليب فلسطيني من مزارع فلسطينية.
- كل مزرعة تشكل وحدة إنتاجية تتبع للقطاع الخاص وعلى هذا يمكن اعتبار أن دور القطاع الخاص أكثر أهمية في القطاع الزراعي.

أما أهم التحديات التي تواجه القطاع الخاص:

- يواجه القطاع الخاص الزراعي الكثير من المعوقات أدت إلى تراجع قدرته التنافسية مما جعله عرضة للمنافسة غير العادلة من المنتجين في دولة الاحتلال، من أهم تلك المعوقات:
- قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني لا يعطي أي خصوصية للقطاع الزراعي، وبالتالي لا يمكن تطبيق بنوده على القطاع الزراعي الذي يواجه أوضاعاً خاصة تتعلق بوجود المخاطر المتعددة وطول دورة رأس المال نسبياً.
- صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج وارتفاع أسعارها حيث تعتبر أسعار مدخلات الإنتاج في فلسطين هي الأعلى مقارنة مع دول الجوار.
- التناقض وتضارب المصالح بين كبار المزارعين وصغارهم حيث يسيطر كبار المزارعين على مصادر المياه عن طريق حفر آبار خاصة يتحكمون بكميات المياه التي يبيعونها لصغار المزارعين مع غياب أي قانون ينظم هذه العلاقة.
- يسيطر كبار المزارعون من خلال شركات استثمارية على قطاع النخيل في الأغوار وبتكلفة إنتاج أقل من صغار المزارعين مما يضعف قدرتهم على المنافسة.
- كبرى الشركات من مصانع وموردين يستغلون صغار المزارعين، حيث يواجه المزارع العديد من التحديات خلال تعامله مع بعض الشركات الكبيرة خاصة في الحصول على مدخلات الإنتاج التي يشترونها بثمن مرتفع بسبب عدم قدرتهم على الدفع نقداً وتأجيل الدفع إلى موسم الحصاد ويتضح هذا جلياً في قطاع غزة مع صغار مربّي الدواجن الذي يدفع من 300 إلى 400 شيكل ثمن طن العلف.

الفصل الثالث

مناطق ج والأغوار...خطورة السياسات الإسرائيلية وخطط الضم فيها

الفصل الثالث: مناطق ج والأغوار...خطورة السياسات الإسرائيلية وخطط الضم فيها

المبحث الأول: خصوصية القطاع الزراعي في مناطق الأغوار والمنطقة ج وسياسات الاحتلال الإسرائيلي في تلك المنطقة

إن مناطق ج هي المناطق التي تحوي متسعاً لإمكانات التطوير الحضري والزراعي والاقتصادي للضفة الغربية. تستغل إسرائيل سيطرتها التامة هناك في مجال التخطيط والبناء لتمنع الفلسطينيين منعاً شاملاً من البناء في مناطق C. فيما يقارب 60% من هذه المنطقة -أي نحو 36% من مجمل مساحة الضفة الغربية- تفرض إسرائيل هذا المنع بواسطة تعريف مساحات شاسعة كـ "أراضي دولة" و"أراضي مسح" و"مناطق إطلاق نار" ومحميات طبيعية و"حدائق وطنية" وذلك عبر ضمها إلى مسطحات نفوذ المستوطنات والمجالس الإقليمية أو عبر القيود والتضييق السارية على الأراضي التي احتجزتها إسرائيل بين جدار الفصل والخط الأخضر⁵⁰.

تمتد الأغوار الفلسطينية على طول الحدود الشرقية للضفة الغربية من قرية عين جدي في الجنوب قرب البحر الميت حتى منطقة عين البيضا ملاصقة لمنطقة بيسان في الشمال بمسافة تقدر بـ 120 كم وبعرض يتراوح ما بين (5 - 20 كم) حسب اقتراب أو بعد السلاسل الجبلية من نهر الأردن، وبذلك تشكل الأغوار الفلسطينية 28% من مساحة الضفة الغربية بمساحة تقدر بنحو 1600 كم²، ويعيش فيها أكثر من 65 ألف فلسطيني، وتضم 27 تجمعاً سكانياً ثابتاً على مساحة 10 آلاف دونم، وعشرات التجمعات الرعوية والبدوية، وتتبع إدارياً لثلاث محافظات هي: محافظة طوباس (الأغوار الشمالية) بواقع 11 تجمعاً، ومحافظة نابلس (الأغوار الوسطى) وتشمل 4 تجمعات، ومحافظة أريحا (الأغوار الجنوبية) وتحتوي على 12 تجمعاً.

وتكمن أهمية الأغوار الفلسطينية في كونها منطقة استراتيجية ذات مصادر حيوية وطبيعية على رأسها نهر الأردن والبحر الميت والمحاجر والأودية والينابيع والأراضي الزراعية. إن منطقة الأغوار تتربع فوق ثاني أكبر حوض مائي في فلسطين وتعتبر البعد المائي للدولة الفلسطينية وهي المجال الحيوي لازدهار الاقتصاد والزراعة والتخطيط وهي مستودع الحوض المائي الشرقي.

تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في منطقة الأغوار 280 ألف دونم؛ أي ما نسبته 38.8% من المساحة الكلية للأغوار؛ يستغل الفلسطينيون منها 50 ألف دونم؛ فيما يستغل سكان مستوطنات الأغوار 27 ألف دونم من الأراضي الزراعية فيه تتميز الأغوار بأنها منطقة طبيعية دافئة يمكن استغلالها للزراعة طوال العام، إضافة إلى خصوبة التربة، وتوفر مصادر المياه فيها.

ويسيطر الاحتلال الإسرائيلي على 400 ألف دونم في منطقة الأغوار بذريعة استخدامها مناطق عسكرية مغلقة، وتشكل هذه المناطق ما نسبته 55.5% من المساحة الكلية للأغوار، كما ويحظر الاحتلال الإسرائيلي على السكان الفلسطينيين ممارسة أي نشاط زراعي أو عمراني أو أي نشاط آخر في هذه المناطق. تسيطر المستوطنات على 85% من مساحة هذه الأراضي، ما يجعلها تنتج ما نسبته 40% من صادرات التمر من "إسرائيل"⁵¹. يسيطر الاحتلال كذلك على المياه الجوفية عبر تقييد استخدام الفلسطينيين للمياه، وعدم السماح لهم بحفر الآبار وترميمها، واحتكار حق حفر الآبار الجوفية لصالح شركة "ميكوروت" الإسرائيلية، التي تزخر الجزء الأكبر من المياه للمستوطنات، وتبيعها للفلسطينيين بأسعار باهظة⁵².

⁵⁰ تقرير بعنوان "سياسة التخطيط في الضفة الغربية" منشور على موقع مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسليم)، 2017/11/11
⁵¹ مقال بعنوان "مشروع الضم الإسرائيلي لمنطقة الأغوار الفلسطينية: السياق والتداعيات وخيارات المواجهة الاقتصادية" بتاريخ 2020/7/13 على موقع الناطور للدراسات والأبحاث.

⁵² منقول بتصرف، مقال بعنوان "نحو سياسات فلسطينية فاعلة لمواجهة الاستعمار الاستيطاني في الأغوار" منشور بتاريخ 2020/7/8، على موقع مركز الناطور للدراسات والأبحاث.

يمكننا التحدث عن أهمية مناطق طوباس والأغوار بالنسبة للقطاع الزراعي، من خلال المعلومات التي أفاد بها المهندس عمر بشارت، حيث تشكل منطقة أغوار طوباس نسبة 30% من المساحات المرورية المستغلة بالزراعة أي 12% من مساحة الضفة الغربية، ويتميز الإنتاج الزراعي في طوباس بالجودة العالية نتيجة خصوبة التربة والمناخ وخبرة المزارعين العالية في زراعة كافة المحاصيل الزراعية، هذا بالإضافة إلى الأهمية الجيوسياسية للمنطقة كونها البوابة الشرقية للوطن ومتاخمة للحدود الأردنية وامتداد الأغوار باتجاه الأراضي السورية. أما فيما يتعلق بمصادر المياه فتقع منطقة الأغوار الشمالية على الخزان المائي الشرقي ولكن يمنع على المزارعين استخدامه والاستفادة منه، لكن نتيجة الضغط على الاحتلال يتم تزويد المزارعين بكميات محددة من قبل شركات المياه الإسرائيلية، ويخضع المزارعون لسياسات الشركات الإسرائيلية في خفض كميات المياه المتاحة.

ونظراً لأهمية الأغوار الطبيعية، الاقتصادية والجيوسياسية فقد كانت على الدوام هدفاً لممارسات الاحتلال الإسرائيلي التي تتمثل بالسيطرة على الأراضي الزراعية والمصادر المائية ما أمكن ذلك، من خلال بلوكات استعمارية متصلة يسهل ربطها مع بعضها لتصبح بلوكات متصلة يسهل ضمها إلى دولة الاحتلال⁵³. أشار المشاركون في الورشة إلى أن السلطة الفلسطينية تسعى بكافة قدراتها خاصة هيئة مقاومة الجدار لمواجهة السياسات الإسرائيلية، وكذلك المجتمع الأهلي ومؤسساته تسعى بكل قواها للحد من تلك الممارسات وجزء هام من موازنات التمويل توجه إلى مناطق التماس ومقاومة تطبيقات الاحتلال وصدود المزارعين إلا أن هذا الجهد بحاجة إلى تعزيز وخاصة زيادة التمويل الموجه للأغوار ومناطق ج.

المبحث الثاني: أثر خطة ضم الأغوار وبعض أجزاء مناطق ج وصفقة القرن على القطاع الزراعي بشكل عام

توصلت الدراسة من خلال مقابلة أصحاب الشأن الفاعلين في القطاع الزراعي إلى أن خطة ضم الأغوار ستؤثر بشكل كبير وتحدث أثراً سلبياً ملموساً على تنمية القطاع الزراعي في فلسطين، ما ينتج عنه تدهوراً تدريجياً في الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي من العديد من المحاصيل الزراعية الاستراتيجية، لا سيما وأن منطقة الأغوار والمنطقة (ج) تشكلان سلة الغذاء للأراضي الفلسطينية، ويعود ذلك للخصائص والميزات الطبوغرافية التي تمتاز بها كلا المنطقتين. أفاد المهندس عمر بشارت بأن تنفيذ خطة ضم الأغوار يؤثر بشكل مباشر على كل مفاصل التنمية في المنطقة لأن الهدف الأساسي منها تفريغ العنصر البشري فيها لأنه هو أساس التنمية، بالإضافة إلى السيطرة الكلية على الرقعة الأساسية للعملية الزراعية وهي المياه وضم المناطق الخصبة لصالح المستوطنات وتضييق الخناق على الشباب والسكان مما يزيد من حالة الإحباط التي تؤدي إلى هجرة أصحاب العقول والشباب من الأغوار، وهذا كله يؤدي إلى ضعف في الناتج القومي مما يؤثر على الأمن الغذائي لكل أرجاء الوطن، ناهيك عن السيطرة الكلية بشكل دائم على المعابر التي تربط الأراضي الفلسطينية مع دولة الأردن الشقيق. أما عن آثار تهديد إسرائيل بضم الأغوار على التنمية الزراعية في مناطق الأغوار والاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، فأكد المشاركون في ورشة العمل الخاصة بالأغوار عن الآثار المتوقعة والتي تتلخص فيما يلي:

- إنهاء حل الدولتين وقتل الحلم بالدولة الفلسطينية التي تفقد أغوارها وماءها وبحرها وجوها وحدودها مع الأردن وتخلق كانتونات معزولة.
- إنهاء الاستقلالية الفلسطينية والاعتماد الكامل على إسرائيل سياسياً واقتصادياً وصناعياً واجتماعياً في تلك المناطق وتراجع دور السلطة الوطنية الفلسطينية وعدم القدرة على تنفيذ السياسات والاستراتيجيات.
- السيطرة الكاملة على كافة الموارد الطبيعية ومصادرة الحقوق المائية في نهر الأردن ونبابح البحر الميت ودعم الوجود الاستيطاني الذي يستهلك 50% من مياه الحوض الشرقي.

⁵³ ورشة عمل الأغوار بتاريخ

- تراجع قدرة المزارعين على الصمود واستثمار مصادر المياه الخاصة بهم أو الوصول إلى المصادر المائية وفقدان مخزون استراتيجي كبير من المياه وخسارة كبيرة للقطاع الزراعي في ظل السيطرة الإسرائيلية الكاملة.
- انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي وتراجع مستوى الأمن الغذائي نتيجة السيطرة على الأراضي الزراعية.
- إخضاع المزارعين للسياسات الإسرائيلية والحد من زراعة الكثير من المحاصيل.
- تدمير الأراضي وتحويلها إلى بؤر استيطانية.
- إفراغ المنطقة من السكان للسيطرة على كافة الأراضي بحجج أمنية، خاصة المنطقة ما بين خط 90 وخط أولون الإسرائيلي.
- فقدان الآلاف من فرص العمل وتقلص مساحات الأراضي الزراعية المتاحة بالإضافة إلى صعوبة الحركة والتنقل.

المبحث الثالث: الفرص المتاحة للسلطة الفلسطينية والمؤسسات الأهلية لتعزيز صمود القطاع الزراعي في الضفة الغربية ومناطق ج والأغوار.

توصلت الدراسة من خلال آراء كافة الفاعلين خاصة في ورشة الأغوار ورام الله إلى وجود عدد من الفرص المتاحة للتدخل وتحسين نوعية حياة المزارعين لضمان تعزيز صمودهم وبقائهم في حلقة الإنتاج الزراعي وثنيتهم عن الهروب من المناطق الريفية، وذلك من خلال عدد من التدخلات والسياسات الزراعية، كما أكد المهندس حسن الأشقر خلال المقابلة الهيكلية على أنهم يعدون حالياً خطة خاصة بالقطاع الزراعي يتم حالياً مراجعتها وتنقيحها؛ تلك الخطة أخذت بالاعتبار خطط الضم الإسرائيلية في القطاع الزراعي من خلال استهداف المناطق المهددة في تكثيف التنمية والأنشطة الزراعية، وبما يتناسب مع توجهات الخطة العامة في دعم بقاء وصمود المزارعين على الأرض. ومن صور التدخلات المقترحة في هذا الإطار والتي تدعم المزارعين في مواجهة السياسات الإسرائيلية؛ تنفيذ مشاريع استصلاح وزراعة الأراضي وتوفير المصادر المائية من خلال مشاريع الحصاد المائي، بالإضافة إلى شق الطرق الزراعية لتسهيل وصول المزارعين إلى أراضيهم في المناطق البعيدة، والعمل على توفير مدخلات الإنتاج والقروض الحسنة للاستثمار في القطاع الزراعي بما يضمن المحافظة على ربحية معقولة للمزارعين وضمان استمرار العملية الإنتاجية.

وعن منطقة الأغوار والمنطقة ج-المناطق الأكثر تضرراً من خطة الضم وسياسات الاحتلال-يضيف الأشقر بأنه تم اعتماد خطة صمود شاملة للأغوار الفلسطينية بقيمة 25 مليون دولار ممولة من الحكومة الفلسطينية في قطاعات مختلفة (الحكم المحلي، المياه، الطاقة، العمل، الزراعة، الصحة، التربية والتعليم، الدفاع المدني)، حيث تم إقرار مجموعة من الأنشطة والمشاريع في هذه القطاعات لتنفيذها؛ الأمر الذي سيساهم في تعزيز صمود المواطنين في التجمعات السكانية في تلك المناطق. وبالرغم من كل التحديات فتختزن الأغوار إمكانيات وفرص يمكن تعظيمها لتطوير القطاع الزراعي أهمها:

- الخصوصية البيئية الزراعية و الإنتاج المبكر الذي يوفر ميزة تنافسية عالية
 - الخصوصية التراثية التي يمكن الاستفادة منها في تسويق المنتج
 - توفر الموارد البشرية وخبرتها العالية في مجال الزراعة.
 - فرصة تطوير قطاعي النخيل والعنب.
 - استغلال المياه المعالجة كمصدر ثانوي للري.
 - وجود المساحات القابلة للزراعة.
- أما عن أهم الأولويات والتدخلات لدعم صمود الأغوار فأكد المشاركون في ورشة عمل الأغوار والمستطلعة آراؤهم على أهمية:

1. الضغط والمناصرة لإيجاد حل سياسي عادل للأغوار مع وجود استثمارات مناسبة وحوكمة فعالة
2. ضرورة التحول التدريجي إلى استخدام التكنولوجيا المتطورة في الزراعة التي تحد من استهلاك المياه، وأتمتة الأنشطة الزراعية وأنظمة الري.

-
3. تطوير مصادر المياه واستثمارها بشكل أفضل وهو إعداد خطط لتطوير الينابيع لا سيما المحاذية للمستوطنات، بالإضافة إلى اللجوء للمياه المعالجة ومشاريع الحصاد المائي، بالإضافة إلى حفر الآبار الزراعية.
 4. توسيع مشاريع الحصاد المائي خاصة في منطقة الأغوار، على المستوى الكلي مثل بركة عرابة ذات السعة من 140-150 ألف متر مكعب، وكذلك سد العوجا ذو القدرة على حجز من 750,000 وفي حال تطويره قد تصل سعته إلى 1,500,000 متر مكعب، كما أن سد بيت الروش في الخليل يمكن أن يحجز خلفه 200,000 متر مكعب، وكلك سد مسافر بني نعيم يمكنه حجز 200,000 متر مكعب تقريبا، أي يمكن الاستفادة من 2.5 - 3 مليون متر مكعب من مياه الأمطار من خلال مشاريع الحصاد المائي.
 5. خوض مفاوضات جدية بوجود الأطراف الدولية من خلال كوادر مؤهلة فنياً وسياسياً، مع تخفيض سقف التوقعات حتى يمكن الوصول لاتفاق.
 6. الضغط باتجاه الحصول على كميات مياه إضافية من إسرائيل كجزء من الحقوق المائية التاريخية، مع عدم إسقاطها من الذاكرة في المستقبل.
 7. المفاوضات تكون مرتبطة بكل ما يتعلق بالمياه من زراعة وأراض وتجارة وأمن.
 8. الخطط تكون منطقية وتنفذ بالتدرج وبدون مبالغة.
 9. التركيز على وعي المواطن في ترشيد استخدام المياه.
 10. الشفافية والمحاسبية فعلا وليس قولا.
 11. صياغة التشريعات بشكل منطقي وتوفير الأدوات لتنفيذها.
 12. العمل على إدارة متكاملة وتعظيم كفاءة استخدام المياه.

الفصل الرابع

الخلاصة والتوصيات

أ. **ما يتعلق بالسياسات الزراعية وفعاليتها**

هذه الفجوة أضعفت من فعالية السياسات على جميع المستويات، **خلصت الدراسة إلى وجود فجوة في السياسات الزراعية** على مستوى السياسة نفسها وعلى مستوى التنفيذ، إضافة إلى وجود فجوة واضحة في السياسات بين الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة الانقسام الفلسطيني. بالرغم من ذلك فإن هذه الفجوة قد تقلصت هذا العام نتيجة جهود الحكومة مع وزارة الزراعة ومع الوزارات المعنية وبدعم فني من منظمة الفاو. حيث تم اعتماد الخطة الوطنية لسلامة الغذاء (NFSS) العام الماضي، وكذلك تم اعتماد السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي (NFSNP) وخطة الاستثمار الوطنية شهر نوفمبر من العام الحالي.

وبرغم اعتماد تلك الاستراتيجيات إلا أن المشكلة تكمن في تمويلها وفي تطبيقها، لأن تطبيقها يحتاج إلى توفر السيادة على الأرض والموارد والمعايير، وتعتبر سياسات الاحتلال الممنهجة في تقييد الوصول للموارد من أرض ومياه ومنع استخدامها في كثير من الأحيان والسيطرة على المعابر، أهم التحديات التي تواجه تنفيذ السياسات والخطط الزراعية؛ **فيما يلي أهم الخلاصات التي توصلت إليها الدراسة:**

1. أجمع الخبراء في جميع الورشات على عدم التوافق في السياسات الزراعية بين غزة والضفة الغربية، ما يضعف موقف أي من تلك السياسات ويقلل فرص تعميمها وحشد التمويل اللازم لتنفيذها.
2. هناك عدم تكامل في السياسات الزراعية فيما بينها، وكذلك عدم تكامل مع السياسات الوطنية الأخرى كسياسات الاستثمار الوطنية وسياسات التسويق والسياسات الضريبية والسياسات المائية، بحيث نجد تلك السياسات لا تخدم القطاع الزراعي والمزارعين بالشكل الكافي.
3. السياسات الزراعية الموجودة غير متناسقة، والقوانين والتشريعات لا تخدم تطبيق وتفعيل تلك السياسات.
4. هناك سياسات وخطط زراعية عديدة لكنها غير مطبقة على أرض الواقع بشكل فعال، إما نتيجة لافتقار للإرادة السياسية والفنية الحقيقية، وإما لنقص التمويل وعدم كفايته وانخفاض موازنة وزارة الزراعة من إجمالي الموازنة الحكومية.
5. لقد أثر غياب تفعيل المجلس التشريعي في ضعف تفعيل السياسات والخطط الزراعية، بالإضافة إلى ضعف تنظيم العلاقة بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي.
6. غياب الأطر القانونية والتشريعية المنظمة لعمل المؤسسات الزراعية مثل مؤسسة الإقراض الزراعي وصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، بالإضافة إلى المجالس والتعاونيات والاتحادات الزراعية.
7. أثر عدم اعتماد سلاسل قيمة خاصة بالقطاع الزراعي على اعتبار منتجات الزيتون والزيت منتجات صناعية وكذلك الأمر فيما يتعلق بمنتجات الألبان؛ ما يؤثر على ثبات القيمة المضافة الخاصة بالقطاع الزراعي.

ب. **ما يتعلق بالبناء المؤسسي والحوكمة في المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي**

1. تعاني معظم المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي بما فيها وزارة الزراعة من ضعف في البناء المؤسسي والحوكمة الخاصة بهم، ويتضمن ذلك الضعف الهيكلي في تلك المؤسسات. وضعف الرقابة والشفافية.
2. هناك نقص حاد في المعلومات الزراعية حيث إن الإحصاء الزراعي لم ينفذ منذ العام 2010، ما يعني عدم تحديث المساحات والحيازات الزراعية منذ عشر سنوات.
3. تعاني وزارة الزراعة من نقص في بعض التخصصات الفنية مثل تخصص التربة والمياه.
4. تم تشخيص عشوائية المشاريع المنفذة في منطقة الأغوار ما يستدعي إعداد خطط تفصيلية وتطبيقها.
5. لقد أثر التوسع في زراعة بعض المحاصيل بدون تخطيط في منطقة الأغوار كالنخيل مثلاً على حساب مصادر المياه التي يوجد توجه لخصختها، فمثلاً إقامة مشاريع زراعية في منطقة طمون سيؤثر على المياه في منطقة الأغوار.

6. يعتبر دور المؤسسات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص فاعلاً وذا أثر في تنمية القطاع الزراعي، لكنه بحاجة إلى المزيد من التفعيل وزيادة التنسيق.

ج. ما يتعلق بمناطق الأغوار والمنطقة ج

1. أكد الفاعلون على وجود استغلال خاطئ من مزارعي الأغوار لقضية الإعفاء من تكاليف الكهرباء والمياه.
2. رغم نقص الكوادر الإرشادية الفنية في وزارة الزراعة؛ إلا أن هناك حالة من الرضى جيدة حول الإرشاد الزراعي المقدم في منطقة الأغوار، حيث يوجد 8 مراكز إرشادية وهناك تنسيق ميداني ممتاز بين مهندسي الوزارة والمؤسسات الأهلية العاملة في مجال الزراعة.

د. ما يتعلق بالدعم المالي والاستثمار والإقراض

1. يواجه القطاع الزراعي نقصاً في التمويل الموجه إليه، ومعظم التمويل يعتمد على جهات مانحة في الغالب لا تنسق مع القائمين على السياسات الزراعية في وزارة الزراعة إلا نادراً.
2. هناك حاجة ماسة لوجود مؤسسات التمويل والاستثمار والإقراض الزراعي وصناديق ضمانات للقروض، لكنها تفتقر إلى التمويل اللازم لتشغيلها والمفترض أن يكون من أموال الاسترداد الضريبي الذي تستفيد منه عادة مؤسسات المجتمع المدني، هذا بالإضافة إلى أن قرارات إنشائها لم تدرس بشكل جيد ولم يتم التأكد من وجود قبول شعبي لها.

هـ. ما يتعلق بالتسويق وحماية المنتج المحلي

1. تواجه الأسواق الفلسطينية إغراقاً ممنهجاً بالمنتجات الإسرائيلية من خلال تهريبها إليها خاصة في أوقات المواسم الزراعية، ما يحرم المزارعين من الاستفادة من تلك المواسم ويضعف قدرتهم التنافسية.
2. أشار الخبراء إلى خلل كبير في حساب الميزان التجاري المتعلق بالصادرات والواردات خاصة عدم دقة المعلومات حول الواردات بسبب وجود 750 نقطة تهريب في الضفة، بحيث قد تصل نسبة الخطأ في حساب الميزان التجاري إلى 50%، ما يؤثر بدرجة كبيرة على كفاءة الخطط الزراعية واتخاذ قرارات صحيحة.

و. ما يتعلق بالسياسات المائية والتغيرات المناخية

1. يواجه القطاع الزراعي عجزاً كبيراً في المصادر المائية، على الرغم من وجود فائض نتيجة اتفاقيات أوسلو وسيطرة الاحتلال على الموارد المائية مع تعطل اللجنة المشتركة لحفر الآبار الزراعية.
2. هناك فرصة كبيرة لتوفير مصادر مائية للري الزراعي من خلال مشاريع الحصاد المائي.
3. أجمع خبراء القطاع الزراعي على التأثير الواضح للتغير المناخي على القطاع الزراعي ومصادر المياه في السنوات الخمسة عشر الأخيرة، مثل ارتفاع درجة الحرارة وتأثيره في انتشار حشرة توتا أبسيليوفا على محصول الطماطم، وما ترتب عليه من انخفاض في الإنتاج وزيادة في تكاليف مستلزمات الإنتاج (استخدام مبيدات بكميات أكبر لمكافحة الحشرة)، بالإضافة إلى توقف أو تراجع كمية المياه في 18 نبع في طوباس، وتوقف نبع العوجا والآبار الجوفية لفترات طويلة عن الضخ. مع زيادة ملحوظة في مياه الآبار الجوفية التي وصلت في بعض المناطق إلى 9000 مليون لتر مع عدم القدرة على حفر آبار جديدة بسبب سياسات الاحتلال.

المبحث الثاني: التوصيات

أ. توصيات موجهة للحكومة الفلسطينية

1. تبني منهج شمولي متكامل يجمع بين السير في طريق الوصول لحل سياسي عادل يضمن الحقوق السياسية والسيادة على الموارد والمعايير من خلال تفعيل الضغط والمناصرة والاتجاه نحو محاكم دولية لاسترداد الحق في الأرض والمصادر المائية الفلسطينية ومنع إنفاذ خطة الضم وكذلك فتح ملف اتفاقية أوسلو فيما يتعلق بالموارد المائية.

2. التركيز على برنامج التنمية الريفية الشاملة وتبني مناهج تنمية جديدة مثل المنهج المناطقي في التنمية والزراعة (territorial approach)⁵⁴ كفرصة يبرز أهمية الموارد الخصوبة والتراثية والتي تشكل ميزة اختلافية تساعد على خلق قيم مضافة للقطاع الزراعي التي يعتبر برنامج العناقيد الزراعية جزء من هذا المنهج . بالإضافة الى خلق فرص عمل خارج المزرعة في المناطق الريفية لتعزيز صمود الريف الفلسطيني.
3. **ضرورة تنفيذ السياسات والاستراتيجيات التي تم اعتمادها مؤخرًا من الحكومة (الاستراتيجية الوطنية لسلامة الغذاء، السياسة الوطنية للابتغذائي والتغذوي والاستراتيجية الوطنية للاستثمار) وكذلك ضرورة توفير التمويل اللازم لها**
4. دعم المنتج الوطني وحمايته من الإغراق من خلال زيادة التنسيق بين الجهات المعنية لوقف تهريب المنتجات الإسرائيلية إلى السوق الفلسطيني.
5. العمل على إنهاء الانقسام السياسي لما له من تداعيات طالت كافة القطاعات الاقتصادية والعمل على انتخابات مجلس تشريعي يمثل فئات الشعب كافة، بحيث يتم من خلاله اعتماد كافة الخطط والسياسات والتشريعات والقوانين الزراعية لكي تحظى بالشرعية والفاعلية وتكون موحدة بين شطري الوطن.
6. العمل على تضمين القطاع الزراعي ضمن الأجندات والسياسات الوطنية كأولوية في موازنتها وتدخلاتها.
7. تنظيم وتفعيل القوانين الداعمة للقطاع الزراعي مثل تفعيل قانون الاسترداد الضريبي وفقاً لتعديلات اللجنة الخاصة بالاسترداد الضريبي، وتعديل القرار بقانون رقم 8 لسنة 2015 لمنح تسهيلات للمزارعين في عمليات الإقراض من صندوق الإقراض على أساس تكافؤ الفرص، وتعجيل سن الأنظمة التي تحكم عمل المجالس الزراعية لتعزيز وجودها وتفعيل دورها تحت رقابة وسيادة القانون وتطوير قوانين حماية المستهلك.
8. إعادة النظر بقانون هيئة العمل التعاوني وبشكل جذري حيث أنه أنشئ تحت مسمى قانون بقرار، ووضعت له معايير إدارية وتدخلات في القطاع التعاوني في حال طبقت سوف تسهم في القضاء على القطاع التعاوني في فلسطين.
9. تفعيل صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية وإعادة هيكلته بما يتناسب مع وظيفته، وتعديل القرار بقانون رقم 12 لسنة 2013 حيث يعنى بالتخفيف من شروط التأمين لدى صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية حتى يستطيع صغار المزارعين الاستفادة منه.
10. ضرورة تفعيل مؤسسة الإقراض الزراعي وكأنها بنك زراعي، لكن يجب أن تكون هناك آليات واضحة لتنظيم وإدارة المصادر المالية وأن تركز على دعم صغار المزارعين.
11. استقطاب التمويل الخارجي وتوظيفه لخدمة المزارعين والقطاع الزراعي والحرص على التوزيع العادل للدم المالي دون واسطة أو محسوبة ويتأتى ذلك من خلال الرقابة والتنسيق مع المؤسسات غير الحكومية من قبل الحكومة.
12. دعم المزارعين بتوفير الآلات والمعدات اللازمة لحفر الآبار الزراعية وتسوية الأراضي، والعمل على تعويضهم عن الأضرار التي تلحق بهم جراء الاعتداءات الاسرائيلية من خلال مؤسسة الإقراض الزراعي وصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية على أساس مبدأ تكافؤ الفرص.
13. الاستفادة من مياه الجريان السطحي من خلال تشجيع مشاريع الحصاد المائي وزيادة الاستفادة من المياه الجوفية عن طريق للضغط من أجل تسهيل حفر الآبار الجوفية أو إعادة تأهيل الموجود منها ورفع قضايا أمام المحاكم الإسرائيلية بخصوص حفر الآبار، واعتماد خطط صغيرة لا مركزية لإدارة المياه الزراعية، حيث تمنح مثل هذه الخطط السلطة الفلسطينية القدرة على الالتفاف على المعوقات الإسرائيلية ويسمح لها بالعمل بشكل منفرد.

ب. توصيات موجهة لوزارة الزراعة

1. إعادة النظر في الاستراتيجيات والسياسات الزراعية لتعكس علاقة الزراعة والاقتصاد ومدى ارتباطها بالمشروع الوطني والدفاع عن الأرض والهوية من خلال تبني سياسة إحلال الواردات وتعزيز نسبة الاكتفاء الذاتي لتحسن الأمن الغذائي، كذلك تبني مفهوم السيادة الغذائية الذي يعزز الاعتماد على الموارد المحلية ويعزز صمود المزارعين.
2. بناء قاعدة بيانات زراعية تحتوي على معلومات تتعلق بالمنتجين وأصناف المنتجات ورتبها وأسعارها وحجم الإنتاج من كل نوع، وضرورة إنشاء سوق وطني إلكتروني للمنتجات الزراعية الفلسطينية، والعمل على انفتاح السوق ووضع خطة تسويق عادلة، وتطوير عمليات النقل الخارجي.
3. أهمية إعادة النظر في طبيعة خطط الطوارئ وكيفية التعامل معها حيث اثبتت مواجهتنا لجائحة كورونا ضعفا واضحا في مواجهة الطوارئ.
4. تعزيز التواصل والصلة بين مقري الوزارة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوحيد القرارات الوزارية الصادرة عنها منعاً لإرباك المزارع أو الموظف المسؤول وكذلك ضرورة فتح أبواب التسويق بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة لما له من دور هام في رفع المستوى الاقتصادي لشطري الوطن.
5. زيادة التنسيق الفاعل بين الوزارة والمؤسسات الأهلية، من خلال مشاركة المؤسسات الأهلية في جميع مراحل التخطيط وكذلك التمويل المتاح عبر المانحين.
6. تدريب وزيادة الكادر الفني في وزارة الزراعة باعتبارها المؤسسة الأم لكل المؤسسات وتوزيعهم جغرافياً بما يتناسب مع المساحات الزراعية وتقييم دقيق لتعيين الموظفين وترقياتهم لتقديم أقصى دعم ممكن للمزارعين في أراضيهم، ورفع الحوافز الممنوحة للمرشدين وخاصة العاملين في منطقة الأغوار والمناطق الأخرى التي ينطوي العمل بها على مخاطرة وكذلك العاملين في مجال الاستزراع السمكي والتلقيح الصناعي.
7. تطوير المنظومة الإرشادية وزيادة عدد المرشدين وأنشاء منتدى للإرشاد تشارك فيه كافة المنظمات الأهلية حسب تخصصها واهتمامها، والعمل على خصخصة الإرشاد على المدى المتوسط، بالإضافة الى تطوير رزمة زراعية مبنية على الطلب السوقي وزيادة الإنتاجية والاهتمام بالمحاصيل التصديرية ذات القيمة العالية والقدرة التنافسية.
8. تشجيع البحث العلمي التطبيقي وتفعيل مركز البحوث الزراعية في قطاع غزة توفير التمويل اللازم وكذلك تطوير محطات التجارب ورفعها بالكادر الفني والتفاهم لعودة جميع المختصين لاستئناف عملهم في القطاع بعد تركهم إياه نتيجة الانقسام عام 2006.
9. زيادة الدعم الموجه للمزارعين خاصة في الأغوار ومناطق ج من خلال تفعيل أكبر لعمل المرشدين الزراعيين في الميدان وحماية أراضيهم من التعديلات السكانية، وكذلك من خلال تخفيض الرسوم المفروضة على المدخلات الزراعية، وعقد ندوات توعية للمزارعين حول الطرق المثلى لزراعة المحاصيل والاستفادة من مصادر المياه المتاحة.
10. تنمية العلاقات مع المؤسسات الدولية والمانحين وتفعيل مجموعات العمل القطاعية ذات العلاقة والتي تعنى بدعم وتمويل القطاع الزراعي، وتوجيه التمويل بما يلبي احتياجات وأولويات القطاع الزراعي ويلتزم الاستراتيجية الزراعية.
11. زيادة الدعم المقدم للمزارعين المتضررين من ممارسات الاحتلال ومنحهم أولوية عند ترشيح مستفيدين للمشاريع المقدمة من الجهات المانحة.
12. تعزيز سلاسل القيمة، واستعمال التكنولوجيا الحديثة لزيادة الإنتاجية وتوفير بنية تحتية وخدماتية مناسبة لمعاملات ما بعد الحصاد، من خلال زيادة جودة تخزين المنتجات الزراعية والتغليظ والشحن لتقليل الفاقد. تبني سياسات سعرية فعالة للحد من التذبذب في كثير من أسعار المنتجات الزراعية الرئيسية خاصة الدواجن

- والطماطم وكذلك اعتماد سياسات بهدف ضبط الأسعار الخاصة بالمدخلات الزراعية ومنع عمليات الاحتكار من قبل كبار المنتجين والتجار.
13. مراعاة وصول صغار المزارعين للموارد والمياه وصولاً عادلاً، ومساعدتهم في تسويق عادل لمنتجاتهم وفتح أسواق تصديرية لها، ومنحهم تسهيلات وتخفيض رسوم الاستيراد والتصدير في إطار التخفيف عن كاهل المزارعين الصغار ومراعاة دخلهم الضعيف.
14. الحد من تداعيات تفتت وتشتت الحيازات الزراعية عن طريق الإيعاز للجمعيات الزراعية بأن تكون مسئولة عن تنظيم صغار المزارعين للمساعدة في الاسترداد الضريبي وإدارة الحيازات لتحقيق الاستفادة القصوى من مصادر المياه المتاحة والطرق التكنولوجية المستعملة، على أن يتم ذلك تحت رقابة الوزارة.
15. التكيف مع آثار التغيرات المناخية على قطاع المياه من خلال:
- زيادة التوعية ومرونة التعامل مع مخاطر التغير المناخي والتصحر والجفاف وانجراف التربة، وإدارة الكوارث الطبيعية.
 - تعزيز وتمكين البحوث العلمية وبناء القدرات لاستخدام التكنولوجيا الحديثة الخاصة بنماذج التغير المناخي بما يشمل رصد وإدارة التغير المناخي وإدارة الجفاف.
 - الأخذ بعين الاعتبار مخاطر تغير المناخ عند رسم السياسات المائية المستقبلية من قبل صانعي القرار.
16. تعظيم الاستفادة من الكميات الكبيرة من مياه الأمطار، من خلال:
- مشاريع كبيرة مثل إقامة السدود بجميع أنواعها مثل سدود حجز المياه أو السدود التعويقية التي تعمل على تخفيف سرعة جريان المياه السطحية مما يعطي الوقت الكافي للمياه لترشح من خلال قطاع التربة، كما أن مثل هذه السدود تحافظ على التربة من الانجراف، ومن أشهر أنواع هذه السدود ما يعرف بالجابيون Gabions.
 - أو إقامة مشاريع صغيرة على مستوى المزرعة مثل إنشاء البرك التجميعية لتجميع مياه الأمطار من على أسطح الدفيئات الزراعية أو المنازل.
17. زيادة الاهتمام بمجال الري بالمياه المعالجة كمصدر إضافي مساعد للمياه التقليدية من خلال:
- العمل على معالجة المياه العادمة للمستوى الذي تتوافق فيه مع المعايير الفلسطينية لإعادة الاستخدام (PS 742/2003).
 - زيادة التنسيق بين وزارة الزراعة وسلطة المياه وتحديد مسؤولية كل طرف.
18. زيادة حملات التوعية للتعريف بأهمية الري بالمياه المعالجة، وتعويضها للعجز في الموازنة المائية، وعدم محاربة مشاريع الري بالمياه المعالجة.
19. التأكيد على إنشاء جمعيات مستخدمي المياه Water Users Associations، ليكون لها دور في إدارة هذه المشاريع كمزود خدمة.

ج. توصيات موجهة للمؤسسات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في القطاع الزراعي.

1. تنفيذ رؤية شبكة المنظمات للقطاع الزراعي التي وردت في الوثيقة الاستراتيجية للشبكة والتي تتحدث عن إطار تنسيقي متماسك ومتعاون يضم مجموعة من المنظمات العاملة في قطاع الزراعة والعمل على تحقيق توجهاتها الاستراتيجية.
2. تعزيز الحوار بين الفاعلين في القطاع الزراعي بهدف زيادة قدرة المجتمع المدني على التأثير في السياسات الزراعية وتبني القطاع الزراعي كأولوية، وكذلك تفعيل كافة القوانين الداعمة للقطاع الزراعي مثل قانون الاسترداد الضريبي وكذلك العمل على تقييم تلك السياسات وأثرها على تنمية القطاع الزراعي.

3. تعزيز الممارسات الديمقراطية والحوكمة في المؤسسات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية، المجالس الزراعية، الجمعيات والتعاونيات الزراعية) بهدف زيادة التنسيق فيما بينها لتحقيق التكامل في الأداء.
4. تعزيز دور المؤسسات الأهلية في مواجهة نشاطات الاحتلال الاستعمارية، لتثبيت المزارعين لمواجهة تلك النشاطات من خلال تزويدهم بمدخلات الإنتاج في مناطق ج وفي المناطق التي يعزلها الجدار، كذلك مساعدتهم في تسويق منتجاتهم وحماية حقوقهم المائية، والسعي في الملاحظات القانونية للاختراقات الاحتلالية حتى يتمكن المزارع من مقاومة الأطماع التوسعية الاحتلالية، وكذلك مساعدة المزارعين في تثبيت شرعية ملكيتهم للموقع والتأكيد على حرية الوصول والتصرف بحقوقه كافة
5. المساهمة في رفع كفاءة وقدرة مؤسسات قطاع الزراعة للاستمرار في تقديم خدمات مستدامة تعزز دور قطاع الزراعة والمؤسسات الأعضاء نحو النهوض بقطاع الزراعة **من خلال إعادة هيكلتها وبناء قدرات موظفيها، بالإضافة إلى** تنفيذ مشاريع ذاتية مدرة للدخل من خلال الجمعيات والمؤسسات الأهلية لضمان استمرارية واستدامة عملها وتحقيقها أهدافها.
6. زيادة انخراط الجمعيات والمؤسسات الأهلية الزراعية مع المؤسسات الحكومية وإبرام الاتفاقات والتفاهات التي تصب في صالح القطاع الزراعي وخدمة المزارعين.
7. **تعزيز الحوار بين الجمعيات الأهلية والمنظمات الدولية والعمل معا على حشد التمويل وتنفيذ برامج ومشاريع مشتركة**
8. إحياء العمل التعاوني وتطوير التعاونيات وتنظيم المزارعين فيما بينهم لتكوين جسم موحد يستطيعون من خلاله شراء مدخلات الإنتاج بسعر أقل والاستفادة من الفواتير الضريبية لتقديمها لوزارة المالية والحصول على الإرجاعات الضريبية.
9. تقييم دور المجالس الزراعية من أجل تقييم مدى جدواها، وما هي الصورة والوضعية والتركيب القانونية والإدارية التي يجب أن تكون مبنية عليها بهدف تعزيز ومأسسة دورها في تنظيم القطاع الزراعي، حيث أنها تعتبر أساسية وداعمة للقطاع الزراعي.
10. الضغط باتجاه الإسراع في اعتماد قانون ناظم للمجالس الزراعية وتم تقديمها لمجلس الوزراء ليتم المصادقة عليها ومنحها الشرعية لتتمكن كل منها من تنظيم قطاعاتها المختصة بها.
11. ضرورة مراعاة التخصصية في تنفيذ المشاريع الزراعية من قبل منظمات المجتمع المدني تتناسب مع كفاءة وقدرات عاملها.

د. توصيات موجهة للمانحين والمؤسسات الدولية، ومؤسسات التمويل الزراعي

1. توفير مصادر تمويلية ميسرة للمزارعين وتوفير ضمانات للقروض لإنشاء المشاريع الزراعية الريادية النباتية أو الحيوانية ومشاريع التصنيع الزراعي وتدوير المخلفات واستخدام الطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء.
2. توجيه التمويل حسب الاستراتيجية الزراعية وليس حسب أجندة المانحين بحيث تكون المشاريع التي تمويلها الجهات المانحة تنسجم مع السياسات والخطط التي تضعها الحكومة.
3. ضرورة ربط المشاريع الإغائية بالتنمية من اجل استدامتها ومشاركتها في زيادة دخل المزارعين.
4. ضرورة تركيز الجهود بشكل افضل من منظمة الفاو باتجاه دعم الاقتصاد الزراعي وتحسين الأمن الغذائي.

هـ. توصيات لدعم القطاع الخاص

1. توجيه الاستثمار الزراعي نحو المنتجات الزراعية المستدامة والتنوع الإنتاجي.
2. رفع تعزيز التنسيق مع الوزارات المختصة لحماية المنتج الوطني.
3. رفع مستوى جودة الإنتاج، توفير الميكنة والتكنولوجيا الزراعية المناسبة.

-
4. ضرورة التوجه نحو الصناعات التحويلية المعتمدة على المنتجات الزراعية.
 5. فتح أسواق تصديرية للمنتجات الفلسطينية والتي توفر فرص عمل وزيادة الموارد الفلسطينية من العملات الصعبة.
 6. تقديم الحوافز للمزارعين والقطاع الخاص والمساعدة في تسويق المنتج.
 7. الاستثمار في المياه المعالجة وصناعة الكومبوست من الحمأة كموارد إنتاجية مستدامة منخفضة التكاليف.

المراجع

1. فضل النقيب، العلاقات الاقتصادية الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2003م.
2. وزارة الزراعة الفلسطينية، استراتيجية القطاع الزراعي، صمود وتنمية مستدامة 2017-2022، ص 10
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح إنفاق الأسرة، 2018م.
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "البيان الصحفي الخاص بالذكرى 43 ليوم الأرض"، رام الله: فلسطين، 2019
5. وزارة الزراعة الفلسطينية، استراتيجية القطاع الزراعي، صمود وتنمية مستدامة 2017-2022، ص 10
6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مشروع نشر والتحليل البيانات التعداد الزراعي، رام الله: فلسطين، 2010، ص 11.
7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد الزراعي للعام 2010، ص 11
8. جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، مؤشرات الحسابات القومية الرئيسية في فلسطين للأعوام 2015-2017-2016
9. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2018م.
10. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نسبة العاملين في قطاع الزراعة والحراثة وصيد الأسماك من إجمالي العاملين في جميع القطاعات في فلسطين حسب المنطقة والجنس، 2017
11. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة 2017، رام الله - فلسطين
12. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤشرات زراعية مختارة حول الثروة الحيوانية 2017، رام الله-فلسطين.
13. معهد الأبحاث التطبيقية "أريج"، 2019.
14. مركز التجارة الفلسطيني-بال تريد، تقرير الوضع الإنساني، 2018
15. (Glover & Hunter 2010: 49 and PCBS 2011: 15).
16. عبد الرحمن التميمي / خبير مياه مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين
17. منتدى فلسطين الأول للمياه (حزيران/يونيو) 2018م.
18. أثر تعطيل المجلس التشريعي على القطاع الزراعي. ورقة حقائق قانونية. شبكة المنظمات الأهلية 2016.
19. وزارة المالية والتخطيط -الإدارة العامة للموازنة العامة، قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2018، ص 149
20. بيتر هانسن 2012 "تشجيع استخدام المياه الرمادية المكررة في فلسطين.
21. دراسات وتقارير سلطة المياه الفلسطينية.
22. موقع الجزيرة نت. 2004/10/3
23. أثر الجدار على المياه في الضفة الغربية. معتر أبو الدبس. نشر على موقع دنيا الوطن 2009/11/10
24. مقدمة عن مصادر المائية في فلسطين، سلطة المياه الفلسطينية، 2017
25. محمد علاونة ورقة سياسات لصالح اتحاد المزارعين الفلسطينيين. 2017
26. الوثيقة الاستراتيجية للقطاع الزراعي، شبكة المنظمات الأهلية.
27. دراسة حول السياسات الوطنية في القطاع الزراعي، اتحاد لجان العمل الزراعي، 2019.
28. الأوضاع الانسانية والاغاثية في فلسطين في ظل انتشار جائحة كورونا "قراءة تحليلية للتقارير الأممية"، مركز تنمية وتطوير المجتمعات (إدكو)، 2020.
29. وزارة الزراعة، دائرة الإنتاج الحيواني، تقرير الثروة الحيوانية، 2018.

30. وزارة الزراعة، الإدارة العامة للتسويق والمعايير، تقرير الميزان التجاري، 2018.
31. وزارة الزراعة غزة. تقرير الإدارة العامة للتخطيط، 2019.
32. أجندة السياسات الوطنية للأعوام 2017-2022.
33. نشرة تعريفية صادرة عن مكتب رئيس الوزراء الفلسطيني بعنوان "خطة تنمية العناقيد، العنقود الزراعي في قلقيلية"، 2019.
34. قرار قانون رقم 8 لسنة 2015م لمؤسسات الإقراض الزراعي (المادة 2 والمادة 11).
35. صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، قانون رقم 12 لسنة 2013م (المادة 2-3-7-21-22).
36. مقال بعنوان "قصتنا" منشور على موقع الاتحاد عبر الانترنت
37. ورشة العمل تفاعلية، اتحاد جمعيات المزارعين، غزة.
38. ، مقال بعنوان "الاتحاد العام للفلاحين والتعاونيين الفلسطينيين"، موقع وكالة وفا
39. مقال بعنوان "نحو سياسات فلسطينية فاعلة لمواجهة الاستعمار الاستيطاني في الأغوار" منشور بتاريخ 2020/7/8، على موقع مركز الناطور للدراسات والأبحاث.
40. ورشة عمل الأغوار، مركز معاً التنموي، بتاريخ 2009/5/30
41. التغيرات المناخية في فلسطين وضرورة التكيف-مجلة آفاق البيئة والتنمية أذار / مارس 2015 (مجلة الكترونية تصدر عن مركز العمل التنموي معاً).
42. تقرير حول مراجعة السياسات الوطنية لاستخدامات الأراضي من الناحية الفعلية والمادية، ضمن مشروع النهوض بالنهج القائم على حقوق الانسان لحماية الأراضي الزراعية وحقوق المزارعين في قطاع غزة، تنفيذ جمعية التنمية الزراعية-الاعاثة الزراعية، اعداد شركة رواد للتطوير والاستشارات، 2014.
43. تقرير حول مراجعة القوانين الفلسطينية ذات الصلة باستخدامات الأراضي في قطاع غزة، ضمن مشروع النهوض بالنهج القائم على حقوق الانسان لحماية الأراضي الزراعية وحقوق المزارعين في قطاع غزة، تنفيذ جمعية التنمية الزراعية-الاعاثة الزراعية، اعداد شركة رواد للتطوير والاستشارات، 2015.

ملحق المقابلات

المؤهل أو المنصب الإداري	الاسم
وزير الزراعة السابق-عبر الهاتف	د. سفيان سلطان
المركز العربي للتطوير الزراعي	أ. محسن أبو رمضان
سلطة المياه	م. أحمد الهندي
وكيل مساعد سابق في وزارة الزراعة	د. زكريا سلاودة
رئيس اتحاد جمعيات المزارعين	أ. عباس ملحم
مدير عام التخطيط -وزارة الزراعة	م. حسن الأشقر
مدير الثروة الحيوانية، وزارة الزراعة، رام الله	م. محمود فطافطة
مدير عام الإدارة العامة للثروة السمكية	م. عادل عطا لله
مدير عام التربة والري سابقاً	م. شفيق العراوي
مدير الفاو في فلسطين	تشيرو فيوريلو
مدير البرامج في الفاو	د. عزام صالح
مستشار الأمن الغذائي والتغذوي بالفاو	بيرو توماسو

فريق البحث

الاسم

م. جودة الجمل

م. محمد خويص

م. شفيق العراوي

المؤهل أو المنصب الإداري

باحث مساعد للضفة الغربية والقدس

باحث مساعد للضفة الغربية والقدس

باحث مساعد لقطاع غزة

تم اصدار هذه الدراسة بدعم مشارك من الاتحاد الأوروبي، وإن محتويات هذه الدراسة هي من مسؤولية معد الدراسة / ولا تعكس بأي شكل من الأشكال وجهة نظر الاتحاد الأوروبي.

هذا المشروع بدعم من



الاتحاد الأوروبي

حقوق الطبع محفوظة
لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية
2020

الضفة الغربية
هاتف 022975320
فاكس 022950704

قطاع غزة
هاتف 082847518
فاكس 082835889
info@pngoportal.org